Al-Nisa 17

النساء

مجلة فصلية تصدرها منظمة النساء الكرديات والشرق اوسطيات

لا للعنف ضد المرأة

في هذا العدد:

* حول الزواج القسري
* الحياة بعد تغييرالعون القانوني
* عذرية المرأة أبلغ شيء في حياة الرجل الشرقي
* الاغتيال المبكر
* من يستحق الجلد؟!
* من وراء إرتكاب جرائم قتل النساء على خلفية الشرف

KMEWO
Kurdish and Middle Eastern Women's Organisation in Britain
ریکخراوی ژنانی کورد ورۆژهه لاتی ناوه راست له به ریتانیا

النساء

النساء العدد ١٧ اب / ٢٠١٢
مجلة فصلية تصدرها منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات

محتويات في هذا العدد:

مقـدمـــة
سوسن سليم ٢

حول الزواج القسري
صوفي رايت ٣

الحياة بعد تغييرالعون القانوني
بقلم روث ٤

عذرية المرأة أبلغ شيء في حياة الرجل الشرقي
أحلام اكرم ٧

الاغتيال المبكر
مروه التجانى ٩

من يستحق الجلد؟!
هادية حسب الله ١٥

من وراء إرتكاب جرائم قتل النساء على خلفية الشرف
أمال جودة ١٧

حملة ضد فحص عذرية الفتيات العراقيات ١٩

ينتهكون حرمة اجسادنا باسم العفة والعشيرة والدين ويمهّدون للقتل المنظم للنساء
ينار محمد ٢٠

تزايد حوادث القتل بذريعة الشرف... يعد انتهاكا لحقوق الإنسان
ماجدة سلمان محمد ٢١

مدى الحماية القانونية للمرأة الفلسطينية من العنف
زينب الغنيمي ٢٢

العنف في القوانين ضد المرأة
حليمة أبو صلب ٢٤

انتحار النساء الكوردستانيات حرقاً، ناقوس ينذر بتفاقم مشاكل أجتماعية
شه مال عادل سليم ٢٦

المادة ٤٠٩ من قانون العقوبات العراقي لمرتكب جريمة غسل العار غير دستورية
رعد عباس ديبس ٢٧

تقع مسؤولية محتوى المقالات على عاتق كتابها. نشر المقالات في " النساء" لا يعني بالضرورة تأييدها من قبل المجلة. جميع المقالات المرسلة يجب أن تكون باللغة العربية، مع مراعاة الجوانب اللغوية إملائياً ونحوياً. للمجلة الحق في تلخيص المقالات، وعند الممانعة يرجى إدراج ملاحظة بذلك. يرجى أن لا يتجاوز عدد صفحات المقالة أو الموضوع ست صفحات قياسA4

رئيسة التحرير: حنان بابكر

ترجمة: حنان بابكر

ساهم فى اخراج العدد:
خسرو سايا

عنوان المجلة في بريطانيا:

Kurdish & Middle Eastern Women's Organisation (KMEWO)

Caxton House
129 St John's Way
London N19 3RQ
Tel. 020 7263 1027
Fax: 020 7561 9594
Mob. 07748851125

Email:
info@kmewo.org

Website: www.kmewo.org

اعزائي القراء والقارئات..

يسر منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات أن ترسل اليكم هذا العدد من مجلة 'النساء'،عبر البريد الالكتروني، وذلك لصعوبة الحصول على الدعم المطلوب لطباعتها. سيكون هذا العدد مرفقا مع البريد الالكتروني، ويمكن الاطلاع عليه أيضا عند زيارة موقعنا على الانترنت (www.kmewo.org)..

مقدمة

أود أن أشكر جميع المساهمات والمساهمين في هذا العدد من مجله النساء. ركزنا في هذا العدد ١٧ من "المجلة النساء" علي قضية الزواج القسري أو الزواج الإجباري. إنه لأمر محزن جدا في الواقع فبدلا من التقليل من حدوث الزواج القسري يبدو أنه في ازدياد إذ ان مصير العديد من الفتيات الصغيرات هو سلبهنّ من طفولتهنّ بإجبارهنّ علي الزواج وتعويق مستقبلهنّ. يبدو أن الحكومة قد اضطرت في النهاية إلى الاعتراف بخطورة المشكلة وابدت استعدادها للتحرك. في يونيو من هذا العام، ذكر رئيس الوزراء ووزيرة الداخلية أن "إجبار شخص على الزواج سوف يكون جريمة جنائية في إنجلترا وويلز". وهذا في الواقع خطوة أولى مفيدة جدا ولكن يجب أن تكون مصحوبة بالالتزام الكامل من قبل الشرطة والمحاكم لحماية الأطفال الصغار من قرارات والديهم وأفراد الأسرة الممتدة. ومع ذلك، وبالرغم من هذه التصريحات المشجعة من قبل الحكومة، نحن لن نشعر بأي شكل من أشكال الاسترخاء وسنستمر على مواصلة النضال لصالح النساء والفتيات المعنفات.

المقالة التي كتبها مريا هاقبرج تغطي الانقسامات والتناقضات المثيرة للاهتمام والتي ترتكز عليها السياسات والممارسات التي تتعرض لها النساء وطرق المعالجة. فقد سلطت الضوء على الهيكل العام الأبوي (الذكوري) في كثير من المجتمعات حيث يتم استخدام العنف لقمع النساء تحت دافع ما يسمي بعملية صنع السلام أو حل النزاعات. في السويد وغيرها، كما قالت مريا، منح النساء حق الحماية إذا طلبنّ اللجوء ضئيل أو معدوم، وبالتالي تتجه، للأسف، بعض النساء لتصبح عاهرة من أجل التمتع بقدر من الحماية والشعور بالأمان.

ماريا تسلط الضوء أيضا على تناقض آخر، حيث تمنح ضحايا جرائم الحرب، الاغتصاب والاعتداء والتحرش حق اللجوء في البلد ولكن ليس للجرائم التي تعتبر أن لها علاقة بجرائم الشرف، على سبيل المثال جرائم الجنس. ينبغي حماية جميع النساء والفتيات من جميع أشكال العنف بغض النظر عن طبيعتها. مرة أخرى نطلب من جميع القارئات والقراء لهذه المجلة إرسالها إلى من يعرفوا من النساء الكرديات والشرق أوسطيات لنشر الوعي ضد العنف القائم علي الشرف وغيره من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان لضمان وصولها إلى الجميع. وكما أظهرت دراسات مختلفة أن الزواج القسري وغيره من أشكال العنف وسوء المعاملة ضد النساء والفتيات في تناقص وستهزم إذا أخذنا جميعا موقفا بأن نقول كفى – العنف ضد المرأة غير مقبول ويجب أن يتوقف حالا.

بالإضافة إلى نضالنا ضد انتهاكات حقوق المرأة والفتيات، نحن أيضا نعمل في مشاريع مختلفة لمساعدة المرأة من المجتمعات الكردية والشرق أوسطية وشمال أفريقيا ومساعدة النساء في إعادة بناء الثقة بالنفس، وتحسين لغتهم الإنجليزية، وتطوير مهاراتهن في البحث عن وظائف والاندماج داخل المجتمع البريطاني. بدءا في أكتوبر سنقدم دورات تعليمية مجانا مع توفير دور الحضانة. الرجاء الاتصال بنا إذا كانت لديكم أي رغبة في الانضمام إلى أي من هذه الكورسات، التطوع أو مساعدة المنظمة بأي طريقة أخرى.

سوسن سليم

مديرة منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات

Kurdish and Middle Eastern Women's Organisation
Caxton House
129 St John's Way
London N19 3RQ
Tel. 020 7262 1027 /020 7708 0057
Mob. 07748 851 125
E/M: sawsansalim@yahoo.com
Web: www.kmewo.org

حول الزواج القسري

صوفي رايت

الإختصاص بالزواج القسري

الزواج القسري يشكل ممارسة مروعة ولا يمكن الدفاع عنها وهي معروفة في المملكة المتحدة وأماكن أخرى باعتبارها شكلا من أشكال العنف ضد النساء والرجال، والعنف المنزلي، وانتهاك خطير لحقوق الإنسان، وتعدّي علي حقوق الأطفال حينما تكون المجني عليها قاصرة. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 16 (2) ينص بوضوح على أن "لا يبرم عقد الزواج إلا برضا الطرفين والموافقة الكامل من الزوجين ".من المهم تسليط الضوء على مسألة موافقة الطرفين. ويجب علينا أن نفصل بين الطريقة التقليدية في ترتيب الزواج فصل واضح من مسألة الزواج القسري - في النوع الأول يسمح دائما للطرفين المعنيين اتخاذ القرار النهائي، وإذا لم يحدث ذلك، يصبح من ثم الزواج قسريا.

مرتكبي هذه الجريمة عادة ما يكون أحد الوالدين أو كليهما أو أفراد الأسرة الممتدة جزءا منها .فمن النادر ان يعمل شخص بمفرده .نظرا لطبيعة الزواج العديد من الضحايا لا يدركون أنهم ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان، والغالبية لن تطلب المساعدة أو سيمنعوا من قبل عائلاتهم (في كثير من الأحيان الجناة) من القيام بذلك. وهذا يجعل من الصعب معرفة المدى الكامل لهذه المشكلة، ولأي درجة يمكن أن يجبروا على الموافقة علي زيجات لا رغبة لهم فيها وهذا يختلف اختلافا كبيرا .يمكن للضغوط ان تتراوح بين جعل الضحية تشعر بالذنب أو انهم تحت ضغط من خلال التأكيد على أن هذا الزواج هو رغبة أحد الأقارب الأخيرة قبل موتهم، إلى الأفعال الأكثر تطرفا من العنف وسوء المعاملة - الخطف والاغتصاب والاعتداء والتشويه والقتل في النهاية.

الأسر التي تمارس الزواج القسري تنتمي لخلفيات ثقافية ودينية متباينة. ونحن في وحدة الإختصاص بالزواج القسري لا نقوم بتسجيل الخلفية العرقية لمن يطلب مساعدتنا فقط البلد الذي سيرسلون له: مثلاً النسبة في إحصاءات ٢٠١١ كانت تتضمن الدول التالية: الباكستان ٥٦٪، بريطانيا ٩,٣٪، بنغلاديش ٧,٨٪، الهند ٦,٢٪، وأفغانستان ١,٥٪. الدول الأخري شملت" ليبيا، تركيا، يوغندا، الصين، وأيرلندا، فقط لذكر البعض القليل منهم. هناك أيضا فرق شاسع في العمر بين الضحايا، فأكبرهن كانت ٨٩، وأصغرهنّ كانت ٥. ٢٩٪ من المحادثات في ٢٠١١ كانت لها علاقة بقُصّر. من المهم ملاحظة ان ٢٢٪ من المكالمات كانت من الضحايا من الرجال. وهذا العدد أكبر مما كانت عليه إحصاءات عام ٢٠١٠. مما ذكرنا يتضح بانه ليس هنالك مجموعة بعينها التي تمارس هذه الأفعال الفظيعة دون غيرها – ليست هي الثقافة تحديدا أو الدين، ولكنها مسألة السلطة والتحكم.

وحدة الإختصاص بالزواج القسري الحكومية - هي عبارة عن عمل مشترك بين وزارة الداخلية والخارجية ومكتب الكمنويلث حيث يعملوا علي مساعدة الضحايا مباشرة وكذلك القيام بفعاليات ضمن برنامج لنشر الوعي بين العاملين والجاليات حول كيفية التعامل مع مثل هذه الحالات ولضمان المامهم بالمعلومات الكافية. لمن هم خارج بريطانيا، تقوم وحدة الإختصاص بالزواج القسري بالمساعدة الضحايا البريطاني الجنسية والحاملين لجنسيات مزدوجة من خلال السفارات والقنصليات في الدول المختلفة لضمان سلامة رجوعهم لبريطانيا.

بالاضافة لتقديم الدعم المباشر للضحايا، ستقوم وحدة الإختصاص بالزواج القسري بتدشين حملتها الصيفية - الحق في الإختيار، والتي ستتضمن عرض فيلم قصير لتسليط الضوء علي بعض النصائح الاساسية للضحايا المتوقعين ان يؤخذوا لخارج البلاد خلال العطلات الصيفية. والفكرة تمليكهم بعض الحقائق قبل المغادرة للبلاد - برفع درجة وعيهم الي مخاطر الزواج القسري. الغرض المرجو من الفيلم هو تقليل عددية الرعايا البريطاني الجنسية التعرض للزواج القسري. الميزات الأساسية للحملة ربطها

بما نقوم به عادة عندما نستقبل مكالمة من أحدي الضحايا.

في عام ٢٠١١، وحدة الإختصاص بالزواج القسري قدمت النصيحة والمساندة ل ١٥٠٠ حالة ولكننا نعرف بأن هذه الإحصائية لا تعكس صورة العنف الكاملة، والعديد من الحالات لم تُسجّل. البحث الذي قام به بقسم الأطفال، المدارس والأسر في عام ٢٠٠٩ قدّروا عددية حالات الزواج القسري التي سيتم تسجيلها ببريطانيا بما يتراوح بين ٥٠٠٠ و ٨٠٠٠. بينما معظم الحالات التي نقوم بدعمها هي من الضحايا وأصدقائهم أوصديقاتهم، الجهات الأخري كالخدمة الإجتماعية، المدارس، العاملين بالخدمات الصحية، والبوليس قاموا بالاتصال بنا أيضا. نحن نبذل جهدنا بمعاونة الجهات الأخري لجعلهم علي علم بمؤشرات الزواج القسري وكيفية إرسال الضحية لعنايتنا.

حالة دراسية : قصة كاليا

أخبرت بان جدتي مريضة وأنني سأصطحب أمي في سفرها للخارج لرعايتها. ولكن قبل مغادرتي، قامت ابنة عمي بإخباري بسر سفري وهو تزويجي لصديق للعائلة في تركيا. كنت خائفة من التحدث في المطار، ولكن ابنة عمي اعطتني تلفون خلوي (جوال) قديم ملكا لها لآخذه معي، واستطعت شراء شريحة له من صالة الأسواق الحرة قبل المغادرة. وتحققت مخاوفي عند وصولي لتركيا وتحققت من خطة أسرتي تزويجي. حاولت مناقشة والدتي بهدوء ولكنها ضربتني علي وجهي، وعندما هددت بالرفض، قالت لي أنها ستقتل نفسها وأنني ساتسبب في ايلامها وايلام جدتي. صرت حائرة وخائفة. رأيت الرجل الذي يودون لي ان اتزوج وهو يبكرني ب١٨ سنة ولم يشعرني

بالراحة. قمت بارسال رسالة لابنة عمي وهي قامت بالاتصال بوحدة الإختصاص بالزواج القسري. تمكنت من معرفة عنوان المكان الذي اقيم به وخطة مغادرتي وضعت لي عندما تخرج والدتي للتسوق. هربت الي السفارة البريطانية بأنقرة وأعطيت وثائق للسفر الإضطراري للرجوع لبريطانيا. إبنة عمي دفعت تكاليف سفري ولكن موظفي السفارة عملوا علي ضمان سلامتي بأخذي للمطار ومرافقتي طوال الوقت. وحدة الإختصاص بالزواج القسري عملوا علي ترتيب اجراءات وصولي ومقابلتي بمجرد نزول الطائرة. قدموا لي المساعدة والنصائح. بالرغم من احساسي بالفرح بالرجوع الي بريطانيا ولكنني كنت حزينة وخائفة من ردود فعل أسرتي وحقيقة عدم سلامتي عندما أقابلهم مرة أخري.

عندما نستقبل مكالمة من أحدي الضحايا أو أي شخص قريب منها نعمل علي تأكيد سرية عملنا وعدم تدخلنا بدون موافقتهم. نقوم بتسجيل معلوماتهم ونشرح لهم الخيارات المتوفرة لهم. نحن نحاول التعامل مع المحادثة علي أساس أنها الفرصة الوحيدة لمساعدتها - قد تكون تلك الفرصة الوحيدة للأخذ المعلومات منهم لمساعدتهم لذلك من المهم أخذ أكبر قدر من المعلومات، تحسبا اذا انقطع الاتصال. إذا ما زالوا ببريطانيا، قد نستطيع المساعدة وطريقة لترك منزل الأسرة، التعامل مع المنظمات الأخري، البوليس والخدمة الإجتماعية لضمان سلامة الضحية وحمايتها - ولو ان هناك خطورة من العنف المبني علي الشرف تقدم نصيحة باتباع السبل المدنية للحماية – كالحصول علي أمر حماية من الزواج الإجباري. هذا الترتيب مدعوم بواسطة قانون الزواج القسري لعام ٢٠٠٧ والذي يوفر الحماية المدنية ضد الزواج القسري وأيضا تقديم المساعدة للآئي تزوجن. ما بين بداية قانون ٢٠٠٧ في نوفمبر ٢٠٠٨ و يونيو ٢٠١١، ٤١٤ أوامر للحماية تمّ تسجيلها.

الأمر المدني للحماية من الزواج القسري هو أمر يحتوي علي العديد من الأحكام التي تعتقدها المحكمة ضرورية لحماية الضحية الذي يكون في خطر التعرض للزواج القسري أو الذي دخل أصلا في زواج قسري. هذه قد تشمل أحكام مثل:

- عدم استعمال التهديد، التمييز أو القوة.
- إيقاف أخذ الضحية لخارج البلاد.
- إجبار الغاصبين ارجاع الضحية لبريطانيا.
- عدم أخذ جواز سفر الضحية.
- عدم الدخول في أي التزامات متعلقة بارتباط أو زواج من هو تحت الحماية (الضحية) سواء مدني أو ديني، في بريطانيا أو الخارج.

يمكننا مساعدة أي ضحية في داخل بريطانيا وأيضا إذا أخذ للخارج وكذلك الرعايا البريطانيين ذوي الجنسيات الثنائية. من أخذ من الضحايا لخارج البلاد يمكننا، في حالات محددة، انقاذهم وإرجاعهم لبريطانيا - في مثل هذه الحالات يجب جمع أكبر قدر من المعلومات لتقييم الخطر حولهم" أيضا استعمال الأمر المدني للحماية يكون فعالا جدا هنا. عند رجوع الضحايا لبريطانيا نرسلهم الي المنازل الآمنة (ملاجئ) والمنظمات الطوعية الغير حكومية لمواصلة تقديم المساعدة المناسبة لهم لبدء حياة جديدة في بيئة آمنة.

قام رئيس الوزراء البريطاني في ٨ يونيو ٢٠١٢ بإعلان، بعد استشارة حول الأمر، بأن اجبار أي شخص علي الزواج يكون جريمة لأنه انتهاك للأمر المدني للحماية من الزواج القسري - القانون المدني الحالي. بينما هذا سيتم تطبيقه ٢٠١٣/٢٠١٤، ولكن يجب ملاحظة ان الضحايا لهم الخيار في سلك الطريق الجنائي أو المدني الموجود حاليا، لضمان قيام الضحايا، إذا امكن، قيادة جميع الأفعال. بغض النظر عن هذه التغييرات، وحدة الإختصاص بالزواج القسري ستستمر في القيام بعملها في حماية جميع الضحايا الآن أو في المستقبل من مخاطر الزواج القسري، لضمان تقليل حدوثه.

الحياة بعد تغييرالعون القانوني*

فالنجعل شرارة المقاومة مشتعلة من أجل العدالة

بقلم روث : منظمة حقوق النساء (رايتس أف وومن)

حماية حقوق المرأة تعتمد علي مدي مقدرتهن علي الحصول علي المعلومات، الإرشاد، والتمثيل القانوني. منذ بداية تقديم العون القانوني، كجزء من تعديلات المساعدات المالية بعد الحرب العالمية في عام ١٩٤٩، لعب دورا هاما ومنقذا لحياة العديد من النساء في جميع أنحاء بريطانيا.

ولكن الحكومة الحالية قامت بإرجاعنا لماضي إنعدام العدالة بتقديمها لقانون العون القانوني الحكم والعقاب علي الجناة (LASPO) التي بموجبها أوقف العون القانوني من معظم الأشخاص الداخلين في نزاعات قانونية بما فيها قانون الأسرة، الهجرة، المساعدات المالية، والسكن (مع بعض إستثناءات المحدودة). عبر الحملات المتواصلة، استطعنا تحقيق بعض النجاحات لحماية بعض الفئات المستضعفة وتأكيد توفر العون القانوني لمن يحتاجونه أكثر. أهمّ من ذلك فالقضية والنضال مازالا مستمران ونحن في حاجة لمساعدتكم.

*Please refer to the author's article on the English section of this issue if you require more information.

قراء وقارئات مجلة النساء يعلموت تماما الفرق الذي يحققه توفر العون القانوني علي ضمان سلامة المرأة ولايمكننا تجاهل ذلك، كما أخبرتنا إحدي النساء عندما قمنا بعمل مسح حول الأمر، فقالت:

"العون القانوني مكنني قانونيا ونهائيا من حل مشاكل متعلقة بالعنف والاستغلال العاطفي الذين عانينا منه لسنوات طوال أنا وابني. العون القانوني مكنني من الوقوف في وجه زوجي السابق وكل قوة القانون تساندني. ومنذ ذلك الوقت لم اتعرض للعنف وحلت أيضا قضايا إتصالاته مع ابني".

وكما أعلمنا حديث الأخت أعلاه، الحصول علي العون القانوني العام والتمثيل القانوني هو أساسي للنساء اللائي لايستطعن الدفع لتلقي الاستشارة القانونية واللائي لديهن احتياجات أساسية وعاجلة مثل طلب الحماية من عنف واعتداء زوجها/طليقها بواسطة المحاكم المدنية، حل مشاكل مالية ومشاكل متعلقة بالاطفال، وانهاء العلاقات العنيفة، الحصول علي السكن وحماية الاطفال ومعرفة حقوقهن القانونية في الهجرة.

خلال السنوات الماضية، وحكومات بريطانية مختلفة، من حزب العمال أوالمحافظين، حاولوا تقليص العون القانوني، مع تقليل الميزانية المرصودة عن أي وقت مضي، تقلصت حدود الدخل الذي يؤهل للحصول علي العون المالي، وأصبح أصعب وأصعب بالنسبة لذوي الدخل المنخفض التأهل للحصول على المساعدة القانونية. وعلاوة على ذلك، أدت التغييرات في العقود الممنوحة لمراكز الإرشاد (CABs)، وشركات تقديم النصح، مكاتب المحامين ومراكز القانون الذين يقدمون المساعدة القانونية، وإلى انخفاض مطرد في عدد مقدمي خلق "صحاري النصيحة ".

وأشارت دراسة نشرت في عام ٢٠٠٥ إلى أن عدد شركات تقديم النصح ومكاتب المحامين الممولة من القطاع العام العمل العاملة بقانون الأسرة قد انخفض بنسبة ٢٥٪ على مدى أربع سنوات. تبدو الصورة أكثر سوءا عندما يتعلق الأمر بقانون الهجرة واللجوء إلى عدد من مقدمي الخدمات ذات الجودة العالية، بما في ذلك تلك الموجودة في القطاع الطوعي، واضطرت لوقف القيام بالعمل الممول من القطاع العام. في العامين الماضيين، على سبيل المثال، قد افلست منظمة "خدمة العدالة والهجرة الاستشارية للاجئين والمهاجرين" و"مركز ديفن للإستشارة القانونية" الحائز على جوائز قد أغلق.

في الوقت الحالي يمكن للمرأة المؤهلة للحصول على المساعدة القانونية في مسائل قانون الأسرة بما في ذلك الطلاق / المساعدة المالية، ومسائل الاتصال بالطفل / الإقامة، والعنف المنزلي. معايير الأهلية المالية صارمة جدا، وبالفعل معظم النساء غير قادرات على الحصول على أي مساعدة قانونية مجانية، مما أدى بهن إلى دفع مصايف لمحامين من القطاع الخاص أو أضطررن لتمثيل أنفسهن مع الإجراءات القانونية المعقدة. قامت منظمة حقوق النساء بمساعدة العديد من النساء في كل عام من خلال الخدمات التي نقدمها من خلال خط المشورة والمنشورات، ولكن لا شيء يطابق وجود أن يكون لديك تمثيل القانوني خاص بك. حتى المؤهلات للحصول على المساعدة القانونية يطالبن بدفع مساهمة في الرسوم القانونية، أو في حالات الطلاق قد يكون مطلوبا منهن دفع كل أو جزء كبير من الرسوم الي لجنة الخدمات القانونية وضعهن في كثير من الأحيان في وضع غير مؤات مقارنة لأزواجهن الذين هم في الغالب يقومون بالعمل في بدوام كامل، لان ليس لديهم مسؤوليات رعاية الأطفال. وبالمثل للمرأة ذات الوضع الهجري غير الآمن، والتي تفي معايير العون القانوني الصارمة للغاية، ويمكنها الحصول على المساعدة القانونية لإزالة الشبكة المعقدة من قوانين الهجرة. من المهم أن نلاحظ

قانون LASPOومن المرجح أن يدخل حيز التنفيذ في نيسان ٢٠١٣، ولذلك فمن المهم أن النساء الذين هم حاليا مؤهلة للحصول على المساعدة القانونية والتفكير من هذا، لأنها قد ترغب في اتخاذ اجراء قانوني الآن، بدلا من الانتظار و خطر عدم القدرة على الوصول إلى المشورة القانونية المجانية والتمثيل.

الحكومة أكدت منذ البداية بأنها ستحتفظ بحق التقديم للعون القانوني لضحايا العنف الأسري، ولكنه كان واضحا من وثائق الإستشارات والاقتراحات الموضوعة بواسطة الحكومة بان هذا ليس صحيحا. الإقتراحات شملت معايير للمخارجة، فيما تشدد المطالبة علي المرأة بإحضار أدلة علي أنها تعرضت للعنف الأسري. في الواقع، حتي هذه المعايير حدودها ضيقة جدا وفقط شملت إثباتات لخطوات في طلب الحماية عن طريق اجراءات حكومية وأظهرت جهل مركب لواقع تجربة الناجيات من العنف التي عايشنها. على سبيل المثال، تضمنت المعايير إذا كانت هناك إدانة جنائية لجريمة العنف الأسري ضدها أو أنها حصلت على أمر وقائي، ومع ذلك، فإن الأدلة على أن المرأة قد أمضت بعض الوقت في ملجأ للنساء لا يكون دليلا كافيا علي تعرضها للعنف الأسري.

قراء وقارئات مجلة النساء يكونوا على علم بأن لكثير من النساء الهاربات من العنف، أولوياتهن هي السلامة بدلا من الحصول على حكم ضد من ارتكب جريمة العنف ضدهن. وقد ضاقت المعايير للحصول على المساعدة القانونية أكثر عندما عندما حددوا مهلة زمنية مدتها ١٢ شهرا.

أخيرا، وربما الأكثر إثارة للانزعاج، سعت الحكومة إلى الرجوع بنا للماضي عندما استخدامت تعريف للعنف الأسري عفا عليه الزمن والذي ركز فقط على العنف الجسدي، وتجاهل التعريف الخاص بالحكومة والذي يستخدم من قبل الشرطة التي تعرف العنف الأسري على النحو التالي:

"أي حادث من سلوك تهديدي، أو عنيف أو سوء المعاملة (النفسية والجسدية والجنسية أو مالية أو عاطفية) بين البالغين الذين هم أو كانوا شركاء حميمين أو من أفراد الأسرة، وبغض النظر عن الجنس أو النشاط الجنسي ".

كما يستخدم هذا التعريف من قبل النيابة العامة، وزارة العدل وكالة الحدود في المملكة المتحدة.

من المفيد، التزمت الحكومة منذ البداية بتقديم المساعدة القانونية للنساء للحصول على أوامر وقائية ضد العنف المنزلي (عدم التحرش، وأوامر الحق في السكن، والأوامر الزجرية وأوامر الحماية ضد الزواج القسري). بالرغم من حقيقة ان جميع الناجيات من العنف الأسري يكن مستحقات للحصول علي العون القانوني للتقديم للأمر الوقائي، وتقريبا جميع النساء تضطر لدفع مساهمات

مالية للرسوم القانونية، التي قد لا يكن قادرات على الحصول أو الوصول إليها، على سبيل المثال، إذا كان رأس المال مقيد في منزل الأسرة.

نفذت منظمة حقوق النساء بحوثا بالتعاون مع وكالة عون النساء الويلزية في مستهل هذا العام. مسحت وكالة عون النساء الويلزية324 من النساء اللائي لديهم تجربة في العنف الأسري. تقريبا النصف (46٪)ممن شملهم الاستطلاع لن يكونوا مؤهلين للحصول على المساعدات القانونية في ظل معايير الحكومة التي اقترحتها لناجيات العنف الأسري للحصول على المساعدة القانونية، وانه سيتم فرض قيود علي أكثر من النصف 54٪ لعدم استوفاء شرط ١٢ شهرا المقترحة من الحكومة كمهلة زمنية على أشياء مثل الأوامر القضائية. وأظهر البحث أن كل الضحايا يمكن أن توفر أدلة مؤيدة أنهن تعرضن للعنف الأسري، أنهن يتلقين الدعم باعتبارهن ضحايا العنف الأسري من منظمة متخصصة، ولكن هذا لن يفي بالمعايير المحدودة التي وضعتها الحكومة.

العون القانوني وقوانين الهجرة

ويجري الاحتفاظ بتوفيرالعون القانوني لطلبات اللجوء، كما يقتضي القانون الدولي والأوروبي . ولكن بعد أبريل ٢٠١٣ لن تكون هناك أي مساعدة قانونية لطلب الهجرة إذا لا ينطوي على دعوى للحماية الدولية. وتبرير الحكومة لإزالة المساعدة القانونية من الهجرة أنه، على خلاف اللجوء فالهجرة هي مسألة خيار فردي حر. وأشارت ما يقارب جميع الردود على استشارة الحكومة على إصلاح المساعدة القانونية، إلى أن تلك الجوانب من الهجرة التي حقا تنشأ من اختيار شخصي (مثل قرار العمل أو الدراسة في المملكة المتحدة) عادة لا تكون مشمولة في المساعدة القانونية على أي حال، لأن مقدمي الطلبات يجب أن يظهروا مقدرتهم المالية علي دعم انفسهم، وعادة ما يكونوا غير مؤهلين ماليا للحصول على المساعدات القانونية.

الفئات التي ستعاني عندما يتم سحب المساعدات القانونية يكونوا أولئك المهاجرين الذين ستكون "الخيارات" المتاحة لهم قاسية حقا، "الخيارات" مثل، ما إذا كنت ستستمر تتجاوز المدة الممنوحة لك، والعيش من اليد إلى الفم في المملكة المتحدة مع عائلاتهم ، أو يقوموا بما يسمي "المغادرة الطوعية "إلى الفقر المدقع والظلم في بلدك الأصلي أو محاولة البقاء في المملكة المتحدة، مع العلم أن لديك الحقوق المعترف بها من قبل المحكمة العليا في المملكة المتحدة أو محكمة العدل الأوروبية، ولكن تظل مرفوض من قبل سلطات الحدود UKBA. وثمة مسألة رئيسية في الهجرة، تطرح نفسها أيضا في استحقاقات المساعدة المالية، (وأيضا يجب اخراجه من نطاق المساعدة القانونية) وهو أن الهيئة العامة التي تتخذ القرارات (UKBAي قضايا الهجرة و DWPفي حالات استحقاقات الرعاية الاجتماعية المالية) لديهما تدني في مستويات صنع القرارات. فيما يتعلق بالهجرة، فقر UKBAفي صنع القرار انتقد علنا لأكثر من عقد من الزمان. حاليا أكثر من ٣٠٪ من المهاجرين قاموا بالطعن في قرارات UKBAوربحوا. بالتأكيد، مجرد عدم وجود عون قانوني، ستنعدم طرق مراجعة فقر مستواهم في اتخاذ القرارات، وفرص محدودة جدا لمنح المهاجرين إقامات، حتي ولو تطابقت حالتهم مع قرارات المحاكم الوطنية والعالمية الكبري.

خلال مناقشة القانون، العديد من المنظمات التي تساند مجموعات المهاجرين المختلفة، منهم عمال وعاملات المنازل الأجانب، طالبي اللجوء الذين رفضت طلباتهم، النساء الناجيات من العنف الأسري اللآئي لا يشملهن التقديم تحت طائلة قانون العنف الأسري، وآخرين كُثر، والمنظمات الممثّلة للاجئين كجمعية العاملين في قانون الهجرة Immigration Law Practitioners' Association –LPA حاولوا وبقوة شرح تسبيب المعاناة ومخالفة إعلان حماية اللاجئين والحرمان من الحقوق التي سيعاني منها المهاجرين. ولكن لم يلتفت أحد لأي مما تمّ ذكره.

حملة منظمة حقوق النساء للدفاع عن العون القانوني

منظمة حقوق النساء صارت مهمومة بالقانون LASPOوركزت حملتها علي معايير العنف الأسري المؤهلة للحصول علي العون القانوني وقيود الأدلة المطلوبة. أظهر البحث بأنه بغير وجود أدلة موثوق منها لإثبات التعرض للعنف الأسري وقبلت كأدلة للعنف الأسري لن يسمح بالحصول علي العون القانوني، النساء اللآئي عرفن سابقا بأنهن في خطر التعرض للأذي ويتلقين خدمات من منظمات متخصصة في العنف الأسري لم يتمكنّ من الحصول علي العون القانوني ولذلك المعايير تحتاج الي توسيع. خاصة، وأننا نقترح ضم لستة الأدلة المطلوبة لإثبات العنف الأسري المحدودة الي معايير العنف الأسري لكي تسمح بأن تعطي فرص حقيقية للحصول علي العون القانوني لمن تحتاج حماية نفسها وأطفالها من العنف الأسري.

منظمة حقوق النساء قادت الحملة بمساندة قوية من معهد النساء Women's Institute لكي تحاول ضمان استمرار توفر العون القانوني في قضايا الأسرة حيث أن النساء في خطر التعرض للعنف الأسري وأيضا الرجوع الي تعريف العنف الأسري السابق المتعارف عليه والذي يشمل العنف الغير جسماني. التعديلات عرضت علي مجلس اللوردات بواسطة البارونة إسكوتلند Baroness Scotlandوقد حققنا نجاح في استرجاع تعريف العنف الأسري المقبول ليضمن في القانون.

استعمال حملات الضغط ودعمها من داخل مجلس اللوردات أيضا قاد بكنث كلارك الي التراجع والإلتزام بتوسيع محتوي الأدلة المطلوبة من النساء، من ضمنها قبول دليل دخول الملجأ النسوي وكذلك التقارير الطبية للتعرض للعنف الأسري، وأيضا مد الفترة الزمنية من ١٢ الي ٢٤ شهرا.

منظمة حقوق النساء أيضا ساندت بقوة الضغوط التي قامت بها ILPAوآخرين والتي نجحت في تحقيق ضمان توفر العون القانوني لحالات الهجرة المتضمنة الطلبات للإقامة تحت طائلة قانون العنف الأسري.

فالنجعل شرارة النضال من أجل العدالة مشتعلة:

نحن لا نعتقد بأن هذه التنازلات وصلت للحد الكافي والعديد من الناجيات من العنف الأسري سيظلنّ غير قادرات علي الحصول علي العون القانوني، وبالتالي، نحن لانزال نضغط، وحسبما أتي البحث الذي قمنا به، ضرورة وجود لستة متطلبات لأدلة قانونية

بما في ذلك، الحصول على دعم من منظمة متخصصة في العنف الأسري. إذا كنتم ترغبون في مساعدتنا، ومعرفة المزيد عن حملتنا للمساعدة القانونية وغيرها من أعمالنا في متابعة السياسات، الرجاء زيارة موقعنا على الانترنت www.row.org.uk ومتابعتنا في الفيسبوك وتويتر.

RIGHTS OF WOMEN

عذرية المرأة أبلغ شيء في حياة الرجل الشرقي

أحلام اكرم / كاتبة وناشطة في حقوق الإنسان

تمر معظم النساء العربيات بأحلك ليلة من العمر في ليلة المفروض بها أن تكون أحلى ليالي العمر.. في ليلة مفروض بها أن تكون بداية حياة جديدة ورباط مقدس بين روحين وجسدين إختارا الحياة معا والإستمتاع بهذه الحياة بحلوها ومرها.. يعكرها إحساس المرأة بالخوف والتوتر.. الخوف من أن لا تنزف في تلك الليلة لأي سبب كان.. الخوف من أن تكون فقدت تلك القطعة المطاطية الرقيقة سواء بإرادتها أم بدون إرادتها.. قد تتعدد أسباب فقدانها لتلك القطعة ولكن النتيجة واحدة.. الإهانة لكرامتها.. إذلالها وتذليلها.. وربما تطليقها فورا..والعودة إلى أهلها بوصمة لا يمحيها إلا الدم لأنها إمرأة عار.. فحتى في القرن الحادي والعشرين ما زالت العذرية أبلغ شيء في حياة الرجل الشرقي.. حتى وإن كانت كذبة كبيرة أو عملية تضليل من إختراع صيني لا يتجاوز ثمنها العشرة دولارات.. كتبت عن هذا الموضوع قبل سنة.. في مقالة رفضت الصحافة العربية نشرها.. ولكني أعود اليوم لأكتب مرة أخرى بعد أن رأيت كيف يساهم فقهاء الدين بتزييف البنية التحتية الإنسانية في العالم العربي.. والتي أهم أساساتها الصدق.. مع النفس ومع المجتمع لبناء مجتمع سوي لا يشوبه الخوف الدائم والإزدواجية في المشاعر..

أفتى مفتي مصر السابق علي جمعة " وهو الذي أفتى في السابق في كتابه المعنون " الدين والحياة – الفتاوي اليومية العصرية – بجواز التبرك ببول النبي ونخامته.. وجواز صلاة المرأة ببدلة الرقص وذلك من مبدأ العمل بمقولة (ساعة لربك وساعة لقلبك).. وهي في نظري فتاوي مضحكة.. ولكني اعتقد أن فتواه الأخيره يوم الثلاثاء ٢٠ سبتمبر وعلى القناة المصرية الثانية في برنامج البيت بيتك إن دلّت على شيء فهي تدل على عجز رجال الدين عن مواجهة الحقيقه في مجتمع القرن الحادي والعشرين..والمساهمة في تزييف المجتمعات العربية ، حتى وإن كانت فتاويهم بحسن نية ! ! ! يقر المفتي على.. "" إجازة إجراء عملية ترقيع غشاء البكارة للنساء اللاتي فقدن عذريتهن "لأي سبب كان" ، قبل الإقدام على الزواج ، مؤكدا أن الترقيع أمر مباح. (لم تكن هذه العملية موجودة أصلاً لإباحتها أم عدم إباحتها). وأكد في تفصيله لهذه الفتوى ، أن الدين الإسلامي يدعو إلى الستر ، وإذا كان إجراء الفتاة ، التي فقدت عذريتها لأي سبب كان ، لعملية ترقيع غشاء البكارة سيؤدي إلى سترها ، فإن الإسلام يبيح ذلك. (حقيقة لا تشوبها شائبة من منطلق إذا بليتم فاستتروا) وأضاف مفتي مصر: "على تلك الفتاة ألا تخبر خطيبها بأنها فقدت عذريتها ، كما أن الأمر ينطبق كذلك على المرأة الزانية ، حيث لا يجوز لها أن تخبر زوجها بأنها ارتكبت جريمة الزنا. وأكد الدكتور جمعة أن ذلك الأمر يأتي في إطار السعي للحفاظ على وحدة الأسرة ، وبهدف مساعدة الفتيات المخطئات على التوبة والزواج ، ولا يعد من قبيل الغش والخداع""

في مقالتي المرفوضة كتبت التالي.. تؤكد الأبحاث في كتب التراث عن العصر الجاهلي بأنه كان للمرأة مطلق الحرية في المعاشرة الجنسية حيث كان لها الحرية في المعاشرة الجنسيه حين تضع علما على باب خيمتها للدلالة على رغبتها المقدسه ، وقد يعاشرها أكثر من رجل.. وفي حال حملها لها أن تنتقي الزوج الذي تريده لتتزوجه ، وينبغي عليه ان يخضع لرغبتها وإنتقائها. بمعنى ان عرب الجاهلية وقبل الإسلام كانوا يحترمون حق المرأة في المعاشرة الجنسية..وبلغ إحترامهم حتى للعاهرات منهن.. ويقال بأن والدة عمرو بن العاص كانت إحداهن عاشرها في ليلة واحدة أربعة من أشراف قريش يقال أنهم العاص وأبو سفيان وأبو لهب وأمية بن خلف وأن كل من هؤلاء الرجال ادعى عمرو لنفسه ولكنها نسبته إلى العاص لأنه كان أثراهم... أما وعلى صفحة Historia فوجدت للكاتبه روزا ياسين وتحت عنوان دراسات " المومس في مثالوجيات المنطقه " وبعد التأكيد على أن عبادة الأنثى كانت أول عبادة في تاريخ الديانات الشرقيه.. تؤكد التالي... أما في الجزيره العربيه قبل الإسلام – فكان يمكن لمجموعة من الرجال أن يتشاركوا في معاشرة إمرأه حيث تضع علما على باب خيمتها للدلالة على رغبتها المقدسه ، ويعاشرونها حتى تحبل وتلد ، ثم تنتقي المرأه الزوج الذي تريده لتتزوجه ، وينبغي عليه ان يخضع لرغبتها وإنتقائها. وهناك أيضا قصص تؤكد بحرية المرأه في الجاهليه في معاشرة الرجل.. حيث كانت المرأه وبعد بلوغها الثانية عشر والإحساس بحاجتها الجنسيه تتكحل وتضع زهورا على شعرها وتخرج لتنادي يا للكاح.. من الروايات السابقه نخلص إلى فكرتين أساسيتين.. الأولى إحترام الجاهليين لحق المرأة في إرضاء غريزتها الجنسية الطبيعية.. والأخرى عدم إهتمامهم بالبكاره كسيف يسلط على رقبة المرأه كما هو حاصل اليوم.. ثم جاء الدين الجديد.. وتجلى عدم الإهتمام بالبكارة في زواج النبي محمد " سلام الله عليه " بالسيدة خديجه والتي وبالتأكيد لم تكن بكرا لأنه كان الزوج الثالث.. إضافة إلى زواجاته الأخرى والتي كانت كلها من نساء إما أرامل وإما مطلقات فيما عدا السيدة عائشة.. وتأكيده الدائم عى الرحمة بالمرأة والتوصية بها ..ولكن التاكيد على قوامة الرجل و إعطائه حقوقا جنسية لا حصر.. سواء بالتحايل على الدين في تعدد الزوجات.. أو الإستمتاع بالجواري في منطق أن كل إمرأة يستطسع الرجل الإنفاق عليها وإيوائها تصبح حلالا له.. وأن ثروة الرجل في الجاهلية كانت تقاس بما لديه من نساء ينفق عليهن..

كل ما سبق من الحريات للرجل فاقم من تسلطه على المرأة.. وعمل على تثبيت ثقافه ذكورية يقودها رجال دين كلهم ذكور. في مجتمع أعطى لعذريتها الأهمية الكبرى حين ربطها بشرف كل ذكر في العائله ولغى ثقافتها وعلمها

ومكانتها الإجتماعيه ودورها في تنشئة جيل سوي واعي ومسؤول حين أعطى الأهمية القصوى لنقطة دم أصبح حاليا من الممكن شراؤها إما بعملية ترميم أو بالإختراع الصيني الجديد.. غير واعيين بانهم وبهذا التشدد اللا منطقي وتحت مسمى ان الثقافة الإسلاميه تحرم الإختلاط وتحرم هذه العلاقات خارج إطار الزواج ؟؟؟ يسهمون في خلق مجتمع مكبوت عرضة لشتى

الإنفعالات...مريض يقوم على الإزدواجيه.. والكذب والنفاق.. والإستخفاف بحياة المرأة وقتلها لخلق مجتمع نظيف وطاهر !!!!! في مجتمع القرن الحادي والعشرين.. لا زال المسلم يؤمن بان النساء ناقصات عقل ودين وحول مجتمع باكمله إلى وصي على نساؤه يعطي لعذريتها اهمية وعبء تحمله المرأة حتى بعد الزواج لتشعر طيلة عمرها بذنب إقترفته في الماضي.. وبعدم طهارتها..بينما ومن المفروض أن حماية المجتمع تكون اولا بحمايته الأخلاقيه وبالصدق مع النفس وبشراكة تامة بين الرجل والمرأة.

وأتساءل هنا ..في مجتمع تربت فيه على الخضوع والتسليم بأمرها لكل من يود أن يكون ولي امرها ،، الأب – الأخ – الخال – العم.. وحتى أي ذكر في عائلتها تربت على إغتصاب روحي لها وفي احيان كثيره إغتصاب جسدي قد يكون من أقرب أقاربها.. ومع ذلك هي التي تدفع ثمن فض عذريتها بينما يتم تجاهل دور وتواطؤ الذكر في هذه الجريمه.. لماذا تحمل المرأه عبء الحماية الأخلاقيه وهي لا تملك من أمر نفسها ولا حياتها شيئا.. فهي ليست ولية أمر نفسها.. وبحاجة إلى ولي ذكر حتى من أبعد أقاربها لتستطيع الزواج.. والسفر.. والتعليم.. وحتى التنفس.. ما يصعقني ويثير حنقي أن المجتمعات العربية بكاملها أصبحت تقوم على الكذب والنفاق والمعايير المزدوجه.. وإنتقال هذا الزيف مشاركة بين الرجل والمرأه من جيل إلى جيل كالسرطان الخبيث الذي يعجز الأطباء عن تخليص المريض منه ويأبى هذا المريض أن يتعافى أو يموت.... وكيف تساهم الأم بنقل هذا الزيف حين تنصحها بعملية الترقيع.. وأين حنانها حين تتشارك مع ذكور العائلة في جريمة قتلها حماية للعرض وللشرف..

لماذا تعيش معظم العائلات العربيه حاله من الإزدواجيه في المعامله ما بين الذكر والأنثى.. والذي بدوره يؤدي إلى حاله شديده من الإنفصام الأخلاقي فبينما تبارك نزوات الرجل الجنسية وكذباته الأخلاقية حين يتلاعب بعواطف المرأة تحت وعود كاذبة بالزواج.. تقتصر مطالبتها بالفضيلة والأخلاق على المرأة فقط.

لماذا آثر الخطاب الديني التركيز على السلبيات فيما يخص بالمرأه بحيث ساهم مع المجتمع في عملية وأدها وقتلها في حال خطؤها..ولماذا اولى أهمية أكبر من حياتها على قطعة لحمة لا تضر ولا تنفع لم يذكرها القرآن ولم تباركها السنه ؟؟ لماذا يذنبها هي فقط بحيث يثقل كاهلها بالآثام المفروضه عليها وبانها من ستستعر بهم نار جهنم فتحمل خطيئتها وحدها بينما يفر الرجل الجاني ؟؟

ثم لماذا آثر مفتي المملكة الأردنيه الصمت حين أرسلت له جريدة الغد تسأله ما حكم الشرع الإسلامي وموقفه من الفتوى الصادره " إجبار الفتيات على فحص عذريتهن قبل الزواج " مع علمه الأكيد بأنها تسيء لكرامة المرأه وإنسانيتها.. لماذا رفض وعلى حد قوله تحرّج من الحديث عن الموضوع.. بينما الموضوع من أخطر ما يمس المجتمع الأردني بل والعربي كله..لأنه يؤسس

للعنف المجتمعي ويؤكد تآمر رجال الدين في هدم المجتمع وفي تقبل هذا المجتمع للأفكار الدينيه الأكثر سلبية عن المرأه بدل الترويج لثقافة إحترام المرأة والتسامح والمغفره.

صمته وصمت الباقين من رجال الدين في كل العالم العربي يعزز موقف الرجل الذي كان سببا في فقدان الفتاة لعذريتها بأن يكون أول الرافضين للزواج من أي فتاة ليست عذراء.. وفتوى الشيخ الآخر بجواز الترقيع تؤسس لعدم الثقة بالمرأة كليا..

صمتهم.. وكلامهم يعمل على مصادرة العقل وعزله عن الواقع الحقيقي.. وخلق حالة لا مثيل لها من الكبت.. و التحرش الجنسي.. بينما لا تتوقف شبكات التلفزة والإنترنت عن عرض أفلام جنسيه وإباحية تخلق حالة من عدم التوازن النفسي والعقلي في ظل كبت رهيب.. ومجتمع عدم إختلاط.

حنقي على فتوى الشيخ جمعه.. برغم أنها فتوى معقولة قد تخلص المرأة من العار والقتل.. هو أنه يساعد في تأسيس مجتمع النفاق وعدم الثقة بالمرأة... وكلا الشيخين معا يؤسسان لمجتمع الفتاوي وإلغاء العقل في القرن الحادي والعشرين!!!!

عزيزي القارىء.. أعلم مسبقا بأنه سيكون هناك الكثير من السخط على مقالتي هذه.. ولكن السؤال الأهم.. ألا نريد مجتمعا سويا قائما على الوضوح والصدق بدون زيف ولا خداع ؟؟ ألا نريد مجتمعا سويا قائم على المحبة والرحمة والمغفرة... الحل..إخراج مجتمعاتنا من حالة الشذوذ المجتمعي والزيف.. الوضوح والصدق لخلق مجتمع سوي.. لخلق مجتمع طبيعي يتشارك فيه الرجل والمرأه بخلق جيل يعتمد على مبادىء الفضيله الغير مزيفه.. والتي لا تتحقق إلا بالأخلاق وبالرحمة وبالإنسانيه..

هناك دور كبير للدوله في تغيير المفاهيم العقيمه لحماية المرأه.. – تبتدأ في إلغاء فتوى.. " إجبار الفتيات على فحص عذريتهن قبل الزواج " – وضع عقوبه صارمه في جرائم قتل المرأه تحت مسمى الشرف وإعتبارها جريمه متعمده ومتكاملة الأطراف.. وعدم التحايل في عقوبتها.. – مجانية عملية الترميم وتقنينها لفترة زمنية لحين تثمر التوعية.. لمنع الأطباء من رفض إجرائها تحت مبرر عدم قانونيتها وأنها غير اخلاقيه لأن الطبيب يعتقد بأن إجراؤها يجعله مشاركا في عملية الخداع.. مع علم الطبيب بأن ثمن رفضه سيكون القتل المتعمد لهذه الفتاه.. وأن إجراؤها سينقذ حياة إنسانه ويقلل من جرائم الشرف المشهوره في البعض من الدول العربية.. – قيام مؤسسات الدوله بعملية إعادة تقييم صادق لأفكار ومعتقدات توارثها المجتمع ولكنها وفي حقيقتها تسيء للمجتمع وللمرأة على وجه الخصوص....

والأهم إعادة صياغة المناهج التعليمية التي تروّج لدونية المرأة وبانها مخلوق ناقص.. وبأهمية العذرية.. آخذين بمثال زواج النبي بنساء غير عذراوات.. والترويج لثقافة تعتمد قيم الرحمه والمغفرة والتسامح...

الاغتيال المبكر

التقرير الفائز بجائزة اليونسيف للاعلام الاقليمي

مروه التجانى

ختان الاناث تعمقت جذوره بالمجتمع السودانى وتضافرت جهود الناشطين والمنظمات الطوعيه والاطباء فى محاوله للقضاء عليه بدأت منذ بدايات القرن الماضى ...واليوم وبحسب افادات مختصين فأنه لا يزال يمارس على نطاق واسع بالسودان...فما دواعى استمراره ومخاطره الظاهره للبعض وغير الظاهره للبعض الاخر اسئله طرحها التحقيق الاتى وحاول الاجابه عليها...فأليه

مدخل قصصى

لم يكن يوما عاديا فى حياتى حيث عمت الفرحه الجميع وامتلاء المنزل بالضيوف و الزائرين من نسوه الحى و الاقارب هكذا بدأت(س.أ) فى سرد قصتها مع ختان الاناث كنت ابلغ حينها الثامنه من العمر وشاركت الكل طعم الفرحه فقد كنت انا المحتفى بختانها رحت اجرب جديد الملابس المهداه من والدتى وجدتى وما هى الادقائق معدوده حتى وجدتنى ممده على فراش الختان او لاقل فراش الموت المبكر وامرأه غريبه تمارس مهنتها المذله بختانى اختفت البسمه لتحل مكانها الصرخات المستنجده وامتلات عينى بالدمع الغزير وما هى الاثوانى وانتهت الدايه من عملها تاركه اياى اغرق فى بحر من الدموع والدماء فقد نزفت بشده واضطروا لنقلى الى الوحده الصحيه هناك اسعفنى الاطباء بنقل الدم خرجت بعدها وانا اجتر ذكرى ذلك اليوم الاسود الاليم وتواصل (ف.أ) وبصوتها شئ من الحسره مرت الاعوام وكتب لى الزواج برجل صالح عارف بأمر دينه ودنياه وبليله الدخله تحطمت كل احلامى وآمالى بحياه سعيده فكانت ليله كارثيه امتزج فيها الشعور بالحزن بصعوبه الممارسه والالم بنظرات الخيبه المرتسمه على وجه زوجى ففتح فصل جديد من فصول المعاناه بحياتى الزوجيه وركدت كبركه مياه آسنه وعندما حانت لحظه الولاده استغرقت العمليه ساعات اطول من المعتاد صاحت خلالها كل عضلات جسدى من هول الالم والتمزق الداخلى وقال الطبيب ان السبب هو الختان ...كان الرب رحيما ورزقنى بفتاه جميله اقسمت وانا امسك بها ان لا اعرضها لعمليه الختان ابدا وان حاربت لاجلها الدنيا فوجدتنى اصيح بالحاضرين(اريدها سليمه)

الخطر لا زال قائما

يعرف ختان الاناث بأنه الاستئصال التام او الجزئى للجهاز التناسلى الخارجى للمرأه للاسباب ثقافيه او اخرى غير طبيه هكذا ابتدر اوليفر جون سيبى عضو الجمعيه الوطنيه لمحاربه العادات الضاره حديثه ويواصل قائلا:وفق تصنيف منظمه الصحه العالميه فختان الاناث يأخذ عده اشكال مختلفه فالنمط الاول هو ما يعرف باللغه الدارجيه بختان السنه نسبه لسنه الرسول(ص) وفيه يتم ازاله البظر بأكمله او اجزاء منه وفى النمط الثانى المعروف بالمتوسط فيتم استئصال البظر وقطع الشفريين الصغيرين او اجزاء منهما اما النمط الثالث (الفرعونى)كما يطلق فى السودان فهو الاخطر حيث يستئصل كامل البظر والشفريين الصغيرين والكبيريين والاجزاء المجاوره مع ترك فتحه صغيره لخروج دم الحيض والبول.

ويتابع اوليفر قائلا: استحدثت مؤخرا انواع اخرى لختان الاناث لعل اشهرها ما يعرف ب(السندوتش)وفيه يكمم البظر والشفريين الصغيريين ليكونا داخل الشفريين الكبريين وتتم خياطتهما سويا لتضيف عضو الجمعيه والناشطه فى العمل الطوعى قائله: هناك العديد من الانواع التى لا تزال تمارس فى انحاء السودان المختلفه منها النمط المعروف ب(اليزابيث) ويمارس بصوره خاصه بمنطقه ود مدنى وفيه يخاط البظر دون ان يقطع منه شئ بالجزء الاعلى من الشفريين الصغيريين الذين تتم خياتطهما جزئيا .

وعن الاضرار التى يسببها ترى عزه ابراهيم ان ختان الاناث قد صنف ظمن ٦٤ عاده ضاره وان كان يأتى

بمقدمتها وتضيف قائله: تتمثل المخاطر المباشره فى الصدمه العصبيه التى تتعرض لها الطفله اثناء اجراء العمليه وقد تؤدى الصدمه الى هبوط مفاجئ فى عمل القلب وهذا بدوره قد يؤدى الى الموت اضافه للنزيف الحاد الناتج عن العمليه وتلوث الجرح خاصه وان كانت الادوات المستخدمه غير معقمه فقد تؤدى لمضاعفات خطيره كأنتقال فيروس الايدز او تسمم الدم او التاتنوس اما احتباس البول فهو من الاعراض الشائعه جدا نتيجه انسداد مجرى البول مما قد يتطلب فى احايين كثيره لاجراء عمليه اخرى بغرض توسيع فتحه المهبل او بسبب الالم غير المحتمل.

الاطباء..الوجه الاخر للمعاناه

د. ست البنات خالد محمد اختصاصى النساء والتوليد بجامعه الخرطوم دافعت بشده عن ختان الاناث بل وانشئت موقعا الكترونيا على الشبكه العنكبوتيه يدعوا لختان الاناث وفى هذا يقول الدكتور عبد المجيد عثمان اخصائى النساء والتوليد ان كثير من الاطباء مستفيدون بطريقه مباشره من اجراء عمليه الختان وهى الفائده الماديه رغم صدور قانون من المجلس الطبى يمنع الاطباء من ممارسه هذه العاده الا ان الواقع يحكى عكس ذلك فى اشاره منه الى الى دكتوره ست البنات التى تمارس عاده ختان الاناث بقلب العاصمه الخرطوم ويقول متابعا تتركز عاده ختان الاناث بالشمال السودانى اسهم بذلك التطرف الدينى الداعى لاستمرار العاده مستغلين بؤس المواطنيين بتوزيعهم للمواد الغذائيه فى حال ختان طفله وقد ذكر الانجليز فى العام ١٩٠٨ان السودان من اكثر الشعوب تقدما بمجال الخدمات الصحيه اما ختان الاناث فلم يؤثر على الفتيات فقط بل تجاوزتهم مخاطره ليكون احد اسباب التدهور الصحى وذلك بالعوده للتداوى بالطب بالعلاج التقليدى دون وجود كادر مؤهل لذلك.

ويعود ارتباط ختان الاناث بالشمال السودانى للتمركز الثقافى بهذه المنطقه حيث يعتقد كثير من مستوطنى المنطقه انهم الارفع شأنا حيث يختنون فتياتهم اما بقيه المناطق كجبال النوبه والجنوب و المناطق الغربيه فيلاحظ انخفاض فى النسبه ليكمل دكتور عبد المجيد حديثه قائلا:لن اعلم طبيب ان يؤذى انسان اخر وختان الاناث مخاطره لا حد لها بدءا من التهاب الحوض وتراكم دم الحيض فى الرحم الشئ الذى يسبب التهاب الجهاز التناسلى وانتفاخ البطن مما يثير الظنون ويدفع الاسره الى ارتكاب جرائم قد تصل حد القتل اضافه لذلك تكون الاكياس الجلديه وهى اورام يصل حجمها لحجم كره القدم وتعسر الولاده فتتهتك العضلات المحيطه بالجهاز التناسلى بسبب ضغط الجنين على النسيج الليفى وصعوبه تركيب القسطره قبل اجراء عمليه الولاده وبسبب ما تقدم ذكره قد تصاب الزوجه بالعقم نتاج الالتهابات المزمنه هذا عوضا عن مرض الناسور البولى والشرجى والذى عاده ما

يكون الختان سببا رئيسيا لحدوثه.

الذكريات المؤلمه تدوم للابد

اخصائيه الارشاد النفسى اسيا الصادق اشارت للاثار النفسيه لعمليه الختان قائله:تصاحب الفتاه مشاعر القلق قبل عمليه الختان ذاتها وتزاد كلما اقترب الموعد لتتفاجأبأن كل ما قيل عن العمليه غير صحيح اضافه لشعورها بالخزى والاهانه حيث تضطر لكشف عورتها امام جمع غفير من النساء مما يطبع ذكرى سالبه تلازمها طيله حياتها وتشعرها بالعجز وقله الحيله والخضوع وتترتب على الذكرى المؤلمه خوف من الزواج مستقبلا فتنتابها نوبات الهلع من الجماع (والحديث لآسيا الصادق) تؤثر عمليه الختان مستقبلا على كثير من العلاقات الزوجيه لشعور المرأه ان الجماع يحقق الرغبه للرجل فقط ويتطور للدرجه التى تفسد الوئام النفسى بين الزوجين الشئ الذى يؤدى بدوره لقله نشاط مركز الغريزه لدى المرأه وبالتالى عدم الرغبه فى المعاشره وكثيره هى حالات الطلاق بالمجتمع يقبع خلفها ختان الاناث وان كان الازواج عن ذلك عاده ويعلقون اسبابا ثانويه على شماعه الطلاق مجاره لعادات المجتمع السودانى الصامت عن هكذا قضايا وتتابع اسيا بمزيد من الاهتمام قائله لا تتوقف المخلفات النفسيه للعمليه عند المرأه بل تتعداها للرجل حيث يكون عرضه من جراء ما تقدم ذكره للاصابه بلاكتئاب او العصبيه التى تصل حد التهيج لشعوره بالعجز عن اشباع رغبات الزوجه ويلجأ بعض الرجال فى كثير من الاحايين لتعاطى المخدرات او هربا من الواقع المعاش.

هنا تتدخل الناشطه فاديه سند لتضيف ان مضار ختان الاناث لا تتوقف عند حد التشوهات الجسديه و النفسيه بل تتعداها بتهديد الاقتصاد السودانى للخطر قائله تتكبد الاسر السودانيه مبالغ باهظه عند اجراءالعمليه ومايترتب عليها من مشكلات صحيه قد تتعرض لها الطفله اضف لذلك فأن الدراسات التى اجريت حول ظاهره الختان اثبتت ان تكاليف الولاده عند المرأه المختونه ضعف عند مثيلتها غير المختونه فهى غالبا ما تحتاج لعنايه مضاعفه حيث تطول فتره بقائها بالمشفى الشئ الذى يصيب الاقتصاد بالضرر فالسرير الذى تحتله هذه المرأه يكون من هو فى اشد الحاجه اليه اخذين فى الاعتبار الوضع الصحى المتردى فى السودان وتكاليفه الباهظه التى تثقل كاهل المواطنيين.

اختلاف رأي..

تباينت اراء المواطنيين حول ماهيه الاستمرار بممارسه ختان الاناث ما بين رافض ومؤيد ..سفيان بشير اب

لطفلتين اوضح فى افاده ان دور الرجل السودانى سلبى تجاه القضيه فلا يكتفى بموقف الحياد بل يتعداه الى الامبالاه متجاهلا دوره القيادى فى مجتمع لا يزال يرزح تحت القبضه الذكوريه فتسمع كلمه الرجل وتطاع ومما عمق الازمه ان كثير من النساء يمارسن هذه العاده بعيدا عن مسمع ومرائ الرجل فيهمش دوره الفاعل ويرفض سفيان بشده ختان بناته قائلا انا ضد ممارسه هذه العاده وان حدث وقامت زوجتى بأجرائها حينها لا يمكن اتخاذ اى اجراء فأن ما حدث قد حدث.

ومعه اتفق عبد الرحمن احمد الذى مضى قائلا فى افاده ضربه تفوت ولا حد يموت فى اشاره الى انواع العنف الاخرى الواقعه على الطفله فقد تمحو اثارها بمرور الزمن عبر النسيان او خلافه اما الختان فيتمثل بأقتطاع جزء هام وحيوى من الاعضاء التناسليه يحفر جرحا عميقا بالجسد تظل الطفله تجتر ذكراه ويخلف تشويها يستحيل علاجه باساليب الطب الحديث او عبر تركيب جزء اخر مكان القطع ليواصل بكثير من التأفف والسخط:ختان الاناث نموذج مثالى لعنف المرأه ضد المرأه ذلك ان المتمسكين على استمرار هذه العاده هم فى الغالب نساء وبخاصه الحبوبه ودعا عبد الرحمن فى ختام افادته الى ضروره التوعيه وان تطلب الامر لتضمينها بالمنهج الدراسى لخلق وعى مبكر بمخاطر ختان الاناث والسعى لمحاربته جذريا.

سماح منصور الطيب ام لطفله اوضحت انه برغم المعاناه التى تتعرض لها المرأه الا انها ضروريه وفى ذلك تقول:لا يتقبل المجتمع السودانى المرأه غير المختونه ويعيرونها بذلك وبذلك تقل فرصها فى الزواج وبما انها عاده ضربت بجذورها عمق المجتمع وموروست علينا جميعا فلا مانع ان قمت بختان طفلتى واردفت:قد نتخلى عن هذه العاده فى مقبل السنوات القادمه اذا توصل المجتمع لوعى كامل بكونها ضاره اما فى الوقت الراهن فالموضوع قيد المستحيل.

ما يحمى الفتاه من الوقوع فى الخطأ هى التربيه السليمه القائمه على الحوار والصداقه والشفافيه بين الوالدين والابناء وليس الختان هكذا تحدثت الطالبه قسمه ادم لتواصل:المفاهيم السائده المغلوطه والمحميه بجدار متين من العادات والتقاليد هى ما تجعل من ختان الاناث امرا مرغوبا غير مستنكر فربطته بشرف الفتاه ونظافتها لذلك يطلقون عليه (الطهور) فى اشاره الى النظافه وكأن الاعضاء التناسليه للمرأه التى خلقها الله بحاجه لتعديل عبر استئصالها وابانت قسمه ان العنف الظاهر بهذه العاده كونها تتم دون استشاره البنت وكأن المجتمع يفرض وصايته على جسدها لذا فالختان غالبا ما يجرى للطفله دون سن العاشره واذا تمت السيطره على الجسد فمن السهل ان تسيطر على تفكير الانسان وبالتالى توجهاته الشئ الذى يهمش مستقبلا دور المرأه ككل فتعجز عن الفاع عن حقوقها وانتزاعها. واستطردت قائله:نجوا من الدوله التدخل لوقف النزف عبر سنها لقوانيين وتشريعات تحد من الظاهره استنادا على الحديث الشريف (لا ضرر ولا ضرار) فهو اذى جسيم يلحق بالفتيات دون ان يرتكبن ذنبا سوى انهن خلقن اناثا والشاهد على الممارسات اليوميه لعمليات ختان الاناث يترائ لذهنه عصر الجاهليه الاولى حيث قمع النساء ووادهن احياء.

وللقابلات القانونيات كلمه...

تعانى الفتاه المختونه نفسيا وجسديا من اثار الختان فتصبح حياتها غير طبيعيه مقارنه بالمرأه غير المختونه فالختان يحرم الانثى من متعه الحياه الزوجيه والنظافه الشخصيه واكمال عمليه الطهاره التى هى مفتاح الصلاه فهى وان اغتسلت فبواقى دم الحيض و البول تظل محبوسه بالداخل ولا تقتصر الخطوره عند هذا الحد بل تتجاوزها عند عمليه الجماع فأن كانت عنيفه فهى تعرضها للاصابه بالناسور الشرجى وتلجأ كثير من السيدات لاجراء عمليه اخرى بغرض توسيع فتحه المهبل وما يسمى بختان السنه يقود كثير من النساء لاجراء الختان الفرعونى مستقبلا فالبظر هو سيد الاعضاء التناسليه وفقدانه يعنى فقدان كل شئ ولاشباع الرغبه الجنسيه تلجأ المرأه الى اجراء الختان الفرعونى بغرض امتاع الزوج والارتقاء بالممارسه الجنسيه وبالتالى دخول المرأه فى دوامه العدل او (الخراب)وهى عمليه اعاده الختان بغرض توسيع فتحه المهبل.كانت هذه افاده القابله القانونيه قمر النور المكى وتتابع قائله:٩٥٪من القابلات ممن يتبعن مباشره لوزاره الصحه او من يتعاملن مع المنظات الطوعيه يرفضن اجراء عمليه ختان الاناث اما المناطق الطرفيه و المتاخمه للمدينه فتكون نسب ممارسه العاده مرتفعه بل ان كثير من الاسر يصطحبن بناتهن لاجراء العمليه هناك حيث تواجد القابلات غير القانونيات مع غياب تام للرقابه فيمارس الختان عاده فى الخفاء خاصه الساعات المتاخره من الليل.

وعن دور القابله فى التوعيه بمخاطر ختان الاناث تحكى قمر النور المكى حول المشاهدات الذاتيه قائله: للقابله دورها الكبير فى التوعيه خاصه وان كلمتها مسموعه باوساط النساء والعبْ الاكبر يكون بتوعيه القابله اولا بمخاطر الختان والعناصر الطبيه ابتداء من الزائره الصحيه ومساعده الزائره والقابله الممرض وانتهاء بالجده وهى المختصه بعمليات الولاده لابد من خضوعهن للتدريب والتاهيل للمساعده فى القضاء على هذه العاده الضاره فالسودان يصنف عالميا الدوله الثالثه من حيث وفيات الامهات والاطفال ويعود السبب الرئيسى فى ذلك لختان الاناث وبسبب تسمم الدم البكتيرى او ما يعرف ب (حمى النفاس) والمعروف ان المرأه المختونه تكون عرضه لعمليات نقل الدم اثر النزيف الذى تتعرض له كما ان الختان يؤدى الى تطويل فتره الولاده وبالتالى وفاه الجنين وبالتالى حرمان الطفل من حق الحياه ذكرا كان ام انثى.

ختان الاناث...اهدار الحقوق

وليس ببعيد عما ذهبت اليه القابله قمر النور المكى حول اهدار حق الحياه للاطفال يحدثنا الناشط فى مجال حقوق الانسان والمرأه صامويل كابى سايمون قائلا السودان من الدول الموقعه و المصادقه على كثير من الاتفاقيات الدوليه و الاقليميه والتى بموجبها كان المفترض ان تمنع ممارسه الختان بشكل نهائى عبر التشريعات و القوانيين المحليه فالاعلان العالمى لحقوق الانسان ١٩٤٨نادى بحق

جميع البشر بالعيش فى ظروف تمكنهم من التمتع بصحه جيده ورعايه صحيه وختان الاناث يتنافى مع هذا المبداء كليا،كما ادانت الاتفاقيات العالميه للحقوق المدنيه والسياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه والثقافيه التمييز المستند للجنس وبينت الحق العام بالحصول على اعلى مستوى ممكن من الصحه الجسديه والعقليه ويضيف الناشط صامويل السودان من اوائل الدول المصادقه و الموقعه على ميثاق حقوق الطفل والذى نادى باعتاق الاطفال من كافه اشكال العنف النفسى والجسدى بحسب ما ورد فى الفقره(١٩-١)وبحق حصوله على اعلى مستوى ممكن من الصحه الفقره(٢٤-١)وبحمايته من التعذيب او القسوه او المعامله الهمجيه او الاذلال واشترطت الفقره ٢٤-٣من الميثاق ان على الحكومات اتخاذ كافه الاجراءات الفعاله و المناسبه للقضاء على الممارسات العرفيه المجحفه بصحه الاطفال والتى يشكل ختان الاناث مكونا رئيسيا لها ويتابع صامويل بمزيد من الاهتمام فى العام ١٩٩٣وسع اعلان فيينا وجدول اعمال المؤتمر العالمى لحقوق الانسان لائحه حقوق الانسان العالميه بحيث تشتمل على العنف المعتمد على الجنس بما فى ذلك تشويه الاعضاء التناسليه وورد فى اعلان العنف ضد المرأه فى الفقره الثانيه ما يلى(ينبغى ان نفهم ان العنف ضد المرأه يشمل لكن لا ينحصر فيما يلى:العنف الجسدى و الجنسى و النفسى الذى يمارس فى العائله بما فى ذلك العنف المرتبط بالمهور وتشويه الاعضاء التناسليه للانثى والممارسات التقليديه الاخرى الضاره بالمرأه وفى العام ١٩٩٤ اشتمل برنامج عمل المؤتمر العالمى للسكان والتطور على توصيات بشان تشويه الاعضاء التناسليه للانثى تطالب الحكومات والمجتمعات بما يلى(اتخاذ خطوات عاجله لايقاف عاده ممارسه تشويه الاعضاء التناسليه للانثى وحمايه النساء و الفتيات من كافه هذه الممارسات غير الضروريه و المؤذيه)

افريقا معاناه مضاعفه...

بروفيسر امنه عبد الرحمن حسن الامين العام للجمعيه الوطنيه لمحاربه العادات الضاره قالت فى افاده ينتشر ختان الاناث بصوره خاصه فى القاره الافريقيه دون غيرها من بلدان العالم المختلفه وظهور بعض حالات الختان فى كل من استراليا والبرازيل جاء نتاج هجره الشعوب الافريقيه لتلك البقاع بغرض طلب العلم والعمل محملين بموروثهم الثقافى و الاجتماعى بجانب العادات والتقاليد وختان الاناث هو احدى تلك الموروثات والتى لاتزال تمارس فى ٢٨ دوله فى القطر الافريقى والسودان بالضروره من ضمنها كما ان حكومات هذه الدول تواجهه صعوبه بأقناع الافراد بالتخلى عن العادات الضاره المدرجه ضمن الموروث الثقافى والبعض الاخر لا يولى ختان الاناث الاهتمام و الرعايه المطلوبه ضمن مشاريع التنميه المستهدفه لصحه الطفل والمرأه تاركه امرها للمنظمات الطوعيه و المثقفين و المهتمين بالشان العام.

وتتابع قائله: على المستوى المحلى اشارت الدراسات ان القبائل المستوطنه بغرب وجنوب السودان لا تمارس ختان الاناث ولكن بمجرد نزوحها للمدن بفعل الحرب او الفقر او بفعل العوامل الطبيعيه كالتصحر او الجفاف فأنها تبداء بأكتساب عادات مختلفه الايجابيه منها و السالبه و المتضمنه لختان الاناث وهذا ما يطلق عليه مجازا الاثر السلبى .

وقالت بروفسور امنه عبد الرحمن تتمسك كثير من الاسر بضروره استمرار هذه العاده لاعتقاد البعض بأرتباطها بالدين و العباده و البعض الاخر يتمسك بها كونها عاده ثقافيه اكثر من كونها من الشرع بدليل وجود مسيحين يمارسونها على نطاق واسع بل نجد ان حاملى الشهادات الجامعيه يسيرون على ذات النهج كونهم غير متفهمين للـ(concept)وبالتالى نجدهم ماضين فى ممارسه ختان الاناث،.

ليضيف الناشط فى مجال حقوق الطفل ومدير معهد حقوق الطفل فى السودان الاستاذ ياسر سليم بأن القانون السودانى قام بالغاء الماده ١٣ و الخاصه بمنع الختان فى السودان فى الوقت الذى صادق فيه على ميثاق حقوق الطفل الافريقى والذى اقر بموجب الماده ٢١ان تتخذ الدول اطراف هذا الميثاق كافه الاجراءات المناسبه للتخلص من الممارسات الاجتماعيه و الثقافيه الضاره التى تؤثر على رفاهيه وكرامه ونمو الطفل السليم وعلى وجه الخصوص تلك العادات والممارسات الضاره بصحه او حياه الطفل وعليه فأن الغاء الماده ١٣ كان بمثابه هدم لحقوق الطفله السودانيه وتدرج عقوبه الختان تحت بند الماده المتعلقه ب(الجراح) وان كانت هى الاخرى غير واضحه ومباشره بشأن ختان الاناث فالمفارقه كبيره بين الالتزام على الصعيد الاقليمى و العالمى و القوانين المحليه المفترض بها انفاذ الاتفاقيات على ارض الواقع عبر سنها لتشريعات تتوافق وروح اتفاقيه حقوق الطفل و الميثاق الافريقى لحقوق ورفاهيه الطفل ويقول الاستاذ ياسر سليم مكملا تكمن الخطوره المستقبليه فى حال سن قانون يجيز ختان السنه ويرفض الختان الفرعونى فهذا يفتح باب الجدل على مصراعيه كونه يكرس لضروره ختان الاناث بدرجات متفاوته ليختم حديثه: المطالبه بتشريع يمنع ختان الاناث لا يعد استجداء بل هو حق كفلته القوانين و المواثيق الدوليه ومخاطبه الاسباب الجذريه وراء هذه العاده بما فى ذلك الرائ الدينى حول استمرار هذه الممارسه وقال استاذ ياسر فى ختام افادته بناء على الماده (٤٤) من الاتفاقيه الدوليه لحقوق الطفل التى صادق عليها السودان فى العام ١٩٩٠م تقوم دوله

السودان بأعدادتقاريرها كل خمس سنوات حول انفاذ هذه الاتفاقيه حيث تتم مناقشتها امام اللجنه الدوليه لحقوق الطفل التابعه للامم المتحده والتى وضعت ملاحظاتهاالختاميه فى جنيف عام ٢٠١٠م فيما يتعلق بختان الاناث فى السودان كما يلى (انتشار ظاهره ختان الاناث فى شمال السودان على الرغم من تبنيها للخطه القوميه لرعايه الطفوله (٢٠٠٧-٢٠١٠٠) وهنالك قوانين فى الولايات تمنع هذه الممارسه الا ان قانون الطفل ٢٠١٠م لم يمنع هذه الممارسه) كما اوصت اللجنه بأجازه تشريع على المستوى الاتحادى يمنع بصوره واضحه ختان الاناث واخذ توصيات المنظمات غير الحكوميه المتخصصه فى هذه المجالات وتلك التى يصدرها القاده الدينيون المعتدلون (والحديث للاستاذ ياسر سليم) فالمنع الرومانسى الذى تتبعه الخرطوم غير مجدى ولا بد من وقفه صادقه للقضاء عليه فالختان عنف يؤذى واقع الطفوله ولم تتم الى الان معالجه حقيقه له رغم المجهودات التى الممتده منذ بدايات القرن الماضى.

لا ضرر ولا ضرار

الشيخ خالد السمانى عضو هيئه علماء المسلمين سابقا قال القاعده الشرعيه المبنيه على الحديث الشريف(لا ضرر ولا ضرار) كفيله بتجريم ختان الاناث فهو حديث واضح وصريح اما بقيه الاحاديث التى يستند عليها بعض مؤيدى هذه العاده فقد ثبت قبل مئات السنيين انها ضعيفه وليس هناك ممارسه فى السنه الشريفه يطلق عليها (ختان السنه او الختان الشرعى للاناث)والرسول(عليه الصلاه والسلام)لم يقم بختان بناته او زوجاته اضف لذلك ان اغلب الدول الاسلاميه مثل المملكه العربيه السعوديه ودول الخليج ولبنان وسوريا وفلسطين وماليزيا لا تعرف هذه العاده فهل من المعقول ان يترك المسلمون فى كل هذه البلدان سنه مؤكده الاجابه:بالطبع لا ويضيف قائلا لم تصدر فى السودان بعد فتوى مجمع عليها حول تحريم ختان الاناث لاختلاف اهل الدين حول ماهيه القضيه ما بين مؤيد ورافض كما ان قيام بعض الاطباء بممارسه هذه العاده يوضح قصور المدافعيين عن وجوب منع هذه العاده حيث لم تقدم شكوى رسميه تدين مثل هذه الممارسات الى المجلس الطبى او الجهات المعنيه بلامر وعن الحلول الواجب اتباعها للحد من الظاهره يقول خالد السمانى نقود حوارا يستهدف شرائح الشباب المختلفه عبر فتح قنوات اتصال معهم وتمليكهم للمعلومات الاساسيه حول مضار هذه الممارسه وتأهيلهم لقياده حمله التوعيه فى المجتمع اضف لذلك استهداف النساء العاملات بحلقات تعليم القرآن الكريم والتاكد من اخذهن للجرعه الدينيه الكافيه فيما يتعلق بختان الاناث فهن الاقرب للامهات والقابلات ونساء الاحياء لتوصيل رائ اهل الدين حول هذه الظاهره وبالتالى كسب شريحه تقف ضد ختان الاناث

الرسائل الايجابيه

امانى تبيدى المدير التنفيذى لجمعييه بابكر بدرى قالت ان المقصود بالمصطلح (الرسائل الايجابيه) يعنى توضيح وظائف الاعضاء التناسليه الخارجيه للانثى واشراك المجتمع فى التعبير عنها وابانت ان الدور المتعاظم يقع على وسائل الاعلام من حيث التوعيه اضافه الى دور الدوله التى لابد ان تسن التشريعات الرادعه ضد مرتكبى هذه العاده ليضيف المخرج المسرحى هاشم بدوى ان المسرح يعد احد الوسائل الفاعله فى توصيل الرساله وتكمن الاشكاليه الوحيده فى طبيعه القضيه ذاتها حيث هناك مجتمعات تعدها من المحرمات وتمكن المسرحيون من التغلب على هذه العقبه بتناولهم للجوانب المجتمعيه من القضيه فتختلف بذلك الرسائل من تلك الموجه للرجال لاشراكهم فى دائره الفعل عن تلك الموجهه للمرأه.

مناهج التغيير

هنا تعود بروفيسور امنه عبد الرحمن لتضيف فى افاده حول اليات القضاء على ختان الاناث قائله: ليس هناك منهج واحد ومحدد للقضاء على ختان الاناث بل عده مناهج بدايه بالتوعيه الشامله وتعنى شرح العاده وتناول جوانبها الثقافيه و الاجتماعيه و النفسيه و الجسديه و الدينيه وتحديد الشرائح المستهدفه لعمليه التوعيه (شباب – طلاب - نساء – رجال دين) وتوضيح الجوانب الايجابيه عند التخلى عن هذه العاده ومخاطر الاقدام عليها اضافه الى منهج زياده الدخل عبر تقديم الدعم الفنى للاسر و النساء على وجه الدقه وذلك لتشجيعهم على توصيل الرساله للغير وتمكين النساء من تجاوز الاضرار النفسيه التى يخلفها الختان وتدعيم هذه المناهج بالشرائط والافلام الوثقائيه التى تحكى عن تجارب اخرين سواء كانوا قد تخلى عن الختان و التحديات المجتمعيه التى اعترضت مسيرتهم او عبر ضحايا عاده ختان الاناث والمعاناه اليوميه التى يعايشونها اما المنهج الثالث(والحديث لبروفيسور امنه عبد الرحمن)فهو المنج الدينى الذى ينوط به مهمه توصيل ان عاده ختان الاناث ليس بسنه او دين او مطلوب وتقع مسؤوليه هذا النهج على عاتق قاده الفكر الاسلامى المعتدمين و المشهود لهم لمخاطبه الجماهير وليس المقصود هنا رجال الدين المسلمين فقط بل وحتى المسيحين.

الارقام تحدث عن نفسها

اظهر مسح ميدانى فى العام ٢٠٠٦م ان النسبه ٦٨٪الا انها لاتزال عاليه نسبيا..

من جانب اخر كان مكتب اليونسيف بولايه جنوب دارفور اعلن عن ارتفاع نسبه وفيات الامهات حيث بلغ (١٥٨١)حاله وفاه بين كل(١٠٠)الف حاله ولاده وابان رئيس المكتب بالولايه جافد صديقى فى الى ان (٥٠٪)من الاناث عرضه لعمليه الختان وذكر مصدر فضل حجب اسمه ان نسبه الختان بلغت فى العام ١٩٩٩م٨٩٪ ورغم التدنى الملحوظ ان القضيه لا تزال بحاجه لمزيد من الجهد والعمل المتواصل.

" لأجل الشرف والحب " (دي في دي) ودليل تدريب

دي في دي -- لأجل الشرف والحب
هذا الدي في دي يغطي أربعة محاور، تتعلق بالعنف الأسري، وهي:

١. ضاع في الترجمة -- مشهد حول علاقات السيطرة والتحكّم
٢. الإجازة -- مشهد حول ختان الإناث
٣. شأن عائلي (الجزء ١) -- مشهد حول الزواج القسري
٤. شأن عائلي (جزء ٢) -- مشهد حول جرائم الشرف

ويتم تزويد كل دي في دي بكتيب، يغطي المواضيع التالية ؛

١. ملخص كل مشهد على الدي في دي
٢. ملخص الرسالة التي يحاول كل مشهد طرحها
٣. وهناك عدد من النقاط لإسراء المناقشة للاستخدام مع مجموعات من الشباب
٤. اقتراحات لمزيد من المناقشات، والتي يمكن استكشافها من خلال النقاش.

دليل لتدريب العاملون في مجال العنف الأسري:

والدليل يتكون من ثلاثة كتيبات، تغطي العنف المبني علي الشرف؛ الزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. من المفترض أن تستخدم كمواد لتدريب الذين يعملون مع ضحايا العنف المبني علي الشرف. وتشمل الكتيبات المحتويات التالية:

المفاهيم والتعاريف ؛ التشريعات، لماذا يحدث؛ الحواجز وسبل المساعدة، وتقييم المخاطر وتخطيط السلامة.

الأسعار

أسعار المنتجات

دي في دي والكتيب ٤٠,٠٠ £
دليل تدريب (مجموعة ٣ كتيبات) ٢٠,٠٠£
التعبئة والتغليف والبريد ١,٥٠

لمزيد من التفاصيل حول وضع طلبك عن طريق الفاكس والهاتف والبريد / البريد الإلكتروني:

Kurdish & Middle Eastern Women's Organisation, Caxton House,
129 St John's Way, London N19 3RQ, Telephone: 020 7263 1027,
Mob. 07748 851 125, Fax. 02075619594 E-mail: info@kmewo.org

الرجاء تذكر تفاصيل عنوانكم البريدي وعناوين إرسال الفواتير عند وضع الطلب الخاص بكم.

منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات

تقدم خدماتها للنساء وخاصة الناطقات بالكردية والعربية في شمال وجنوب شرق لندن في المجالات التالية:

الاستماع الى مشاكلك في سرية تامة ومن وجهة نظرك وبدون اية أحكام مسبقة.
تقديم المعلومات اللازمة لحل مشاكلك وشرح الخيارات المتوفرة لك.
الاتصال بمؤسسات الدولة المعنية بالمساعدة والخدمات.
مرافقتك عند المقابلات وتوفير الترجمة الضرورية لشرح مشكلتك.
البحث لك عن مكتب محاماة في حالة احتياجك الى نصائح قانونية.
كتابة رسائل لشرح مشكلتك والدفاع عن موقفك.
تقديم النصح والارشاد اللازم لحصولك على فرص التعليم، السكن والعمل.
تقديم الدعم والمساندة العملية في حالة تعرضك للختان، العنف المنزلي، الزواج الاجباري والتهديد بقتل "الشرف".

يمكنك الاستفادة من الخدمات الأخرى للمنظمة وهي:

المشاركة في دورات التدريب لاسترجاع الثقة بالنفس.
الاستفادة من فرص المساهمة والعمل التطوعي مع المنظمة.
مشاركتك وأطفالك في البرامج الترفيهية للمنظمة الى الاماكن التعليمية والأثرية والثقافية والملاهي في لندن.

الرجاء الاتصال بالارقام التالية:

مكتب شمال لندن Archway

. هاتف: ٠٢٠ ٧٢٦٣ ١٠٢٧

مكتب جنوب شرق لندن Southwark
هاتف: ٠٢٠ ٧٧٠٨ ٠٠٥٧

توجد خدمات اتصال 24 ساعة يوميا: ٠٧٧٤٨٨٥١١٢٥
البريد الالكتروني: info@kmewo.org
في الحالات الطارئة اتصلي ب 999
أو خطوط مساعدة العنف المنزلي الوطنية: ٠٨٠٨٢٠٠٠٢٤٧

من يستحق الجلد؟!

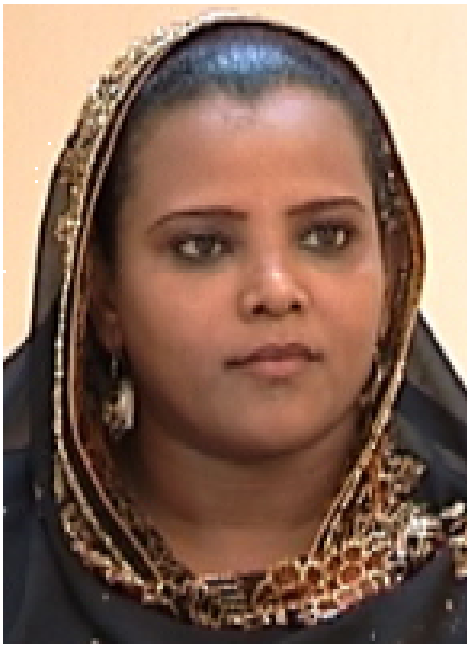

هادية حسب الله

.....”بى رحمة
رحمك أمى
تعالى لى ... .
الدنيا دى ضاقت علىّ.. .....
ورحمك واسع بنادى على..
أبرك واصرّخ.. يمه .تعالى ..تعالى لىّ.. .....
احضن سوطى.. اقالد خوفى.. .....
يضج الفحيح.....
ينز كلو قيح.. ....
شقيقة همى.. ....
شريكة “بلاى”.. ...
تشعر أساى.....
بتشبه بعض كل السياط .....
وصوتك صداى حتى الممات.....
ورود الرحم .....
سهر المنام .. بى ضرساً عنيد..يطير المنام..
“فتيل” الدواء بعيد المنال..
وقبل “الديوك” تنادى الصباح..
تزغلل عيونك “كسرة وملاح”..
بيجلدوا شوق لكسرة وملاح؟!!
وشوق الشنط لحبة فطور ولو عيشة حاف؟
بيجلدوا عارهم..
بيجلدوا خوفهم..
ثقافة “الظروف” وكل الحوافز..
بتشهد فلل نورن بلالاى...
ماجرحك بيضارى..
إنتفاخ الجيوب..
لابد يجرحوك..
لابد يجلدوك.....
“ليلة السهد المخيفة ..”

لم أفكر مطلقاً ماذا ارتكبت هذه الفتاة أوحتى من هى؟ لأن الألم الذى “جعرت” به حنجرتها كان أقسى من ان يصرف ذهنى عنه.. الذل الذى رأيته فى جسدها المتلوى تحت الأقدام أنسانى التساؤل عن هويتها.. صوت الضحكات والوجوه المترعة بالتشفى من جسد

خصم سياسى لهم. لذلك

تجاوزت هذه المحاكم الاجراءات الجنائية المنصوصة ولأنها محاكم تنظر فى قضايا تتعلق “بالسمعة” لذا فالمتهمين فيها قلما يلجأون للاستئناف او الابلاغ عن معاملة سيئة تلقونها اذ يسارعون “للملمة” الموضوع تجنباً “للفضائح” بالإضافة لان الحكم غالباً مايكون قد تم إنفاذه، اذ هى محاكم تحكم مباشرة فى قضاياها لذا لايوجد مايشجع المتضررين على الاستئناف.

ان شريط الفيديو الذى هز وجدان كل صاحب ضمير ووجدان طبيعى جاء فى هذا التوقيت المحتقن ليؤكد اننا المشغولات بقضية المرأة لم ننشغل بسراب. فالظلم المضاعف الواقع على النساء هو انعكاس طبيعى لسوء السياسات على مختلف الأصعدة بدأ بالسياسات الإقتصادية التى أفقرت البلاد وأذلت الشعب السودانى فسقط الكثيرون والكثيرات تحت أحذية الرشوة والإختلاس والتسول و وباعت الكثيرات أجسادهن وانفتحت شرور الطمع والأنانية وإنفرط عقد الأخلاق السودانية وتبعثرت لؤلؤاته فى بالوعات نتنة.

فى هذا المناخ المتعفن فإن الخيارات الأقل أخلاقية تضع صاحباتها فى قائمة الضحية وليس الجلاد..شخصياً أفضل الموت جوعاً على الشبع من جسدى ولكن قابليات البشر على إتخاذ الأقوم والأصح متفاوتة أيضاً ومرتبطة بسلسلة تعقيدات لانهائية ورغم اننى الى الآن لم أعرف جريرة هذه الفتاة الا اننا وان تصورنا هذا الأفظع لن يستطع وجداننا – ان كان سوى– سوى التعاطف معها.. فالتقويم الأخلاقى لن يتم عبر التعذيب والدليل على ذلك الممارسة العملية للإنقاذ نفسها فطوال عشرين عاماً والإتقاذ ترفع صوتها بوجه الضحايا بدون نتيجة سوى زيادة مضطردة للتفسخ تتبادله السياط أقرفتنى وجعلت روحى “طامة” من الدخول بأى تفاصيل أو شروحات. الواقفين حول السور أرعبونى الى اى منزلق شعبنا ذاهب؟! صوت الفتاة وهى تستجير بأمها أخجلنى.. أبكانى..يالها من ليلة مترعة بغضبها وفزعها ..

ان عقوبة الجلد قد طبقت في فترات مختلفة من التاريخ البشري فقد استخدمت في عهد الرومان والاغريق والعصور الوسطى وحتى في فترة الاستعمار في العالم الجديد وأفريقيا وآسيا، كما كانت موجودة في الأديان اليهودية والمسيحية والإسلامية وبعض الثقافات الأخرى. ولكن لأنها كانت تشابه تلك الحقب التاريخية حيث العنف مطبع عبر نمط الحياة اليومية لم تكن عقوبة الجلد تبدو كتعذيب مثلما هى الآن وحالياً لا تطبق دول العالم هذه العقوبة والتي تدينها المنظمات الدولية المدافعة عن حقوق الإنسان حيث تعد حسب المواثيق الدولية تعذيبا، حيث خلصت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان العام ١٩٩٧ إلى أن “العقوبات الجسدية (مثل الجلد) ترقى إلى عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة، وحتى إلى التعذيب”.

ان محاكم النظام العام هى تحايل على قضاء نزيه وشفاف لأن الإنقاذ إستخدمتها لفترات طويلة لخدمة تصفية حساباتها مع خصومها وتهديدهم وابتزازهم بالسقطات البشرية. ونقاط الضعف التى ينفخون بها قبل الشيطان لتوسيعها بوجدان كل

الأخلاقى.. لان المعالجة خاطئة.. ان أرادت الإنقاذ ان يعف الرجال والنساء يجب ان يتم هذا وسط عفاف تام فى كل مختلف الحياة السودانية فتعف الدولة عن تزوير إرادة مواطنيها في الانتخابات..وتعف الدولة عن حقوق مواطنيها فى العيش الكريم وحقوقهم السياسية والمدنية .. وتعف المؤسسات الحكومية عن الصرف البذخى.. وتعف الدولة عن تسليط أجهزة الأمن على أمن وكرامة مواطنيها ..وتعف الميزانيات من الصرف على الأمن والمراسم الرئاسية.. وتعف الأيدى عن المال العام.. وتعف الأرصدة عن الهجرة غرباً.. وتعف الألسن والصحف عن إثارة الأحقاد والعنصرية.. وتعف المنابر عن التكفير المجانى والهوس.. وتعف المستشفيات عن عويل الأمهات الملتاعات على فقد الصغار.. وتعف الشوارع عن المتسولين والمتسولات.. وتعف الأدراج الحكومية عن الرشاوى .. وتعف المدارس عن التلاميذ الذين مقاعدهم احجارو دون كتاب.. لكى تعف النساء على الإنقاذ فقط ان تخاف الله فى شعبها.

أكثر من مليون ونصف المليون فتاة تتعرض للجلد سنوياً ..تشفى ندوبهن ولكن يظل السوط حافراً لأخاديده بوجدانهن فهل نتصور ان تنشىء هؤلاء مستقبل صحى لبلادنا؟ هل نتخيل من تم جلدها تستطيع ان تتؤام مع جرحها النفسى وتبرأ كرامتها وتربى أطفالها بقلب بارد؟ ان كنا نتصور ذلك فحتماً نحن أغبياء.. وان كنا نعلم ان تجاوز هدر الكرامة والإذلال هذا لن يشفيه الزمن وانه سيلقى بظلاله على مستقبل بلادنا فعلينا ان نعلم ان مليون ونصف أسرة ستتضرر من ذلك!!.

والمرق الأخلاقى السودانى يجوس به السوس يحق لنا كنساء ان نتساءل من يستحق الجلد؟ ألا يستحق الجلد من ترتفع عماراتهم الشاهقة كل صباح "المرتفعة منها والمتهاوية" الذين لاتسؤهم رؤية الأطفال الزاحفين وسط العربات يتسولون..؟ ألا يستحق الجلد من لايعلمون ان غالب طلاب المدارس يخرجون بلا فطور..؟ ألا يستحق الجلد من لايجدون حرج فى القروض التركية ولكن يجدون حرج فى عرض مسلسل "مهند ونور"؟

ألا يستحق الجلد من لايترددون فى الصرف السياسي والآيديولوجي والدعائي، وفي الصرف على الأمن والدفاع ، بأعلى مما لايقاس بالصرف على التنمية المتوازنة وعلى الصحة والتعليم والرعاية الإجتماعية.؟

ألا يستحق الجلد من خصصوا ميزانية الصندوق القومي لدعم الطلاب٨٣ مليوناً ! وميزانية القصر الجمهوري ٢٣٥ مليون جنيه .فى العام ٢٠٠٩م. الا يستنتج هؤلاء إنهم يرمون بمستقبلنا الى حضن الرذيلة .. ولم هم يسلون السياط على الضحايا ! !

ان النسيج الأخلاقى المهترىء يرقع بالإصلاح الاقتصادى والاجتماعى والثقافى وليس بالسياط .. والكرامة التى تنتهكها سياط لاترد .. لقد آن الأوان لنساء السودان لرفض هذا القانون المحط لكرامتهن لذا فلتتوحد جهود النساء لإسترداد تاريخنا المشرف كحركة نسوية وقفت وقفات صامدة للتغيير ورفع الظلم عن المرأة .

ما تقولي واي
يا الصرختك حرقت حشاي
يا ربي
لامتين اللقا
شان تنختم دمعة بكاي
شان ما نقاسي من اللي كاين في عمرنا
ولا نخاف من اللي جاي
شان نحن بنوت البلد.. نقدل
وانظم لي غناي
شان عزة ما يهينوها
ساي
ما تقولي واي
ناديتي امك يا الحنينة
وامك الكاتمة القهر بتقول اضاير لي بلاي
ساموها ألوان العذاب
من الختان
حت قالوا عورة ومالا راي
يوم ولعت كانونا للكفتيرة شان ما تسوي شاي
شان تاكلي، شان تتعلمي،
كشوها مرة ومرتين
قالوا المناظر.. ما بتشرف ماها هاي
ما تقولي واي
ما تقولي للجلاد خلاص
في مشهدك هزيتي عرشه من الأساس
كم سوط موجه ليكي يا بت العزاز؟
ما تقولي واي
باكر يكون خطوي اللي جاي
غضبي المحكّر في عروقي
وصوت دواخلي يكون نداي
يطلع مفجّر يكنس القهر الكريه..
يكسر كرابيجن بحسها في قفاي
ما تقولي واي
يا ربي قبال اللقا
نفتح طريق
نلفا الحريق
نمسح دموع عزة ونفيق
ننهي الكوابيس المقيلة في الفريق
يا ربي.. ما تخذل دعاي!

* " الأبيات من قصيدة للأستاذة رباح الصادق

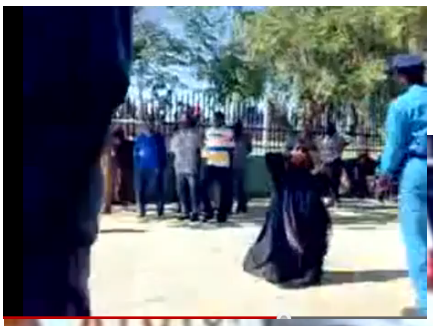

من وراء إرتكاب جرائم قتل النساء على خلفية الشرف*

الأثار النفسية والإجتماعية المترتبة على المجتمع

ورقة عمل الدكتورة أمال جودة أستاذة الصحة النفسية – رئيسة قسم علم النفس – جامعة الأقصى

إن ممارسة العنف لم يقتصر على النساء فحسب، حيث أصبح بلاء على الإنسانية كلها، فالحروب تحصد ملايين الأرواح سنوياً من الرجال والنساء. ولكن من الملاحظ أن العنف في وقتنا الحاضر يمارس ضد النساء بدرجة أكثر من الرجال. وفي الوقت الذي يتعرض الرجال لعنف الحرب فإن النساء وكونهن نساء يتعرضن يوميا للإهانة والشتم، في البيت مازالت الكثير من النساء تتعرضن للضرب يوميا من قبل أزواجهن أو آبائهن أو من قبل إخوانهن. إن القتل على خلفية الشرف جريمة ليست بجديدة، وكما هو معروف، ظاهرة وأد البنات كانت شائعة في العصر الجاهلي لدى العرب، ومردها أسباب أخلاقية للمحافظة على الشرف. فمفهوم القتل على خلفية الشرف يبدو كأنه متأصل في الثقافة والوعي الجمعي للمجتمع العربي، تظهره النظرة الدونية لجسد المرأة وكرامتها، يظهره اختزال شرف العائلة في جسد المرأة، تلك النظرة التي ما زالت مكرسة وكأن حركة تحرر المرأة لم تشهد أي تطور عبر تاريخ نضالها الطويل، وكأننا لسنا في عصر ندعي نحن أبناؤه أنه عصر الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام كينونته وشخصيته وحياته وحقه.

كما تزداد خطورة الأمر حينما يؤيد تلك النظرة عن المرأة الفهم المغلوط وغير الحقيقي لقيم الدين، الذي يستخدمه البعض في تبرير جرائمه، ولكن الدين بريء من هذه الجرائم. ففي الوقت الذي يروج فيه البعض إلى أن جرائم الشرف لها صلة بالدين، وبالقيود والحدود التي يضعها على المرأة، نجد أن الإسلام حين أوجد عقوبة الزنا اشترط أربعة شهود عدول لإثبات الواقعة. وهنا نلاحظ أن الإسلام جعل من إثبات جريمة الزنا مسألة معقدة إن لم تكن مستحيلة، حتى لا يبيح القتل لمجرد الشك أو الوشاية أو فورة الغضب، ولم يقر الإسلام أبداً حق الأهل بالقصاص من ابنتهم، بل أوكل هذه المهمة لأولي الأمر.

وجرائم الشرف في مجتمعنا هي إباحة قتل النساء ذوات القربى بحجة الدفاع عن الشرف. فللرجل الذي يشتبه في سلوك زوجته أو ابنته أو أخته أو أية امرأة تمت إليه بالقربى الحق في قتلها، مبرراً ذلك بالدفاع عن الشرف. وبالرغم من أن الجريمة قد ينفذها فدر واحد من أفراد الأسرة، إلاّ أنه عملياً تشترك الأسرة كلها، وربما الحمولة أيضاً بالجريمة عن طريق التحريض والتشجيع، أي أنه ترتكب جرائم الشرف ضد النساء في مجتمعنا كل يوم بمباركة من القانون والأعراف والتقاليد الاجتماعية البالية. وفي مجتمعنا تحاسب المرأة فقط في جرائم الشرف، إذ أن الرجل له حرية ممارسة "رجولته" وفق التسمية الشعبية"، ودائماً نجد له الأعذار، أما المرأة فالشك بها فقط يستوجب قتلها. وهذا ما تؤكده نتائج الدراسات التي أجريت على جرائم القتل، التي أسفرت عن أن السبب الرئيسي لارتكاب جرائم الشرف هو الشك في سلوك المرأة، حيث بلغت نسبة جرائم القتل بسبب الشك ٧٩٪ في مصر، وفي دراسة أخرى في عمان أسفرت نتائجها عن أن ٨٠٪ من الفتيات ضحايا جرائم الشرف هن عذارى .

وتتعرض المرأة الفلسطينية كغيرها من النساء في العالم العربي لمجموعة من الانتهاكات، تصل إلى

حد تعريض حياتها للموت تحت شعار الشرف والمحافظة عليه .

وبالرغم من أن الإحصائيات التي ترصد تنامي ظاهرة جرائم الشرف وتتبعها ليست بالقدر الذي يمكن الركون إليه، لأن جرائم الشرف من السلوكيات التي تعتبر من خصوصيات الأسرة التي لا يحق لأحد الاطلاع عليها، إلاّ أننا سنقوم بسرد بعض الإحصائيات التي حصلنا عليها. فقد أشارت صحيفة أخبار اليوم السويدية عام ٢٠٠٢ إلى مجموعة من الإحصائيات المتوفرة عن هذه الجريمة في بعض الدول العربية فكانت كالتالي:

- حوالي ٢٥ إلى ٤٠ جريمة قتل على خلفية الشرف تقع سنوياً في الأردن.
- حوالي ٤٠٠ جريمة قتل على خلفية الشرف تقع سنوياً في اليمن.
- حوالي ٥٠ جريمة قتل على خلفية الشرف تقع سنوياً في مصر.
- وفي إحصائية صدرت حديثاً نشرتها جريدة الحياة في ١٥/٣/٢٠٠٧ فإن حوالي 300جريمة قتل على خلفية الشرف تقع سنوياً في سوريا.
- وفي تقرير عن منظمة العفو الدولية صدر حول الأوضاع في الأراضي الفلسطينية تبين أن العام ٢٠٠٣ شهد حوالي ٣١ جريمة قتل على خلفية الشرف. وأن الفترة ما بين أيار ٢٠٠٤ حتى آذار ٢٠٠٥ شهدت ارتكاب ٢٠ جريمة قتل على خلفية الشرف، و١٥ شروعاً بالقتل.
- ويشير مركز الميزان لحقوق الإنسان في غزة، إلى أن معدل القتل بحجة الدفاع عن شرف العائلة ، ارتفع خلال العام الجاري، مقارنة بالعام ٢٠٠٦، حيث أوضحت تقارير المركز أن عدد من قتلن في العام الماضي بلغ 16، في حين بلغ عدد من قتلن حتى شهر تموز (يوليو) من العام

* هذا المقال نشر من قبل، الرجاء مراجعة الرابط ادناه
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%20106727

الحالي ١٣ فتاة.

يلاحظ من الإحصائية التي قام بها مركز الميزان لحقوق الإنسان أن جرائم الشرف تزايدت في ظل غياب القانون وانتشار ثقافة العنف في المجتمع الفلسطيني.

سيكولوجية الشخص المعتدي:

إن التحكم الشخصي أو الذاتي له علاقة وثيقة بالعنف، فالشخص المعتدي في جريمة الشرف ليس له القدرة على التحكم في ذاته، كما أن الهوية الجنسية الذكرية قد تحقق من وجهة نظر الذكر والمجتمع من خلال القوة والتحكم والسيطرة على المرأة حتى ولو من خلال العدوان والعنف . ويعاني مرتكب جريمة الشرف من صراع ومشاعر متضاربة، مشاعر الحب ومشاعر الرغبة في الانتقام والقتل لنفس الشخص كل ذلك يسبب له الانفعال الشديد الذي يعطل عمل الوظائف العقلية فيعوق قدرته على التفكير السليم. وقد يكون للرجل المعتدي خلفية أسرية مضطربة تسود فيها المشكلات، وبيئة أسرية تتسم بالقسوة والحرمان من الحب، ومن ثم فالسلوك العنيف لديه مبرر إلى درجة أنه يقنع نفسه بشرعية عمل جريمته.

وفي بعض الأحيان وفي ظل وجود عادات مجتمعية صارمة لا ترحم من لا يقدم على غسل عاره، وسيطرة تقاليد وقيم تمجد مرتكب هذه الجريمة وأقصد هنا ما يسمى بجريمة الشرف، وفي ظل وجود قضاء يقف إلى جانبه ويصدر أحكاماً مخففه، يتحول الإنسان العادي إلى إنسان عدواني تسيطر عليه مشاعر الغضب والرغبة في الانتقام، ويرتكب جريمة قتل يذهب ضحيتها أعز الناس على قلبه أمه أو أخته أو ابنته.

آثار جرائم الشرف:

بالرغم من أن جرائم الشرف تعتبر شكلاً من أشكال العنف الموجه ضد المرأة، يخلق معاناة جسدية وجنسية ونفسية للمرأة، إلاّ أن آثار هذه الجريمة متعددة ومتشعبة وممتدة على جميع الأصعدة، ولها آثار سلبية على الفرد، رجلاً كان أو امرأة، وعلى الطفل الذي يرى العنف الموجه ضد المرأة سواء في الأسرة أو المجتمع وسيلة فعالة للتعامل مع الآخرين.

آثار جرائم الشرف على المرأة :

إن العنف الموجه ضد المرأة ينعكس سلباً على صحتها النفسية، إذ أنه يرتبط بانخفاض تقديرها لذاتها، كما أن تكرار تعرض المرأة للعنف لا يؤدي فقط إلى انخفاض تقديرها لذاتها ولكنه قد يؤدي إلى شعورها بعدم الرضا عن الحياة، وفقدان الأمل، وعدم القدرة على مواجهة المشكلات والاعتقاد في عدم القدرة على التحكم في أمور حياتها أو تغييرها والاعتقاد في عدم القدرة على إيقاف الإساءة الموجهة إليها، وتصبح أقل ثقة بنفسها وبالآخرين.

كما يتسبب العنف الموجه ضد المرأة إلى زيادة الأعراض الاكتئابية لديها، ويفسر ذلك بأن عدم مقدرة المرأة المساء إليها من الدفاع عن نفسها يضطرها إلى كبت مشاعر العدوان أو تحويل هذه المشاعر العدوانية إلى ذاتها، فتلوم نفسها وتصاب بالاكتئاب والعجز. والمرأة التي تشعر بالعجز قد تكون بعض سلوكياتها اندفاعية عندما يتزايد شعورها بتهديد ذاتها أو حياتها، وقد تلجأ إلى العدوان على من يعتدي عليها بل وأحياناً قتله.

أريد أن أنوه هنا أن قتل المرأة على خلفية ما يسمى بالشرف يضطر المرأة في المجتمع للصمت على ما تتعرض له من تحرش جنسي حفاظاً على سمعتها وعدم تعرضها للشكوك. كما أن تعرض المرأة المستمر للعنف والإساءة يجعلها أكثر معاناة من الأمراض السيكوسوماتية كالصداع، واضطرابات المعدة، وارتفاع ضغط الدم، وفقدان الشهية ...الخ.

آثار جرائم الشرف على المجتمع:

تعتبر جريمة الشرف وصمة عار تلحق بالأسرة وتبقى آثارها النفسية والاجتماعية تطارد أبناء من ارتكب الجريمة وأبناء من ارتكبت الجريمة بحقه، بالإضافة إلى أبناء أقارب هذه الأسرة، والتي يمكن أن تتسبب بإصابتهم بأمراض نفسية يصعب علاجها والتخلص منها. كما أن مثل هذه الجرائم قد تتسبب بإثارة جو من العنف والرعب بين أفراد الأسرة، مما قد يؤدي إلى جنوح أبنائها. وبالتالي إلى زيادة نسبة الجرائم وعدم الاستقرار في المجتمع.

كذلك تتسبب بالتفكك والتصدع الأسري، وبإصابة أفراد الأسرة بالخجل والإحباط والقلق . أيضاً قد تتسبب بإصابة أفراد هذه الأسرة بالوحدة النفسية وعدم الرغبة بالتواصل الاجتماعي، مما يتسبب في إهدار طاقتهم وقدراتهم مما ينعكس سلباً على العائد الاقتصادي في المجتمع.

ولا يقتصر التأثير السلبي لهذه الجرائم على أفراد الأسرة نفسها، فقد ينتقل التأثير إلى الفتيات الأخريات في المجتمع . إلى طفلة شاهدت قتل أنثى أخرى، فتصاب بصدمة، وتسأل بكل براءة لماذا قتلت فلانة؟ لماذا قتلها أبوها؟ أو لماذا قتلها أخوها؟ أو لماذا قتلتها أمها؟ فتأتي الإجابة غير مقنعة لها بالرغم من صغر سنها. ماذا نتوقع لهذه الطفلة؟ كيف ستنظر إلى أبيها؟ أو أخيها أو إلى أمها؟ تلك الأم التي تعتبر رمزاً للحب والحنان. كيف ستستطيع هذه الطفلة أن تثق بهذا المجتمع الذي يبيح القتل ويعتبره شرفاً؟ أعتقد أنه حان الوقت لتسليط الضوء على هذه الجريمة، والتصدي لها بالبحث والحوار والغوص في أعماق التربة الاجتماعية، للوصول إلى الجذور العميقة لأسباب تلك الجريمة، التي توفر لها الدعم والتبرير والقبول الاجتماعي لها.

آليات مواجهة جرائم الشرف:

- مراجعة شاملة لكل القوانين والأنظمة والتشريعات المتعلقة بحقوق المرأة، بهدف وضع قوانين حديثة تنظم العلاقات الأسرية في كافة مراحلها بشكل يتوافق ومبادئ العدالة الإنسانية وعدم التمييز بين الجنسين.
- تشديد العقوبة ضد مقترفي هذه الجرائم.
- وعية النساء والفتيات بحقوقهن القانونية عن طريق إقامة الندوات والمحاضرات والنشرات الإعلامية.
- تغيير المناهج التربوية في المدارس والجامعات بما يعزز قيم احترام الذات والاحترام المتبادل بين المرأة والرجل، ويتضمن تغيير المفاهيم المتخلفة المبنية على منظومة ذكرية متسلطة.
- إنشاء مراكز لحماية وتأهيل النساء والفتيات ضحايا العنف في المجتمع.
- فعيل دور المؤسسات الإعلامية لتقوم بدورها في تصحيح النظرة المغلوطة للمرأة على أنها مخلوق أدنى مرتبة من الرجل، حتى تساعد في نشر ثقافة بديلة.
- إقامة برامج بهدف تغيير الاتجاهات السلبية نحو المرأة، وتعزيز الاتجاهات الإيجابية نحوها.
- إتباع أساليب التنشئة الاجتماعية السليمة في تربية الأبناء التي تحقق لهم إشباعاً مناسباً لحاجاتهم الجسمية والنفسية، وتوفر لهم جواً أسرياً مناسباً

لبناء شخصية سوية قادرة على مواجهة ضغوط وتحديات الحياة .

يتضح مما سبق أن مواجهة جرائم الشرف هي مسئولية جهات متعددة دينية وتربوية وأسرية وقضائية، ولكن ما أريد أن أقوله أن الحق لا يعطى ولكن يؤخذ، وبالتالي على المرأة يقع الدور الأكبر في ذلك فهي من تنجب الذكر وتربيه، فهل هي المسئولة عن ما يحمله من صورة سلبية عن المرأة تظهرها بأنها ضعيفة بطبيعتها، فإدراكها محدود وأفكارها سطحية وآراؤها ومواقفها مشوبة بالانفعال، وآفاقها ضيقة، وهي مصدر للغواية والشيطان ؟ هل الضحية متواطئة مع الجاني؟ للأسف كثير من النساء، لا بل غالبتهن يتبنين مثل هذه التصورات المجحفة بحقهن في ظل هذا المجتمع الذكوري.

ولذا فإن المسئولية التي تقع على المرأة يتطلب منها أن ترفض هذه التصورات المغلوطة عنها قبل أن تطالب الآخرين برفضها، وأن تكون اتجاهات إيجابية نحو ذاتها أولاً قبل أن تطالب الآخرين بذلك، وهذا يتطلب منها ما يلي:

- أن تعتقد المرأة أنها حقيقة مثلها مثل الرجل وأن تطرح جانباً مفهوم الدونية، أو أنها أقل من الرجل، وهذا يتطلب رغبة المرأة ذاتها في الثورة على المفاهيم التي تحصر المرأة في أدوار أقل أو أدنى من الرجل.
- عليها أن تحقق ذاتها، وأن تتحمل المسئولية، وأن تزيد من قدرتها على التحكم والسيطرة، وألا تقبل أبداً فكرة أنها الضحية لتكوينها البيولوجي.
- أن تتخلى المرأة تماماً عن المعتقدات القائلة بأنها ناقصة وأنها سلبية، وأن تحاول دائماً أن تغير نظام المجتمع من نظام أبوي إلى نظام يعترف أيضاً بدور الأمومة.
- أن تستمع المرأة بحياتها وبدورها الأمومي الهام وأنه يجب على الرجال أن يحسدوها على هذا الدور.

النساء
مجلة فصلية تصدرها منظمة النساء الكرديات والشرق اوسطيات

حملة ضد فحص عذرية الفتيات العراقيات*

تزداد يوماً بعد آخر صيغ التمييز ضد المرأة وسلب حقوقها وكرامتها الانسانية. ولم يبدأ هذا من جانب من لا يعرف معنى حقوق المرأة ومضامينها فحسب، بل بدأ بالحكومة العراقية وبالأحزاب السياسية التي اغتصبت حق المرأة وامتنعت عن تسليمها ٢٥% من الحقائب الوزارية، وعينوا وزيرة واحدة كانت وما تزال تمثل حقوق الرجال ضد النساء في مجلس الوزراء وتجسد ذكورية مجلس الوزراء وخشيته من المرأة. واليوم يُفرض في العراق فحص الفتيات قبل الزواج أو بعده للبرهنة على إنها كانت باكراً، وهو أمر مخالف لكل لوائح حقوق الإنسان وحقوق المرأة والمجتمع المدني المتحضر. فلا يكتفي النظام السياسي والقضائي في العراق بالتمييز المتنوع السائد في البلاد ضد المرأة وحقوقها ومنع مساواتها عملياً بالرجل، بل ذهبا بعيداً في العداء للمرأة، إذا غاصا في مستنقع الإساءة للمرأة وكرامتها وفحص عذريتها لأن المرأة تعتبر بالنسبة لهؤلاء الذكور عورة وعيباً في المجتمع، إنها ناقصة العقل ولا يمكن الثقة بها، بل الثقة كل الثقة بالذكور، إنها المسألة السيئة جداً والسلبية الجديدة التي جلبها لنا نظام المحاصصة الطائفية والقومية في العراق.

إن مركز مساواة المرأة في الوقت الذي يحتج بشدة على هذا الإجراء المنافي للأخلاق العامة والمناهض للمرأة وكرامتها وحقوقها، يطالب في الوقت ذاته بإصرار وحزم بإلغاء هذا الإجراء غير القانوني وغير الشرعي المستهجن، ومنع مواصلة السير بهذا الطريق المعوج.

إن الموقعين على هذا النداء الاحتجاجي يطالبون بوقف هذا الإجراء المسيء لكرامة المرأة وحقوقها ويدعون المرأة العراقية إلى وقفة واحدة ضد هذا الإجراء المعيب، كما يدعون الرجال الأوفياء لحقوق المرأة ومساواتها في العراق، وجميع التحررين لرفض هذا الإجراء والتصدي له وإفشاله.

لتنتصر إرادة المرأة الحرة، لتنتصر على التمييز وانتهاك حقوقها وحريتها و كرامتها.

---

* هذا المقال نشر من قبل، الرجاء مراجعة الرابط ادناه
http://www.c-we.org/frame/camp.asp?id=362

ينتهكون حرمة اجسادنا باسم العفة والعشيرة والدين ويمهّدون للقتل المنظّم للنساء

حول فحص غشاء البكارة الذي تقرّه المحاكم العراقية

ينار محمد
yanar2002@hotmail.com

تصطف يومياعشرات من النساء الشابات والفتيات المراهقات برفقة سجانيهم من الآباء ،او الذكور الاقرباء، على ابواب العيادات الطبية لغرض فحص غشاء البكارة من قبل كادر طبي" ويكون الوضع النفسي للفتاة آنذاك كوضع المحكوم بالاعدام والذي لن يرجع من غرفة الشنق الا بمعجزة. وحتى لو تمت المعجزة، تبقى الفتاة تعيش اثم واهانة تلك اللحظة التي سُمح خلالها لشخص غريب بان يتلمس ويتفحص بكل فظاظة جزءا حساساً وخاصاً بها من جسدها، تاركاً إنسانة في وضع حرج ترتجف خوفاً وذلاً من حكمٍ بالاعدام الاجتماعي، واحيانا اعدام فعلي ينتظرها في باب العيادة او في باب المحكمة من قبل مدّعي الشرف وغسل العار.

تصّر السلطات العراقية على تثبيت وتقوية ثقافة كراهية المرأة وجعلها دوناً عن الرجل بواسطة القوانين والاجراءات القضائية والتي لا تتعامل معها كونها مواطناً يتساوى بالحقوق مع كافة المواطنين، وانما بفرض الوصاية وحالة التبعية القانونية والاجتماعية عليها، وذلك بفرض ممارسات يندى لها الجبين من قبيل فحص اعضائها التناسلية من قبل الغرباء قبيل ليلة زواجها، لعلها كانت "مستعملةً" من قبل اشخاص لم تقرّهم العشيرة والنظام الاجتماعي الهمجي الذي يتاجر بالفتيات حسب المصالح المادية والمعنوية لذكور العشائر. لا يزال ذكوريو المجتمع ينظرون للمرأة كملكيةٍ بل وسلعة يقتنوها ويريدونها جديدة غير مستعملة، ولا يهمهم كونها انسانة ذات مشاعر وكبرياء واحترام للذات مما ينكسر ويُهان بتجاوزٍ واعتداءٍ سافر من قبيل وضعها تحت ايدي شخص يسمح لنفسه ان يتفحص بفظاظة جزءا خاصاً جدا من جسدها، حتى ودون ان تكون موافقتها مسألة مطلوبة. ولذا يحتاج هؤلاء الهمج القوانين والاجراءات القضائية التي تعينهم وتبرر اعتداءهم على حرمة اجساد النساء دون الحاجة الى موافقتها.

ان الزواج والاقتران في المجتمعات المتطورة، بين المرأة والرجل، هو قرار لشخصين بعشرة حياتية يكتنفها الاحترام والمحبة المتبادلة، مما يوفر جواً من الألفة التي تستقبل اولادهم الى حياة ملؤها الحب والدعم العاطفي والاجتماعي. وعادةً ما تتكفل هذه المجتمعات تهيئة هذه الاجواء للشباب والشابات من الذين يسعون تجاه بناء عيش مشترك. في مسعى اجتماعي كهذا يتم تعامل المجتمع المتطور قانونيا وقضائيا مع الذكر والانثى على قدم المساواة بالحقوق والواجبات كونهم زوجين يسعون لربط حياتهما وتشكيل عائلة جديدة. اما في المجتمعات الذكورية المتخلفة والهمجية بعض الشيء، فان القرار بالزواج هو بيد الذكر اولاً واخيراً، حيث تظل الانثى تنتظر ان تكون محل رضى الذكر وعشيرته بأكملها. وبعد انهاء مرحلة رضى العشيرة، يتقدمون لطلبها عارضين الاموال وكأنهم يشترون الخروف لذبحه في العيد. ومن ثم يتعاملون معها كبضاعة اشتروها، ولا يقبلون كونها مستعملةً استعمالا سابقاً–حسب فهمهم– ولذلك يسخّرون من الوسائل ما يذلل فحصها كبضاعة او قطعة اثاث يريدون التأكد من كونها جديدة قبل "الاستعمال". ولذا يذللون من الوسائل القانونية والطبية لكي يهينونها ويشككون بما يسمونه شرفها، منذ الليلة الاولى لما هو يفترض ان يكون اسعد ليلة في حياتها. ويظلون يتعاملون مع المرأة المملوكة طوال حياتها بما يضمن كونها ملكية خاصة للزوج وعشيرته، وكذلك وسيلة لانتاج اولادهم هم وليس اولاد الآخرين.

تسعى حكومة المالكي الى منع تقدم المجتمع الى الأمام بل وسحبه قروناً الى الوراء بفرض قوانين وقضاء وطب كراهية النساء وفرض دونيتهم بواسطة التشريع لفرض فحص غشاء البكارة للمرأة عشية الزواج. ويريدون بذلك تحويل اكثر من نصف المجتمع الى عبيد يتم اقتيادها الى غرفة الفحص لكي ينتظرها سكين ذبح "قليلات الشرف" على الباب. وذلك من نهج السلطات البرجوازية التي تلهث لفرض قوانين تهميش اجزاء كبيرة من المجتمع لكي تمارس سياسة فرق تسد، ويسهل عليها السيطرة على طرفين يعيشان نزاعا اجتماعيا مستمرا. ان قوانين وممارسات فرض فحص البكارة على النساء اجراء همجي يخلو من كل شرف انساني، ولا يليق بتمدن حضارة عالمية تحترم الانسان لانسانيته وترفض تمييز المرأة عن الرجل.

تدعو منظمة حرية المرأة في العراق السلطات القضائية للتراجع عن هجماتها بالضد من المرأة وتشريعها لاوامر قضائية تسمح بالاعتداء السافر على اجساد وكرامة الفتيات والنساء باسم الشرف والعفة والدين. كفاكم تعاملاً يخلو من اي شرف انساني مع النساء.

ان المرأة في العراق لن ترضى ان تكون اقل من الرجل بنظر القانون والقضاء والمؤسسات التنفيذية. لن تسكت منظمة حرية المرأة على اجراءات همجية من هذا النمط بل وستتقدم بشكاوى الى المحاكم الدولية كون الحكومة العراقية تمارس وبشكل سافر اعتداءً منظماً على اجساد النساء وعلى كرامتهم باسم شرف وعفة العشائر وذكوريي المجتمع، بل وتقوم بالتمهيد لحالات قتل النساء من قبل همجيي المجتمع وبدون محاسبتهم لاحقا، اذ انهم لم يتناسوا ايضا ان يكرسوا قوانين قبول قتل النساء.

ستظل المرأة العراقية تناضل من اجل حريتها ومساواتها بالرجل.

ولن تخيفنا هجماتكم وتثنينا عن مطالبنا المشروعة.

2012 / 7 / 10

تزايد حوادث القتل بذريعة الشرف... يعد انتهاكا لحقوق الإنسان *

ماجدة سلمان محمد

جرائم الشرف

يقتلن وبعدها يؤكد الطب الشرعي عذريتهن!!

المرجع الديني محمد حسين فضل الله يحرّم جرائم الشرف الشرف :هو "النزاهة واحترام حقوق الآخرين والإنسانية وعدم الحكم على الناس من دون وجود أدلة كافية. فمفهوم الشرف في المجتمع ككل هو العمل والنجاح في العمل فالمرأة والرجل لهما شرف ، وبسبب غياب الوعي الكافي في الطبقات الشعبية يرتبط الشرف لديهم بالمرأة وسلوك المرأة وبالتالي هناك نوع من الازدواجية بالنظرة فالرجل أيضا إذا انتهك هذا الشرف فهو شخص ليس لديه شرف ,وبالنسبة لهذه الطبقة ليس شرف الرجل مهم وإنما المهم هي المرأة وهذا الأمر غير صحيح لان شرف الاثنين مهم للفرد والمجتمع وقد.كشفت إحدى الدراسات إن بعض جرائم القتل التي ترتكب بحق نساء او فتيات على خلفية "الشرف" أو ما يقال عنه"غسل العار"يكون سببها الحقيقي قضايا أخرى لا علاقة لها بموضوع الشرف ،فقد تكون متعلقة بميراث شرعي او تكون الضحية قد تم خطبتها من احد الأقارب من أبناء العمومة الذي لا يكافئها وحين ترفضه فان أسهل تهمة يلقيها عليها هي ان يطعن بشرفها وتصير ضحية بيده أو بيد إخوتها خصوصا إذا ما توفر بينهم عنصر الجهل وعلى الرغم من إن رجال الدين حرموا مثل هذه العمليات،"على اعتبار إنها ارث جاهلي يرفضه الإسلام" إلا إن عادات وتقاليد النمط القبلي المسيطر على شرائح كبيرة من السكان لازال أقوى من هذه الفتاوى وخاصة في ظل قانون أقصى أحكامه في هذه القضايا تصل إلى خمس سنوات سجن ,واقلها سنه واحدة،علما إن امرأة تستطيع الاستفادة أيضا من هذه المادة القانونية التي تدعى" بالحكم المخفف " إذ إن الأمر ينطبق على الاثنين لكن لم نسمع بامرأة قتلت زوجها لأنه يخونها؟ إذ يجب أن تسامحه من اجل الأسرة والأولاد و..و..والكثير مما يجب أن تتحمله المرأة ولا يجب إن يتحمله الرجل !!وفي المعظم من هذه الجرائم يكون القاتل من أهل الضحية ولديه العديد من الأسبقيات منها اغتصاب، سرقة، سطو مسلح، والشروع بالقتل.

أكد المرجع الإسلامي الشيعي اللبناني السيد محمد حسين فضل الله، خطورة ما يسمى « جرائم الشرف» التي يقتل فيها بعض الرجال أخواتهم أو بناتهم أو قريباتهم، بحجة ارتكابهن أعمالاً منافية للعفة والشرف. وأشار فضل الله إلى تفشي هذه الظاهرة في البلدان العربية وأفتى بأن جريمة الشرف تمثل عملاً منكراً ومحرماً من الناحية الشرعية، وتترتب عليها كل تبعات الجريمة من دون أن تحمل أي عناصر تخفيفية لمن يرتكبها،وقال فضل الله: «ثمة ظاهرة سيئة منتشرة في أكثر من دولة من العالم العربي والإسلامي، وتفشت في شكل خطير في الآونة الأخيرة خصوصاً في فلسطين والأردن ولبنان وكثير من بلداننا، وهي ما يعرف بجرائم الشرف التي يتحرك بعض الرجال في قتل بناتهم أو أخواتهم أو زوجاتهم .أو قريباتهم، بحجة ارتكابهن ما ينافي العفة والشرف ويخدش المروءة ،وأضاف» :في المقابل، لا يثير حفيظة هؤلاء الرجال ارتكاب الذكور من أقربائهم لأمورٍ مماثلة وكأن العفة ضريبة على المرأة وحدها. إن ذلك في الحقيقة لا ينطلق من دواعي الغيرة والكرامة والشرف بقدر ما ينطلق من العقلية الذكورية القبلية التي لا تزال متحكمة بنفوس الكثيرين. إننا، ومن موقعنا الشرعي، نرى جريمة الشرف عملاً منكراً ومداناً ومحرماً من الناحية الشرعية وجريمة كاملة تترتب عليها كل تبعات الجريمة من دون أن تحمل أي عناصر تخفيفية، لأن هذه الجرائم ترتكب من دون إثباتات أو أسس شرعية، وتجرى في الغالب الأعم على الشبهة، على أن الرجل، زوجاً كان أو أباً أو أخاً أو قريباً، لا يملك ولاية تطبيق القانون ومعاقبة المرأة، وإنما ذلك من صلاحيات السلطة القضائية العادلة .وإن من يقوم بذلك، خلافاً للموقف الشرعي، يستحق العقاب في الدنيا، كما أن هذه الجريمة هي من الكبائر التي يستحق مرتكبها دخول النار،لم نسمع يوما في مجتمعنا عن ذكر قتل لان له علاقة جنسية ما غير شرعية، فجريمة الشرف تعكس نظرة المجتمع للمرأة وجسدها وكيف تعود ملكيته لمؤسسة العائلة والعشيرة والمؤسسة الدينية والاجتماعية، فجسد المرأة ملك للجميع، سواها. إن جريمة الشرف منافية للحقوق الإنسانية للمرأة، وهي في الغالب ما تقوم على أدلة واهية او عبارة عن إشاعات لا توجد لها أدلة حقيقة وبالتالي هي جريمة، فالقتل بداعي الشرف يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية القضاء على جميع إشكال التميز ضد المرأة.

* هذا المقال نشر من قبل، الرجاء مراجعة الرابط ادناه

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=120751

مدى الحماية القانونية للمرأة الفلسطينية من العنف*

ورقة عمل الأستاذة المحامية زينب الغنيمي – مديرة مركز الأبحاث والإستشارات القانونية للمرأة

تتسع ظاهرة العنف ضد المرأة فى مجتمعنا الفلسطينى بحيث أصبحت تشكل تهديداً خطيراً على المجتمع بأسره، وقد فاقت معدّلات العنف كل التصورات بدءاً من أقسى الأشكال: الحرمان من الحق فى الحياة بالقتل، حيث وصل العدد المعلن عنه نحو "٣١" امرأة من قطاع غزة وهو قتلن منذ بداية العام الجارى، إضافة إلى أشكال الجرح والأذى الجسدى الذى تعرضت له أعداد كبيرة من النساء، وانتهاءً بالاستغلال والتهديد والتقليل من كرامة المرأة والذى تتعرض له غالبية النساء. وتزايد معدّلات العنف فى المجتمع ضد المرأة، لا يشكل فقط تهديداً داخل الأسرة الواحدة بل عمّق الخلافات بين الأسر والعائلات، مما أدى إلى استنزاف قدرات المجتمع وطاقاته وبالتالى إعاقته عن التقدم والتطور.

ويعتبر العنف ضد النساء ظاهرة عالمية تعود إلى أزمان تاريخية سحيقة، ولكن تتفاوت حدتها واتساعها من مجتمع لآخر ارتباطاً بتقدم الوعى والادراك على المستوى العالمى بأهمية دور المرأة فى بناء المجتمعات، والاقرار بكونها شريك أساسى للرجل فى عملية التنمية الشاملة فى أى مجتمع . لذلك استحوذت مناهضة العنف ضد المرأة على اهتمام الباحثين والدارسين، كذلك الاهتمام بأسباب العنف وأشكاله بما يشكله من إهدار لحقوق المرأة بصفتها انسان، وبالتالى تجريم كل ظاهرة تحت طائلة القانون.

وفى هذا الإطار أصدرت الأمم المتحدة القرار رقم "١٨ "لعام ١٩٩١ الذى أشار إلى ضرورة وضع حد للعنف ضد المرأة، واعتبار الخامس والعشرين من نوفمبر من كل عام يوماً عالمياً لمناهضة العنف ضدها .وقد عرف إعلان الأمم المتحدة للقضاء على العنف المسلّط على النساء والصادر فى عام ١٩٩٣(١) العنف بأنه: (كل عمل عنيف مؤسس على الانتماء للجنس الأنثوى والذى يلحق أو من شأنه أن يلحق بالنساء مضرّة أو ألماً بدنياً أو جنسياً أو نفسياً أو التهديد بمثل تلك الأعمال أو الاكراه أو الحرمان التعسفى من الحرية سواء فى الحياة العامة أو الخاصة.) أى أن العنف ضد المرأة هو سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن طرف قد يكون فرداً أو جماعة على أساس جنسها، وهو تصرف مؤذ ومهين يُرتكب بأى وسيلة، وبحق أى امرأة لكونها امرأة، ويخلق معاناة جسدية وجنسية ونفسية، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال العقاب أو الاستغلال أو التهديد أو التحرش أو الخداع أو الاكراه أو الاجبار أو أى وسيلة أخرى، وإنكار كرامتها الانسانية أو التقليل من أمن شخصها ومن ثم احترامها لذاتها أو شخصيتها أو الانتقاص من امكانياتها الذهنية والجسدية، باعتباره عنف يدخل ضمن تهديد حرية الإنسان وكرامته وبالتالى حقوقه كإنسان.

أشكال العنف ضد المرأة: يمكن تلخيص أشكال العنف بما يلى:

١/ العنف الجسدى: هو استخدام القوة ضد المرأة مما يسبب لها ضرراً وألماً بدنياً جسدياً ويهدد حياتها ويشمل: "القتل"،" الجرح" ، " الضرب" ، "الاعتداءات البدنية"، " الخدش..

٢/ العنف الجنسى: هو استخدام القوة ضد المرأة وإيقاع الضرر بها نتيجة التعدى والإكراه الجنسى على المرأة والأنثى الطفلة ويشمل: الاغتصاب، تحرش الجنسى ، الغمز، النكات والرسائل السيئة، الملاحقة بالنظر -التلميح بعبارات جنسية غير مباشرة.

٣/ العنف النفسى: هو ممارسة أى فعل أو الامتناع عن ممارسة فعل بنية التهديد والاضطهاد للمرأة ويشمل: الاستضعاف، التخويف ، الاضطهاد، المحاصرة ، العزل، السلوك العدوانى بالتهجم على أداء المرأة -المقاطعة..

٤/ العنف اللفظى: هو استخدام الألفاظ والعبارات التى تحط من كرامة المرأة بقصد إهانتها ويشمل: السب والشتم ، البصق ، الصخب -الصراخ ، السخرية من المرأة

أنواع العنف الذى تتعرض له المرأة الفلسطينية:

العنف السياسى:

وهو يقع على المرأة من ناحيتين :

أولاً: السياسات والاجراءات القمعية التى تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلى ضد الشعب الفلسطينى وتطال المرأة بالضرورة وهذه الاجراءات المتمثلة، بالعدوان المتصل والقتل والجرح وهدم المنازل وتجريف الأراضى والحصار الأمنى وحجز الحرية والحصار الاقتصادى، مما ولّد المزيد من الضغوطات النفسية والمادية حيث تدفع النساء فاتورة كل ذلك مباشرة.

ثانياً: العنف الواقع على المرأة من السلطة السياسية والذى يندرج فى إطار :

* إنكار حجم العنف الواقع على المرأة وتجاهله وهو أسوأ أنواع العنف لأنه يعيق السلطة عن اتخاذ التدابير الوقائية لمنعه.

- غياب الأمن والأمان الاجتماعى وذلك فى ظل استمرار الانشقاق السياسى فى الساحة الفلسطينية وغياب دور الأجهزة التنفيذية المكلفة لحماية المجتمع وخصوصاً النساء.
- غياب العدالة والمساواة فى السياسات والخطط الرسمية لجهة عدم تضمينها لمفاهيم النوع الاجتماعى واستمرار استبعاد المرأة عن مراكز صنع القرار.
- غياب المساواة فى التشريعات والقوانين، حيث تفتقر التشريعات التى اعترفت بمبدأ المساواة إلى اللوائح التنفيذية التى تساهم فى تطبيق هذه القوانين، إضافة إلى وجود العديد من التشريعات الهامة التى تحتاج إلى تغيير لضمان تحقيق العدالة والمساواة مثل قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات.

العنف المجتمعى:

وهو حرمان المرأة من التفاعل الاجتماعى واستمرار ثقافة الفصل بين الجنسين وحرمان المرأة من الاتصال والتواصل وايقاع التمييز ضدها فى مكان العمل والدراسة، ويشمل كافة أنواع العنف بدءاً من المضايقات اللفظية وانتهاءً بالاغتصاب.

العنف الأسرى :وهو الذى يقع من أفراد الأسرة (الأب، الأخ، الزوج، الابن، الأعمام، ....الخ) ضد المرأة بكافة أشكاله الجسدى والنفسى والجنسى.

الحماية القانونية من العنف:

وإزاء ما تتعرض له المرأة الفلسطينية من عنف أسري واجتماعي أخذ أبعاداً خطيرة فى مجتمعنا، يثور التساؤل الأهم كيف يمكن أن نحمي المرأة وما هو موقف القانون من أشكال العنف المختلفة ضدها، وهل استطاعت التشريعات

* هذا المقال نشر من قبل، الرجاء مراجعة الرابط ادناه
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%20106727

الوطنية القائمة أن تقدم الحماية الكافية لها.

والسؤال الآخر هل تقوم السلطة التنفيذية المكلفة بتنفيذ القانون بدورها فى تطبيق القانون وحماية المرأة. وللإجابة على كل هذه التساؤلات ربما يستغرقنا البحث طويلاً ولكن من المهم الإشارة إلى أن القوانين الفلسطينية التى تم إنشاؤها فى ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، وخصوصاً القانون الأساسى وقانون العمل والخدمة المدنية كفلت المساواة بين المرأة والرجل بما يؤسس حماية للمرأة من التمييز والعنف الواقع ضدها بسبب الجنس، ولكن تظل هذه القوانين من ناحية أخرى شكلية طالما لا يتم تفعيل مراقبة تنفيذها وعدم توفر اللوائح التنفيذية اللازمة لاستكمال جدوى العملية التشريعية. من ناحية ثانية فإن قانون العقوبات الفلسطينى المطبق فى قطاع غزة رقم " ٧٤ " لسنة ١٩٣٦ وقانون العقوبات الأردنى رقم " ١٦ " لسنة ١٩٦٠ المطبق فى الضفة الغربية، يتضمنان العديد من النصوص القانونية التى تضمن فرض العقوبة على مرتكبى جرائم العنف بحق النساء والتى جاءت فى سلسلة فى المواد وتدرجت بالعقوبات حسب نوع الجريمة وشكلها وذلك سواء كانت جرائم القتل أو الشروع به، والاعتداءات الجسدية بكل أشكالها من الضرب إلى الجرح إلى اللطم، والجرائم التى تعرض الحياة أو الصحة للخطر أو الجرائم الواقعة على الآداب العامة مثل الاغتصاب ومحاولة الاغتصاب وتشجيع المرأة على البغاء، أيضاً الجرائم المتعلقة بحرمة الزوجية والالتزامات العائلية مثل تزويج الصغيرة أو الزواج بطريق الخداع، كذلك الحجز والاختطاف والذم والقذف.

إن مجمل هذه الجرائم نظم لها القانون عقوبات تتناسب ونوع الجريمة سواء كانت جناية أم جنحة، بدءاً من عقوبة الاعدام على جريمة القتل العمد وانتهاءً بالحبس البسيط أو الغرامة على الجنح. ولكن نلاحظ أن القانون لا يوفر عقوبات كافية ورادعة لمرتكبى جرائم الإيذاء حيث تكون العقوبة بالحبس والغرامة متدنية، فمثلاً إذا جرح شخص امرأة يعتبر ارتكب جنحة ويعاقب بالحبس مدة ثلاث سنوات كحد أقصى أو بغرامة أو بكلتا العقوبتين مادة (٢٤١) من قانون العقوبات، فى حين اعتبر القانون جرح الحيوان جناية ويعاقب عليه بعقوبة الجناية والتى حدها الأدنى الحبس "٣" سنوات. كذلك فيما يخص جرائم القتل بإدعاء الشرف، حيث تحمى القوانين المطبقة فى فلسطين الجانى وذلك بقبول العذر المخفف للعقوبة عند ارتكاب هذه الجريمة سواء بالمادة " ١٨ " من قانون العقوبات المطبق فى قطاع غزة أو بالمادة "٣٤" من القانون المطبق فى الضفة الغربية . وبالرغم من ضعف الحماية القانونية للمرأة من العنف التى توفرها قوانين العقوبات من وجهة نظرنا، إلا أنها وبحدود ما هو متوفر لا يمكن القول أن القانون يجرى تطبيقه فعلاً، وذلك لأسباب عدة :

١/ جهل الغالبية من النساء بحقوقهن وبالتالى معرفتهن بإمكانية اللجوء إلى الشكوى للاستفادة من هذه الحماية وهو ما اتضح لنا من خلال التجربة العملية من خلال برامج التوعية والتثقيف وسط النساء التى تنفذها المراكز والمؤسسات النسوي..

٢/ القيود الاجتماعية والأسرية التى تمنع المرأة وتعيقها عن اللجوء لطلب الحماية القانونية وهذا فى حد ذاته جريمة أخرى من جرائم العنف ضد المرأة، وقد تأكد لنا من واقع ملفات النيابة العامة حتى شهر مايو ٢٠٠٧ أن هناك متوسط عدد " ٣٢ " شكوى يومياً تقدم للنائب العام فى قطاع غزة من النساء المعنفات ضد أزواجهن وأفراد الأسرة الآخرين، ولكن يتم سحب الشكاوى فى اليوم التالى قبل أن تتمكن النيابة العامة من مساعدة المرأة صاحبة الشكوى.

٣/ ضعف جدية جهة الشرطة أو النيابة العاملة فى التعامل مع شكاوى النساء المختلفة، فكثيراً من النساء يمتنعن عن التوجه إلى مراكز الشرطة بسبب تعقيد الاجراءات المطلوبة لتسجيل الشكوى، أو لجهة تدخل أفراد الشرطة فى نصيحة المرأة بعدم ضرورة تقديم شكوى، وكذلك سوء المعاملة والتحرش التى تتعرض له المرأة أو الفتاة التى تذهب لتقديم شكوى ضد زوجها أو أحد أفراد أسرتها. وقد سجلت العديد من الحالات للنساء اللواتى تعرضن للقتل أو محاولة القتل أو الحبس المقيّد للحرية داخل البيت أو الضرب أو التهديد بالقتل من أقارب لهن فى أجهزة الشرطة أو بمعرفتهم وهذا لازال مستمراً حتى يومنا هذا.

وفى هذا الوقت العصيب الذى يمر به المجتمع الفلسطينى من حالة حصار أمنى واقتصادى وغياب السلطة، فإننا لاحظنا أن معدّلات الاعتداء على النساء بالقتل والإيذاء والتهديد بالاتهام بسوء السلوك قد تزايدت، مما يستوجب استنهاض واسع لمؤسسات المجتمع المدنى الحقوقية والنسوية والشبابية لفضح هذه الجرائم ومحاسبة مرتكبيها، ولاشك أن مؤسسات الإعلام يقع عليها عبء كبير فى هذا الوقت بالذات لجهة فضح هذه الجرائم ومرتكبيها بقدر عال من الموضوعية والمصداقية حتى يمكن توفير حماية للنساء من العنف بأشكاله المختلفة.

التوصيات:

إن توفير الحماية القانونية للمرأة من العنف يجب أن يتم الاشتغال عليه والتخطيط له وذلك فى ظل وجود سلطة قوية وقادرة وذلك على النحو التالى:

الإجراءات الوقائية:

*/ انشاء قانون عقوبات جديد يضمن توفير حماية فاعلة للمرأة من جرائم العنف الواقعة عليها.

*/ انشاء قانون جديد للأسرة ليتوافق مع مفهوم تحقيق العدالة الاجتماعية ويكفل حماية المرأة مترافقاً مع انشاء قانون أصول محكمة الأسرة.

*/ وضع استراتيجيات وخطط تشكل فى مضامينها تدابير وقائية من العنف، لجهة:

*/ برامج تدريبية فى المناهج التعليمية فى كل المراحل تؤكد على احترام المرأة كإنسان، وتعلم كيفية تسوية النزاعات بطريقة سلمية بعيداً من العنف.

*/ وضع برامج تربوية لتأهيل الفتيات والنساء لتعزيز الثقة بالنفس وتمكينها من تقوية احترام الذات.

*/ توجيه البرامج الإعلامية لتعزيز ثقافة الحوار واحترام أفراد الأسرة لبعضهم البعض ونبذ ثقافة العنف.

*/ تخصيص حصة فى الموازنة العامة للبرامج والأنشطة الخاصة للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة.

*/ تدريب أعضاء الجهاز التنفيذى وتوعيتهم إزاء التعامل مع شكاوى النساء ضحايا العنف، وتخصيص دور ملموس للشرطة النسائية للتعامل مع المرأة الطالبة للحماية.

*/ توفير مراكز إيواء للنساء ضحايا العنف تضمن حمايتها وتقديم الرعاية الصحية والاجتماعية لها.

*/ دعوة المؤسسات النسائية ومؤسسات المجتمع المدني الحقوقية والنيابية لتقديم الخدمات الإرشادية والتوعوية والقانونية التى تساعد على الحد من انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة .

العنف في القوانين ضد المرأة*

ورقة عمل الأستاذة المحامية حليمة أبو صلب
–مركز المرأة للإرشاد القانوني والإجتماعي دائرة الضغط والمناصرة –

ظاهرة العنف ظاهرة عامة لم تسلم منها منطقة أو ثقافة ، وهذه الظاهرة لاتمثل فقط تهديدا لمنجزات الانسان المادية والاجتماعية ، ولكنها حين تمتد نحو المرأة والطفل أي الفئات الضعيفة والمهمشة التي يجب أن تحظى بمزيد من الرعاية والاهتمام فالتهديد يكون موجها نحو الضمير الانساني ونحو العقل الانساني معا. تعتبر ظاهرة العنف ضد المرأة لكونها أنثى ، ظاهرة عالمية تعاني منها المرأة في كل مكان ومنذ الأزل وأينما كانت ، وان اختلفت أشكالها ، وعلى الرغم من الانتشار الواسع لهذه الظاهرة الا أنها لم تحظى بالاهتمام الكافي الا مؤخرا حيث بدأت الحركة النسوية العالمية تؤكد على أهمية ربط قضايا حقوق المرأة بقضايا حقوق الانسان واعتبار العنف ضد المرأة انتهاكا صارخا لحقوقها الأساسية.
ويفهم من الاعلان العالمي لحقوق الانسان أن العنف العائلي يدخل ضمن تهديد حرية الانسان وكرامته وبالتالي حقوقه كانسان ، وأشارت المادة الخامسة منه الى " عدم تعريض أي انسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملة القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة. "
الى جانب ماتتعرض له المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني على يد قوات الاحتلال الاسرائيلي الصهيوني ، فهي تقع ضحية الاجحافات والثغرات والفراغ التشريعي والتمييز في القوانين المحلية ، كما وتتعرض المرأة الفلسطينية الى كافة أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي والتهديد بالقتل على يد المجتمع الأبوي ، فالتفويض باستعمال العنف دون مساءلة يصبح طبيعا في يد ذوي النفوذ في الأسرة وفي البنية الاجتماعية عموما ، وفي هذا السياق تصبح النساء الفلسطينيات رمزا لسلطتهم ، فيلجأون الى تفريغ احباطاتهم عليهن من خلال العنف.
ويقدم المر كز للنساء ضحايا العنف الخدمات الارشادية والقانونية من خلال الجلسات الفردية وما الى ذلك والتمثيل القانوني المجاني في المحاكم لألاف النساء المنتهكة حقوقهن، ومن خلال التوجه للمحاكم للمرافعة عن قضايا النساء المختلفة من قضايا (قد الزواج والآثار المترتبة عليه من نفقة وحضانة ومشاهدة والطلاق والآثار المترتبة عليه ، اضافة الى القضايا في المحاكم النظامية والتي تعالج جرائم سفاح القربى والاغتصاب .. الخ .) تبين لنا أن الوضع القانوني مجحف اجحافا صارخا بحقوق النساء ، وبالتالي نسلط الضوء على النصوص التمييزية ضد النساء في •قانون العقوبات الأردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ الساري المفعول في الضفة الغربية.
•وقانون العقوبات الفلسطيني رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٦ الذي وضعه المندوب السامي البريطاني في فترة الانتداب البريطاني على فلسطين ، بهدف العمل والتسريع على اقرار تشريعات وقوانين موحدة لكافة أجزاء الوطن مبنية على مبدأ العدالة والمساواة .
ومنذ تأسيس مركز المرأة للأرشاد القانوني والاجتماعي عام ١٩٩١ عمل المركز ومازال على اعداد برامج ومشاريع ذات أجندة نسوية فلسطينية واضحة تقوم على المعايير الدولية لحقوق الانسان . وتعمل وحدات المركز الخمس معا على تنفيذ هذه البرامج والمشاريع ومتابعتها . وذلك من خلال صياغة رؤية نسوية تهدف الى تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية تمكن النساء من ممارسة حقهن في تقرير مصيرهن في بيئة اجتماعية وقانونية ومؤسساتية في اطار دولة فلسطينية ذات سيادة ، تسترشد بمبدأ سيادة القانون ولا تميز ضد النساء الفلسطينيات ولاتعيق تقدمهن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي .
من خلال عملنا في المركز واستقبال المئات من النساء المعنفات سنويا تبين لنا أنه ليس فقط العادات والتقاليد والثقافة السلبية السائدة هي فقط التي تنهتك حقوق النساء وتمتهن كرامتهن الأنسانية ولكن للقانون والتشريعات السارية دور بارز وأساسي في تعميق هذا الانتهاك وامتهان الكرامة الانسانية من خلال النصوص القانونية التمييزية التي تتضمنها هذه القوانين وهذه التشريعات التي تمنح وتجيز وترخص القتل والتعنيف والضرب والايذاء والتحقير ضد النساء باسم القانون ، هذا القانون الذي هو أساسا وجد من أجل حماية الأفراد ذكورا واناثا ونشر الأمن والآمان والعيش بكرامة واستقرار ، اضافة للقوانين الاجرائية التي تحرم الأنثى من تقديم الشكوى ، بل أنه على ولي الأمر تقديم هذه الشكوى ، فما العمل عندما يكون ولي الأمر هو المعتدي بدءا ونهاية ؟ .
وكثير كثير من النصوص القانونية التي تتعامل مع النساء مهما بلغن من العمر والنضوج والعلم وتولي الوظائف العامة ودورهن في التنمية وبناء المجتمع الا أن بعض هذه النصوص تتعامل معهن(كقاصر مدى الحياة) واليك بعض النصوص القانونية التي تنتهك الحقوق الانسانية للمرأة خاصة حق الحياة وتعطي للذكور ترخيصا قانونيا بقتل الاناث خاصة المادة ٣٤٠ بفقرتيها العذر المحل والعذر المخفف من العقوبات الأردني التي نصت على :
"يستفيد من العذر المحل ، من فاجأ زوجته أو احدى محارمه حال التلبس بالزنا مع شخص اخر وأقدم على قتلهما أو جرحهما أو ايذائهما كليهما أو احداهما. "
" .2يستفيد مرتكب القتل أو الجرح أو الايذاء من العذر المخفف اذا فاجأ زوجه أو احدى أصوله أو فروعه أو اخواته مع اخر على فراش غير مشروع . "

والمادة ٦٢ نصت على :
" .1لايعد الفعل الذي يجيزه القانون جريمة . "
.2يجيز القانون :
أ " .ضروب التأديب التي ينزلها بالأولاد ابؤهم على نحو ما يبيحه العرف العام. "

كذلك ما جاء في قانون العقوبات الفلسطيني المطبق في قطاع غزة في الفصل الرابع منه تحت عنوان (قواعد عامة بشأن المسؤولية الجزائية) حيث نصت المادة ١٨ منه على : الضرورة "يجوز قبول المعذرة في ارتكاب فعل أو ترك يعتبر أتيانه جرما لولا وجود تلك المعذرة اذا كان في وسع الشخص المتهم أن يثبت بأنه ارتكب ذلك الفعل أو الترك درءا لنتائج لم يكن في الوسع اجتنابها بغير ذلك والتي لو حصلت لألحقت أذى أو ضررا بليغا به أو بشرفه أو ماله أو بنفس أو شرف أشخاص اخرين ممن هو ملزم بحمايتهم أو بمال موضوع في عهدته:
ويشترط في ذلك أن لايكون قد فعل أثناء ارتكابه الفعل أو الترك الا ماهو ضروري ضمن دائرة المعقول

* هذا المقال نشر من قبل، الرجاء مراجعة الرابط ادناه
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%20106727

لتحقيق تلك الغاية وأن يكون الضرر الناجم عن فعله أو تركه متناسبا مع الضرر الذي تجنبه" . هذا القانون لايميز من حيث المبدأ بين جرائم القتل على خلفية مايسمى (شرف العائلة) وجرائم القتل العمد الأخرى ، غير أنه وفقا للسوابق القضائية ، يحظى مقترفوا هذه الجرائم بحصانة خاصة ، حيث يتم تخفيف الأحكام عليهم .

وكل المواد التي تتعلق بتعنيف الاناث من ضرب وايذاء وتحرشات واعتداءات جنسية وغيرها سواء داخل الأسرة أو خارجها، كذلك من العقوبات الأردني المادة ٣٠٨ الفقرة الأولى نصت على:

"اذا عقد زواج صحيح بين مرتكب احدى الجرائم الواردة في هذا الفصل وبين المعتدى عليها أوقفت الملاحقة واذا كان صدر حكم بالقضية علق تنفيذ العقاب الذي فرض على المحكوم عليه. "

هذه المواد تمنح المغتصب الجاني رخصة قانونية بالزواج من الضحية وعدم ايقاع العقوبة الرادعة به وبأمثاله ؟؟؟؟.

أود أن أشير الى نتائج المسح الذي أجراه جهاز الأحصاء المركزي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥ حول العنف الأسري 3. 23% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج أفدن أنهن قد تعرضن لأحد أشكال العنف الجسدي لمرة واحدة على الأقل 7. 61% تعرضن لأحد أشكال العنف النفسي لمرة واحدة على الأقل 5. 10% تعرضن لأحد أشكال العنف الجنسي في الأراضي الفلسطينية خلال عام ٢٠٠٥ ويعتبر هذا المسح الوطني الأول من نوعه ونتائجه جاءت بتوافق مع تقارير ودراسات لبعض المؤسسات العاملة في مجال مناهضة العنف ومدافعة عن حقوق المرأة كحقوق انسان.

الاحصائيات المتوفرة لدى مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي لعام ٢٠٠٤– ٢٠٠٥ تشير بأن أكثر من ٩٥٪ من الاناث تعرضن لعنف من الأقارب . نشر في جريدة القدس يوم الثلاثاء الموافق 5/12/2006ووفق احصائيات أعدتها الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن فان ١٤ حالة قتل لنساء على خلفية مايسمى بشرف العائلة منها (٥)حالات في الضفة الغربية و (٩) حالات في قطاع غزة ، وأضاف أن مجموع النساء اللواتي قتلن حتى تاريخ ٣٠/١١/٢٠٠٦ ، (27)امرأة على خلفيات مختلفة بما فيها (الشرف).

وفي سنة ٢٠٠٧ ارتكبت العديد من الجرائم وقتل الاناث تحت مسمى شرف العائلة كانت أبشعها مقتل الثلاث شقيقات في قطاع غزة من قبل الأخ وابن العم ، اضافة الى مقتل فتاة أخرى يوم السبت الموافق ٢٨–٧ والقاء جثتها قرب مخيم البريج في القطاع من قبل الأخ ؟؟؟؟

الغاء قانون يجبر الضحايا على الزواج ممن اغتصبهم

شاركونا بتوقيع العريضة

قبل أيام مضت، أمينة فيلاني (١٦ عاماً)، ضربت واغتصبت، ،من ثم أجبرت على الزواج ممن اعتدى عليها، قتلت نفسها .لقد فضلت أمينة الموت على أن تعيش حياتها وسط هذا الفخ الذي أعد لها من قبل الشخص الذي اغتصبها وهذا القانون الذي يدعمه. اذا تحركنا الآن فسوف نتمكن من منع تكرار هذه المآساة مع شخص آخر.

المادة رقم ٤٧٥ من **قانون العقوبات المغربي، تسمح للمعتدي من تجنب عقوبة السجن لمدة طويلة من خلال الموافقة على الزواج من ضحيته** اذا كانت قاصراً. في العام ٢٠٠٦ وعدت الحكومة المغربية آنذاك باسقاط هذا القانون وسن قانون جديد يجرم العنف ضد المرأة، ولكن هذا لم يحدث قط .

لقد تظاهر مئات المغاربة في الشوارع مطالبين باصلاح حقيقي، واضعين رئيس الحكومة ووزرائه، الذين يكتبون أو يرعون القوانين، في موقف محرج وتحت ضغط شديد، وقد تابعت وسائل الاعلام العالمية مايجري عن كثب شديد. اذا ما عاودنا ضغطنا الآن، فسوف نشهد خطوات عملية على سبيل الاصلاح .**وقع على العريضة من أجل قانون حقيقي يوقف العنف ضد المرأة، بما في ذلك الغاء المادة رقم ٤٧٥ .عندما يصل عدد الموقعين الى ٢٥٠٠٠٠، سوف نقوم بايصال هذه العريضة مباشرة الى صانعي القرار في المغرب .**

http://www.avaaz.org/ar/forced_to_marry_her_rapist_b/?vc

انتحار النساء الكوردستانيات حرقاً، ناقوس ينذر بتفاقم مشاكل أجتماعية*

شه مال عادل سليم

اشارت الاحصائيات التي نشرت بموقع وزارة الداخلية بحكومة اقليم كوردستان العراق ،الى ان مديرية مواجهة العنف ضد المرأة ، وهي احدى الدوائر المرتبطة بوزارة الداخلية ، وثقت ١٠ حالات إنتحار حرقاً، و١٣ حالة اصابات بحروق، وهي حالات مشكوك في انها محاولات للأنتحار ايضا، مع حالة واحدة للقتل، إلى جانب ١٨ حالة تعذيب جسدي في محافظة اربيل ، و٥٩ حالة في السليمانية ، و١٣ حالة في منطقة كَرميان ..... وتتوزع الشكاوى المقدمة إلى المديرية كما يلي : ٧٢ شكوى في اربيل، و٧١ في السليمانية، و٥٨ في دهوك، و١٧ في منطقة كَرميان .

وحول جرائم القتل، اشارت المديرية إلى ان حالة قتل واحدة سجلت بمحافظة دهوك ، وحالتي إنتحار في كل من اربيل والسليمانية ، اما التحرش الجنسي فقد بلغ ١٢ حالة، ٧ منها في السليمانية و٤ في دهوك، وحالة واحدة في اربيل.....

وحول استمرار حالات الأنتحار حرقاً ، وهي ظاهره شائعة في المجتمع الكوردستاني ، قالت مديرة دائرة مواجهة العنف ضد المرأة بوزارة الداخلية ، السيدة كورده عمر : على الرغم من انخفاض وتيرة هذه الظاهرة المخيفة الا انها لا تزال قائمة ، وتهدد بنيان المجتمع الكوردي ، وللأسف هذه الظاهرة اصبحت ثقافة مترسخة لدى المرأة الكوردية...

واضافت عمر : نحن في المديرية نواجه صعوبات عديدة في الكشف عن المزيد من حالات العنف بسبب القيود الأجتماعية وخوف المرأة من اسرتها، فعلى سبيل المثال لدينا في هذه الاحصائيات ١٠ حالات انتحار حرقاً، مع ١٣ حالة تم رصدها في المستشفيات لحالات الحرق عموماً، أي قضاء وقدر ، وهذه حالات مشكوك فيها أصلا، لاننا متاكدون انها محاولات للأنتحار لكن النساء يرفضن الاعتراف بذلك خوفا من اسرهن، فيدعين امام محققي الشرطة بانهن احترقن بسبب انسكاب زيت المدفأة او انفجار انبوبة الغاز، وما إلى ذلك من حجج واهية، ونحن متاكدون من ان معظم تلك المحاولات هي للأنتحار، لكنهن لا يعترفن بذلك!! .....

ما العمل وما هوالمطلوب ؟ !

بختصار شديد : بعد ان اصبح الانتحار حرقا احد الخيارات المُرة للمرأة في اقليم كوردستان في ظل العادات والتقاليد البالية والعشائرية المتخلفة التي تكبل المجتمع الكوردستاني والتي تمارس فيها جميع أنواع العنف الأسري والنفسي والجنسي وشتى أنواع الضغوطات التي تقيد حرية المرأة وتهين كرامتها وتقلل من قيمتها وإنسانيتها..... يرى الكثير من الخبراء و الباحثين المهتمين بهذه الظاهرة الخطيرة في الاقليم ، بان من الممكن ان تكون حالات الانتحار حرقاً بين الفتيات والنساء اكثر بكثير من الحالات والارقام المعلنة من قبل مديرية مواجهة العنف ضد المرأة في الاقليم ، ولكن بسبب العادات والتقاليد الموروثة والاعراف العشائرية المتخلفة التي تكبل ارادة المرأة الكوردستانية وتعطل طاقاتها بجملة من القيود البالية التي لا تعترف بدور المرأة خارج إطار الإنجاب وتربية الأطفال ومسئولية البيت ،والتي تؤدي بدورها الى عدم وصول قضايا كثيرة إلى المحاكم والجهات المعنية في الاقليم ...بالاضافة الى التفسيرات الدينية المتشددة للقرآن والتي تبرز كتحديات حقيقية أمام تمكين المرأة من التقدم وكسر القيود .....وعليه فإن المطلوب ليس فقط الادانة وكشف المزيد من حالات العنف ضد المرأة ، بل واتخاذ كافة الوسائل من اجل ردع المعتدي وانقاذ حياة المئات من البريئات من الموت والحروقات والتشوهات وخاصة بعد ان اصبحت ظاهرة الانتحار حرقا من الظواهر المخيفة في الاقليم تهدد مجتمعنا الكوردستاني رغم وجود المحاولات للحد من هذه الظاهرة المخيفة إلا أن عدد النساء اللواتي يقدمن على الانتحاراو يتم (حرقهن)من قبل اسرهن في تزايد مستمر.....

نعم ....نعم ان المرأة الكوردستانية قادرة على الفعل والمطالبة بحقوقها الحقيقية ، فالإنتحار حرقاً لا يتناسب إطلاقاً مع ما سجلته المرأة الكوردستانية من تطورات متعددة ومختلفة وفي كافة المجالات (السياسية والاقتصادية والثقافية)

اخيراً ....إننا نعيش مرحلة حساسة جدا ...علينا جميعا ...نساءاً ورجالاً ان نتكاتف وأن نكون يقظين تجاه ما نواجهه من تحديات خطيرة خارجية وداخلية , وعليه يجب ان نكون جاهزين لممارسة دورنا الحقيقي في النضال من اجل ترسيخ كل القيم الانسانية النبيلة في مجتمعنا الكوردستاني ومحاربة العادات والتقاليد المتخلفة التي تكبلنا وتقيد عقلنا وإبداعنا .....

* هذا المقال نشر من قبل، الرجاء مراجعة الرابط ادناه:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=311778

العدد: ٣٧٥٨ - ٢٠١٢ / ٦ / ١٤ - ١٠:٢٣

المادة ٤٠٩ من قانون العقوبات العراقي لمرتكب جريمة غسل العار غير دستورية*

رعد عباس ديبس

المادة ٤٠٩ من قانون العقوبات العراقي لمرتكب جريمة غسل العارغير دستورية لقد بينا في مقال سابق بان معاقبة الزانية بالقتل ليس له اساس في الشريعة الاسلامية وازيد هنا بان ليس له اصل في الديانات الاخرى غير الاسلامية ايضا، بل ان الاقباط وهم متشددين يعتبرون الزنى والموت فقط السببين الحصريين لفك الرابطة الزوجية لا اكثر.

ولكن اكثر قوانين العقوبات في الدول العربية والاسلامية تشجع على ارتكاب مثل هكذا جريمة بسن المواد القانونية التي تعفي أو تخفف من العقوبة عليها، والجدير بالذكر ان هذا العفو او التخفيف خاص بالرجل دون المرأة. فالمادة ٥٤٨ من قانون العقوبات السوري تعفي الرجل الذي يقتل زوجته او احدى اقاربه هي ومن معها او احدهما اذا وجدهما في حالة زنا او على فراش واحد، وتخفف الحكم عن الجاني اذا وجدهما في حالة ريبة. وبعد حملة احتجاجات قادتها المنظمات النسوية عدلت هذه المادة بمرسوم جمهوري بحيث اصبح حد العقوبة الادنى سنتين والاقصى سبع سنوات ولكن التعديل لم يشمل المرأة بهذا الحق. والوضع في الاردن افضل حيث ادت الحملات الداعية لالغاء هذا الحق الى تعديل المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات التي كانت تمكن القتلة من الخلاص من العقوبة بشكل كامل في بندها الاول، وتمنح احكاما مخفف في بندها الثاني، ولا يستفيد من البندين سوى الذكور، بحيث الغي ان يحصل القاتل على اعفاء كامل من العقوبة، ومنح الحق بالتخفيف من العقوبة للنساء ايضا في حال ارتكبن الجريمة نفسها للاسباب نفسها. واعتقد بان السبب الى هذا التعديل اضافة الى حملات المنظمات النسوية هو ارتفاع عدد الضحايا من جراء هذه الجريمة بحيث يقتل سنويا في الاردن من ٢٠ – ٢٥ امرأة على يد اقربائهن. ولكن المشرع اللبناني كان اكثر جرأة حيث الغى المادة ٥٦٢ من قانون العقوبات اللبناني المتعلقة بالعذر المخفف لجرائم الشرف في ١٦ –٥ –٢٠١١ بعد ما كان قد الغى العذر المحل قبل عشر سنوات.

وبرغم النسب العالية لقتل النساء على ايد اقاربهن والتي بلغت ٨٧ امرأة في العام ٢٠٠٨ و ٨٤ امرأة في العام ٢٠٠٩ حسب تقرير وزارة حقوق الانسان في سنة ٢٠١٠ فان المادة ٤٠٩ من قانون العقوبات العراقي والتي تنص (يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على ثلاث سنوات من فاجأ زوجته، او احد محارمه في حالة تلبسها بالزنا، او وجودها في فراش واحد مع شريكها، فقتلهما في الحال، او قتل احدهما، او اعتدى عليهما، او على احدهما، اعتداء افضى الى الموت، او الى عاهة مستديمه. ولا يجوز استعمال حق الدفاع الشرعي ضد من يستفيد من هذا العذر ولا تطبق ضده احكام الظروف المشددة.) لا تزال سارية المفعول، وبالرغم ايضا من مخالفتها للمادة ٢ من الدستور العراقي التي تنص (أ– لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت احكام الاسلام) ونفس المادة (ج– لايجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الاساسية الواردة في هذا الدستور.) فهذه المادة تخالف الدستور بمخالفتها الشريعة الاسلامية لان الاسلام لا يسمح بالقتل بدافع غسل العار وكذلك تتعارض مع الدستور معارضتها لحق الحياة وحو حق اساسي من حقوق الانسان وكذلك حق الدفاع عن النفس وهو ايضا حق اساسي من حقوق الانسان والاثنان مضمونان في الدستور. اضاف الى حق المساواة امام القانون الذي يضمنه الدستور العراقي في المادة ١٤ منه. اعتقد بانه على الدول العربية والاسلامية الامتثال بالمشرع اللبناني والغاء هكذا مادة من قوانين العقوبات وترك الجاني ليستفاد من الظرف المخفف الذي شرعه المشرع اذا توافرت شروطه.

* هذا المقال نشر من قبل، الرجاء مراجعة الرابط ادناه:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=308679

Poem

JAM IS FOR GIRLS, GIRLS GET JAM

By : Shagufta K. Iqbal

But we awoke to the sizzle ofeggs in the pan
I liked mine well done and my sister liked hers with the yoke just so.
Yes, we were girls, but we got eggs not jam.
BUT: we were made to know:
I was not born boy
I was not born to be man
I was born to be given away
And that 's why girls get jam.
And that is why I have not one but three beautiful sisters because I was not born boy.
And I was made to know that:
I escaped the desert sands
my mouth was not placed over with hand.
I was lucky enough to born after the gift of the Qur 'an
to be protected by the word of Allah
and still my Ummah does not hear the compassion of Allah
still my Ummah chooses not to see the light bestowed upon us by Allah.
Yes, bones lie scattered criss-crossing through the deserts
under the feet of our beloved prophets.
And like my mother the desert heat suppresses secrets
and mass graves gather under sand dunes.
No, I cannot tell you why that girl child
Buried breathing lies in the embrace of the Sahara.
And yes, I must cover.
Live enshrouded.
Black cloth grazing against my skin,
protecting me from everyone elses sin.
My face, my eyes, my lips, my words and my honesty.
And yes, I must pluck, and wax, and tweeze, and
squeeze, and polish, and lipo, and SMILE, full lips, big tits,
designer vagina.
Because this way it gets called freedom.
My identity and my honour lie not in me
but in those who own me
And oh how they adorn me
I tinsel like Christmas tree
purple bruises sparkle against my face.
You see in the land of the free,
by the man I love
I am battered every 15 seconds,
and in the land of democracy I was only given the right to speak in 1918
or shall I say 1928.
Sssssssssssssssssssssh, yes he said
hussssssssssssh,
Because only in 1991 did it become rape,
So don't say a word he says.
But I, I just have to ask: is that why even today
only 4.2% of rape cases lead to conviction?
Yes, they all just let him walk away.
Because I was not born boy,
I was not born to be man.
I was born to be given away.
And that is why girls get jam.
AND they call us traitors
we give away land
we do not carry our fathers names
we disappear in family trees
no one can trace who we are
there is no leaf left for me.
And as silent as sweltering heavy nights
we are considered to have come from thin air
giving birth to strong sons
serving great husbands
burning to death on funeral pyres.
The Ganges just rolling on by
unperturbed by that smell of burning flesh
the stench of charred hair
that once tumbled down a honey brown back.
And they remind us,
we got lumbered with jam
we were born to be given away
and no one loves those
who aren 't here to stay.

Nine jailed for 'female genital mutilation'

A woman who performs genital cutting shows a knife she uses during a gathering to denounce excision in Abidjan. File photo. **Image by:** AFP PHOTO KAMBOU SIA

Sapa-AFP

Nine women have been sentenced to jail terms for the female circumcision of around 30 young girls, in what the UN said was the first criminal prosecution of its kind in Ivory Coast. The women, aged between 46 and 91, were found guilty of "female genital mutilation" or complicity on Wednesday and each sentenced to a year in jail and a 75- euro ($90-dollar) fine.
Although UN officials said they did not expect them to serve their sentences due to their age, they welcomed the convictions as an important first step. "This sentence is the first of its kind in Ivory Coast" and would help to prevent future cases of female circumcision, Patrick Yedress of the United Nations Operation in Ivory Coast (UNOCI), told AFP at court.
The circumcisions were carried out during a ritual ceremony in the northern town of Katiola in February. In the past, there were arrests of women who had conducted circumcisions, but the cases were settled without going to court following the intervention of relatives and local communities, said Suzanne Maiga of the United Nations Population Fund (UNFPA).
A national inquiry in 2006 found that female circumcision affected 36 percent of the female population. A UN study put the figure at 42 percent. The practice is particularly prevalent among northern Muslims and animists in the west of the country where up to 80 percent of females are circumcised despite a 1998 ban and numerous initiatives aimed at eradicating it.
Last year a three-year-old girl from near Katiola died after undergoing the procedure.

***This article was first published on this link:**
http://www.timeslive.co.za/africa/2012/07/19/nine-jailed-for-female-genital-mutilation

Shafilea judge slams killer parents

A judge who jailed two parents for life for the so-called honour killing of their "Westernised" daughter has said the teenager was "squeezed between two cultures".
Iftikhar Ahmed, 52, and his wife Farzana, 49, were told they would both serve a minimum of 25 years in prison after a jury at Chester Crown Court convicted them of the murder of their 17-year-old daughter Shafilea. he trial was told they suffocated the teenager with a plastic bag at the family home in Warrington, Cheshire, in September 2003 because they felt her desire to lead a Westernised life was bringing shame on the family.
Trial judge Mr Justice Roderick Evans asked them: "What was it that brought you two, her parents, the people who had given her life, to the point of killing her? You chose to bring up your family in Warrington but, although you lived in Warrington, your social and cultural attitudes were those of rural Pakistan and it was those which you imposed upon your children. "Shafilea was a determined, able and ambitious girl who wanted to live a life which was normal in the country and in the town in which you had chosen to live and bring up your children. However, you could not tolerate the life that Shafilea wanted to live. "She was being squeezed between two cultures, the culture and way of life that she saw around her and wanted to embrace, and the culture and way of life you wanted to impose on her."
Mr Justice Evans said on the evening of September 11 2003: "You berated her for her behaviour and in temper and frustration you two suffocated her. It was you, Farzana Ahmed, who said to your husband: 'Finish it here'." Mrs Ahmed cried as she was led from the court while Mr Ahmed shook his head in disbelief. Earlier, the couple showed little reaction when a jury of seven women and five men unanimously found them guilty following 11 hours of deliberations. Shafilea's decomposed remains were discovered in the River Kent in Cumbria in February 2004. It was not until 2010 that Alesha provided the "final piece of the puzzle" about her death, said the prosecution.
Speaking after the verdicts, Detective Chief Inspector Christopher Ankers, of Cheshire Police, said they would now be "taking stock" of the "fresh evidence" which emerged during the trial.
Speaking after the verdicts, Shafilea's close friend, Melissa Powner, read a statement to the media in which she paid tribute to the teenager and spoke about the pain of having to watch as her killers enjoyed freedom. Miss Powner said: "We have waited for this day for many years. Yet today we heard those important words - words that have finally brought our friend the justice she **deserves.""**

http://news.uk.msn.com/uk/articles.aspx?cp-documentid=250796680

urged to jump from building or bridges. Some women see through the coming crime against them and are brave enough to flee, hide in cities or go to the police. But police sometimes reject the victims or send them back home (www.politicalforum.com).

In South Anatolia, for instance, two thirds of all marriages are still arranged or forced by the family. Important for the prestige of the family here is bride money and known future husband by the parents of the daughter. Often young girls are condemned to marrying older, unloved men. Which is the reason why many young couples run away to the cities? A particularly high rate of suicide is mainly young women.

The United Nation published November 2005 a prospect of action 'The dynamics of Honour Killings in Turkey': 195 Interviews which were hold in Western and Eastern Turkey (www.un.org/en). It described the dynamic of honour killing and did not mention that crimes of HBV are more common in Anatolia than in western city Istanbul but the Turkish media and government present it differently. Partially to distance the Turks from the Kurds in Anatolia and present the Western society as a modern one.

The women in the Turkish cities may have more opportunities to become economical independent from men but through the strong Islamic movement women are denied basic human rights and seen as family belonging.

Women and girls in Turkey live in a culture where the family honor is more worth than an individual life. Kemal Atatürk turned Turkey into a secular state but the society was during the Ottoman Empire ruled by sharia'a (Islamic religious law) and with an islamistic government the people practice and live after religion value. By Turkish law women and girls guaranteed equality and persecution against HBV Female virginity upon marriage is highly valued Female virginity upon marriage is highly valued (http://rojwomen.com). But most part of the society is still feudalistic and archaic where it is unacceptable for women to have any male contact with men before marriage.

Arranged and forced marriages are still comment and more in East – South Turkey where the society is even more traditional and religious. Female virginity upon marriage is highly valued. HBV are still happen and is mostly tolerated and encouraged by Islamic clerics and society. The Government has to close the huge gap between existent law and traditional and Islamic society.

For Honour and Love (DVD) & Training Handbook

DVD – For Honour & Love

The DVD covers four themes, which are related to domestic violence, i.e.

1. Lost in Translation – a scene about control in relationships
2. The Holiday – a scene about female genital cutting
3. A Family Affair (Part 1) – a scene about forced marriages
4. A Family Affair (Part 2) – a scene about honour killings

Each DVD is supplied with a booklet, which covers the following;

1. A summary of each scene on the DVD
2. A summary of the message that each scene is trying to put across
3. A number of discussion points for use with groups of young people
4. Suggestions of further discussions, which can be explored.

Manuals for domestic violence professional workers

The manuals as supplied in sets of three booklets, covering Honour Based Violence; Forced Marriages and Female Genital Mutilation. They are meant to be used as training materials for professional workers who are working with victims of honour based violence. The contents includes; concepts and definitions; legislations; why it happens; barriers and access issues, risk assessment and safety planning.

Prices

Products Prices
DVD and booklet £40.00
Manuals (set of 3) 20.00
Packing & postage 1.50

Placing an order

You may place your order by telephone, e/mail, fax or by post, details as follows;
The Kurdish & Middle Eastern Women's Organisation, Caxton House, 129 St John's Way, London N19 3RQ!
Telephone: 020 7263 1027,
Mob. 07748 851 125,
E-mail: info@kmewo.org
Please remember to state your delivery and invoicing addresses when placing your order.

Honour Crimes in Turkey

Zekiye Kartal

The culture of honor based violence (HBV) is ongoing in the Turkish society, where male family members usually kill female members who are apparently involved in sexual relationships which are seen as crimes against family's reputations.Turkey is an Islamic and nationalistic democracy, since its existence (1923) it is turn between western culture and tradition. The country is ruled by a strong military force (military executed elected governments in: 1960, 1971 and 1980) and conservative party (AKP: Justice and Development Party) with an Islamic point of view. An established Turkish and Kurdish Human Rights Association (IHD) announced that 46 women were killed in 2011 by men for reasons of 'dishonour'. Little research about HBV cases have been done from the current government which leads since 10 years (http://www.stophonourkillings). One government study research about HBV in Turkey shows that in the last 5 years almost 1.000 honor killings have been committed and police takes violence against women more seriously (http://www.turkishculture.org). The high frequently numbers of HBV crimes still demonstrate a traditional and chauvinistic country that shows an intense discrimination and violence against women. There is a common definition for HBV, which is explained on Al Nisa and will be here not near specified. Just like in other Middle – Eastern Countries, Turkey's Honour crimes are barbarically homicides against women but has unique features too. Turkey which is desperately looking for EU membership has from the police noted that around 200 related HBV crimes happen each year. Where women are killed by relatives supposedly disgraced the family honour. Following cases are well known and are here selected to visualise a crime against inhumanity which hits most innocent and discriminated part of society which are young girls and women.

Failing in love and refusing forced marriage:

Dilek and Alper two young people who fell in love with each other and the girl did not follow the arranged marriage which her parents had planned. Both were shot to death, January 3, 2008 by her 17 years old brother.

Talking or contact with boys

A 16 years old girl buried alive in February 2010 by her father and grandfather. The justification for this brutal killing: she talked with boys. Close to her home, she was found in a sitting position with her hands tied, in a two-meter hole dug.

Going in the evening out:

Hülya Yakar was killed by her 11 year old son because she went out a lot.

Cezvet Murat killed two of his sisters, Ayten Murat and Gülten Söylemez because they came home late and therefor he saw them as prostitutes.

Unmarried und having a relationship:

Semra Esmer got killed by her 29 years old brother for dating men and he killed his mother too for not controlling her enough.

Divorced women who have new boyfriend:

Ms Albayrak was a teacher and divorced, her brother shot her while she was dining with her boyfriend. Senel Habesoglu ex-husband killed her because she divorced him (http://honourkillings.gn.apc.org).

Homosexuality:

Ahmet Yildiz, 26, a gay student and was shout in Istanbul. His family wanted him to go back home and to get married.

In Anatolia, south – east of Turkey Kurdish Women were forced into suicide. In March 2011 the Human Rights Association (IHD) in Diyarbakir announced a 2010 Report on violence against Women which relived that 113 women killed themselves committing a suicide. The same report also shows that many women were victims of violence, rape and harassment. Turkish media and international press reports that Kurdish areas such in Batman, women were told to commit suicide to safe the family honor and most of these suicide cases are forced (http://www.ihd.org.tr/english) In Southeast regions of Turkey Honour based violence is extremely high. These areas are known as Anatolia and mostly inhabited by Kurds. (http://www.turkishculture.org) Secretly the father, brother or other male relatives meet up and decided about the way how the woman and mostly teenager should be killed in order to safe their family honor. In these clan meetings, will be planed and agreed how the victim must be killed. When it should be not a forced suicide then a killer is chosen. Usually it is the youngest member of the family who is ordered to kill because they will be treated more leniently if caught.

Honor suicides are the choice of the family. The Turkish government has official declared harsher penalties for honor crimes. Therefore women have been locked in a room with a knife or gun until they have killed themselves. Women have been

help to get from one shelter to another, she was instead raped during the trip. I myself had been harassed and assaulted, as too had a former colleague, while working in Iraq. This limits women's life spaces a lot. Their only option seems to be to drive themselves. In our interviews, we raised up some difficult, taboo topics, the answers received did reveal the reality of the situation. However, the informants have been very outspoken, brave and very helpful to us. However, the knowledge is a big help to us in our work in Sweden as well as in other parts of the world. Many visits have proved to us that violence against women is far more common and the majority of it is honour-related violence as they themselves call it.

I remember some specific cases from my latest trip to Iraq and Lebanon. In one case two women were forced to bse protected in a prison for security reasons; one of them had been shot by her husband and was blinded in one eye. Both of them have had life threats and cannot be protected enough in the shelters outside. I remember two transsexuals that I met who lived in constant danger. They cannot get asylum abroad nor can they get protection from their own society. I also remember coming across a new kind of honour crimes during my stay: crimes of occultism, I became aware of through my contacts. In one case a father sexually abused his daughter, blaming her for being obsessed by the devil. In another an influential sheik, who wanted to cure a young under-aged woman from psychological problems that he said were caused by the devil, raped her, then she became pregnant and gave birth to a child. They gave the baby away and reconstructed the non-existing hymen of the young abused woman and got her forced married. I have twice heard from reliable sources about some caves in the mountains in Iraqi Kurdistan where they have been ritually honour killing young women for years. Many victims are under aged women who should be treated as children. Men are also victims of violence and have no shelter at all. Several informants said that honour-related violence is the dominating form of gender-based violence in the region. The specific reasons can be different but it is obvious that the control of the woman and her sexuality is central. "She disobeys the rules of society" (or sometimes only rumours about it) can get her the death penalty.

In autumn 2011, I had worked and lived in Iraq. In December the situation had rapidly worsened. What is happening in Iraq now is an increased internal polarization between north and south. The wake of the war/occupation has been a disastrous trafficking situation to one million widows. There is opposition between different religious factions and dress codes for women have been instituted on advice of the Minister of Women's Affairs. There is forced veiling in non-religious schools. I recently met an American man in the oil business and asked him how he looked at the withdrawal in December of 2011. He smiled broadly and answered with smugness; "Don't worry; we have men placed all over where it is needed." Bush had successfully managed to carpet-bomb Iraq back to the Stone Age, as he set out to. The women in Iraq have consistently voiced a certain scepticism regarding the events around the world and substantial worry for a growing religious-political movement, a movement that is completely counterproductive for women's liberation. The bombings in the south as of late, with increased intensity this last week, speak clearly. By subjecting people to continued abuse and atrocities they are being deprived of hope and belief in the future, especially the young people. Women have to breed the cannon fodder that men were to become. This spring 2012, when I was in Beirut and met some friends, they looked at the negative development of human rights, and in particular women's rights, in a very much same fashion. As I have concluded myself, that they experienced the 'Cold War' that had moved to the Middle East. I said that "it seems like a new Berlin Wall had been erected but this

time in the Middle East," and they agreed with me. The only solution they saw for democratic development was the establishment of secular governments in the entire region. A wall that Israel has put up in practice but politically is a pact between The Moslem Brotherhood, Saudi Arabia and the western powers (The US/Israel, NATO, Turkey and so on), on one side, and Iran, Syria, Russia, Hezbollah and Hamas on the other. Anyone who cannot see that these pacts severely threaten a democratic development and put economical and religious-political interests first is blind!

We shall not leave the Arab Spring in peace but instead participate and interfere - not with guns but by peaceful dialogue and international solidarity. The women need all the support they can get but definitely not through the use of arms. They risk their lives on a daily basis through strong protests and commitments, and we must stand by them as they do so. Let us once and for all agree that it's not by military force we achieve democracy and freedom. What can make a real change in the development of the Arab Spring is a focused support to the secular women's organizations in the Middle East, who are promoting democracy, equality and human rights.

dle of what?") Nawal el Saadawi. I was a participant amongst several other speakers. Little did we know then that what was to become the Arab Spring was approaching? Sure, we could sense the discontentment and frustration in the society, from the taxi driver who angrily complained about the corrupt government to the nonchalant and tourist-weary camel-riders by the pyramids. The women - well, many of the participants at the conference – were then feeling both dejected and confounded regarding the political state, not only from a national standpoint but also globally, in terms of women's rights. We concluded that women's rights were severely threatened on several frontiers and in some cases more or less absent.

Then the revolt in Tunisia began, and the leaders fled their countries quickly, except for Moammar Gadhafi of Libya. The US and the Western world brought him down through the use of arms. In all the revolts except maybe the one in Libya, the women had played a distinguished role as I watched it from my distanced position, without thorough knowledge of how the situation was at different locations. There had been alarming reports regarding abuse and rape of women from both Libya and Egypt which were swiftly silenced with a media consumed by war. However, women's activists in Tunisia and also in Egypt were, despite this, hopeful and willing to fight, marching side by side at rallies. Time passed and the uprisings continued to spread to Bahrain and Yemen and now to Syria. In Syria the leader is still in place with support from amongst others Iran.

In one of the articles for the proposal for the new constitution that was put through a public vote on February 26th, it was stated that the religion of the state will be Islam and the Bath-party sovereignty will be abolished, a multi-political form of government shall take its place and religious parties will not be allowed. Today Al-Qaida is fighting alongside the opposition. The protests are continuing and female activists from these areas tell me that it's only a struggle by means of weapons that has taken over. I interpret this as symptomatic; when the rattle of guns increases the religious-political forces breathe air and accompany the soldiers and the crusade against women begin.

"They, the women, had taken too great liberties during the revolt and could lead the country to ruin?!" The nationalistic era was making resurgence with the help of religion and strength of arms. The political "success" in Tunisia turned to disappointment when they have introduced something called "Mutá", a temporary marriage which in practice means that the previous polygamy prohibition no longer exists, and this new order is of course something that makes the women suffer immensely. Later on, Egypt turned into a political disaster, at least for the women, which we have yet to see the end of. During the demonstrations women were arrested and brought to the prisons and subjected to "virginity controls" and they were claimed to be (however they managed to test that) "bad women" who were "not virgins and therefore not reliable." My work in Iraqi Kurdistan started in autumn 2007 when I visited the region for eight days together with Ni Putes Ni Soumises/ Sweden. After that I worked both; in collaboration with the women's school Amez, and with my own book project about women in occupied and post-conflict areas. I have visited the region several times and followed the development after the occupation. I have also visited Turkey/ Kurdistan, Israel/ Palestine and Lebanon during these years. However, Afghanistan I have only worked with from a distance as a peace activist and with honour crimes in Sweden. During the spring, a student of Political Science in Gothenburg and I did some research travel in which we interviewed the women's association about risk and security in daily life and about what help they could offer. The trip started in Iraq/Kurdistan.

We who went had different experiences than before. We had the opportunity to collect information about the situation and reflect on it, a region wounded badly

by colonisation, war and occupation. In addition, civil wars, genocide, attacks and occupations have contributed negatively to the development in the region and then the bad developments concerning women's rights. Religious fundamentalism and conservative traditions are still growing, as are the internal conflicts. It is important to reconsider that the Iraqi/Kurdish society is still burdened by gender apartheid. Sexual moralism is high and women do not participate or move out in the society in a liberal, empowered way yet. For example, it is still inappropriate to be out in the street after 6-7 o'clock in the evening as a single woman as you can get a bad reputation and you would be taking a personal risk. It is also very dangerous and insecure to travel by taxi on your own, especially as a young woman, and awful crimes have occurred. The public transportation, such as buses and trains became undeveloped after the wars and so the taxi is often the only alternative alongside private cars. Wealthy families have hired in private drivers to meet the family members' needs. It had happened that young women had been harassed or raped when going by taxis on their own. In one case, told by a young woman in a shelter in Iraq, while she was seeking

most thirty years. However, in the last ten years I have worked specifically with honour-crimes in Sweden. In my opinion, parts of the Swedish society have become cultural relativists. By admitting this they encourage oppression within different groups of society and they defend the right to tradition and religion over women's equality and human rights.

They allow refugee women to be deported to their former home countries even if they have a death penalty waiting for them when they return, which is very common when it comes to honour crimes. They allow minority groups, such as parts of the Roma group, to exert conservative traditional means of oppression and carry out a kind of slave trading of women.

I also discovered that the roots of honour thinking come from thousands of years of indoctrination. Honour-oppression's main purpose is to control the sexuality of the woman and to protect hetero-normativity in the society. This has close connections to religious fundamentalism and conservative traditions. When I talk about honour crimes I mean extreme control, limited life space, gender apartheid upbringing, child-marriage, forced marriage, female genital mutilation, murder attempts and murder.

What can happen if you criticize religious oppression? Here is an example: A very good friend of mine participated in the European Social Forum in Malmoe years ago. She was attacked by some young Swedish students when she criticized Islamism. She originates from Algeria, which has become very Islamic the past few years. At once she answered them: "Have you ever lived in a theocracy?" I think we should ask the same question to people who support the Iranian regime and similar forces in the surrounding countries. Some years Salman Rushdie published an article that warned us from having a choice between Theocracy and Democracy if we do not protect the freedom of Speech and Human Rights. In my youth in the 70s, I started my struggle for women's equal rights. I, along with other feminists lobbied the government for the right to abortion and contraceptives. At that time abortion was legal in Poland, and Swedish women went there to have it done. We all know the situation in Poland now, where the Catholic Church has gained more influence in politics.

At that time we also demonstrated for the right to access childcare, a very important reform which enabled womento work outside the home, have an income of their own and lead an independent life. We got the right to abortion and contraceptives and we got the childcare for children and also many other reforms that made it easier for women to be independent. An independent life with an income of our own and the right to our sexuality and reproductive health! These rights many women all over the world are still struggling for. Before these successes there had been a two hundred year-long struggle for Swedish socialist and liberal women to gain equal rights.

Concerning the rights of women to vote, the socialist and liberal women took the fight together. The church had to take many steps back and lost some of its influence. We also had peace during that period.

We are living in a time of paradigm change, where many conservative forces (including patriarchal religious groups) are trying to grow and re-establish their power, while other groups struggle for secular states and human rights. Can you then deny the fact that the history of patriarchy came from religious fundamentalism and conservative traditions? Can you struggle against it without criticizing it? I have found my comfort and strength in the international feminist movement that dares to do just that and also I became much more aware of it. However, in Sweden I work mostly with the refugee movement and migrant women.

Many people refuse to accept to see that honour crimes exist and the fact that they represent a very dangerous kind of patriarchal violence. It is a kind of violence that has deep and old roots in religions and traditions all over the world. This violence is extremely hostile towards women and women's rights but also homophobic and racist.

Recently there was a report from the Region of Stockholm on honour-crimes and concerning the children of migrant families. It showed that around 16% of the girls were strongly oppressed and controlled by their families in the name of honour and almost 7% of the boys. Another report from the State Board for Youth shows that 70000 Swedish youths do not think that they will be allowed to choose their partner when it comes to marriage but the family will decide, in the name of honour. Furthermore, hate-crimes and crimes against LGBTQ are increasing in Sweden, as well as in other countries, again in the name of honour.

In December of 2010 we had a brilliant conference in Cairo regarding women's rights. The conference was aimed in paying tributes to a great feminist in the Middle East (or as she puts it: "the mid-

Gender-Based Violence and Honour Crimes

By: Maria Hagberg * mariahagberg57@hotmail.com

I wrote an article some years ago that I titled “War zone in my own home". I think my commitment started in my childhood, when I was a little girl witnessing violence against my mother. Several years later, I became involved in women’s movement and later on in politics. During the 90s I began to help refugees and paperless to hide or helped them with judicial assistance or assessments and still do today. For years I have been convinced that state supported violence (imperialist wars and/or religious fundamentalism) and violence in the very small society as in the family are connected.

My work with migrant women in Sweden started twenty years ago and it is clear that my commitment to work against violence and for internationalism had a big impact in this involvement. It was obvious from my work both on structural level and in individual cases, one case after another, that a woman’s right to asylum on individual capacity and ability to decide were invisible in the process.

Eight years ago, I started to work with honour crimes in Sweden and six years ago, I started an international work on women’s rights in the occupied and post conflict areas. These experiences have further convinced me that women are invisible in the asylum process and that they are always connected to their husbands or children. So far, I have not witnessed a single case where a woman has received asylum for her own sake. How can we tolerate this? We have an overwhelming problem in this world: a patriarchal structure where violence is used to oppress women and violence is defended in the so-called peacemaking process or as in conflict resolution. Women are also invisible in the peace process referring to the UN resolution 1325.

If you are a victim of war crimes, rape, abuse and harassment you can get asylum but if the crimes connect to honour (sex crimes) it can be very hard to talk about them until long after their occurrence, and by then you may have already been sent back home to an insecure future. Some of the interpreters may take the perpetrator’s side, either naïvely or holding prejudices and they contradict the woman’s accounts and deny her the right to asylum in the court process. Women can also have the right to asylum if they are victims of gender-based violence by the state, as in dictatorship by religious fundamentalism (any religion). In addition, they should be approved protection and asylum if the society is not able to protect their health and life. The work I have done in Iraq and Kurdistan for five years proves this.

Post-conflict areas are markets for sex trafficking. Prohibition on weapon export is also needed. Recently, Swedish weapons were discovered, i.e. have been handed over by US Forces to the national guards in Iraq despite the prohibition on weapons’ export to countries in armed conflict/war - or are the US occupation not seen as a war?

In Sweden, we have a big problem with a certain kind of racism that silences people from criticising oppression; it’s a kind of cultural relativism. It can occur when you, as a feminist, questions symbols such as the burqa and niqab, or when you talk about honour related violence and the problems related to this specific kind of gender based violence. The consequences for migrant women in Sweden as well as in other European countries are that their reasons for asylum are ignored in the name of cultural relativism. Part of democratic society has capitulated and part of the left in Europe is no longer criticising religions as an oppressing part to women.

This is a great danger and threat to women’s rights and peace. Women’s rights activists are unaware if gender-based violence is approved by the state or the family. “Human Rights is a Western World Invention”, I have met that opinion several times during the last years when I struggled for Human Rights and Women´s Rights; mostly from people that ignore religion’s oppression.

Sweden is known as the most secular and equal country in the world, but is that true? I have been a women’s activist since my youth and I have also been in politics for al-

* Maria Hagberg international women's rights activist. Swedish representative in the coordination group IFE-EFI. International Feminist network with close cooperation with the secular women’s movement in the Middle-East and North Africa. She lived in Erbil, Iraq. Now work as a governmental regional developing manager in Gender Based Violence and Honour Crimes
mariahagberg57@hotmail.com، +46733484400

Morocco protest after raped Amina Filali kills herself*

Campaigners want the controversial article 475 scrapped

Moroccan activists have stepped up pressure to scrap laws that allow rapists to marry their victims - after a 16 -year-old girl killed herself. Amina Filali swallowed rat poison after being severely beaten during a forced marriage to her rapist.

An online petition has been started - and protests are planned for Saturday against a law branded by campaigners as an "embarrassment". The penal code allows the "kidnapper" of a minor to marry her to escape jail. 'Dishonour' Women's rights groups say the law is used to justify a traditional practice of allowing a rapist to marry his victim to preserve the honour of the woman's family. "The article 475 is an embarrassment to Morocco's international image of modernity and democracy," President of the Democratic League for Women's Rights (LDDF) Fouzia Assouli told the BBC. "In Morocco, the law protects public morality but not the individual," Ms Assouli said, adding that legislation outlawing all forms of violence against women, including rape within marriage, has been held up since 2006. The BBC's Nora Fakim in Rabat says in conservative parts of Morocco, it is unacceptable for a woman to lose her virginity before marriage - and the dishonour is hers and her family's even if she is raped. Ms Filali came from the small northern town of Larache, near Tangiers. The legal age of marriage in Morocco is 18, unless there are "special circumstances" - which is the reason why Ms Filali was married despite being under-age. A judge can only recommend marriage if all parties involved agree - but activists say pressure is often applied to the victim's family to avoid a scandal. Ms Filali's father said that when he reported the rape of his daughter, he was advised of the option to marry by court officials.

"The prosecutor advised my daughter to marry, he said: 'Go and make the marriage contract'," Lahcen Filali told an online newspaper, goud.ma. Local media reports say that the girl complained to her family about her mistreatment at the hands of the man who raped her - but they disowned her, prompting her to take her own life. Witnesses say her husband became so outraged when she drank the poison he dragged her down the street by her hair - and she died shortly afterwards.

A Facebook page called: "We are all Amina Filali" has been formed. Campaigners are also calling for the judge who allowed the marriage and the rapist to be jailed.

***This article was first published on this link: http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-17379721**

Human rights groups condemn woman's Stoning*

May 24, 2012 (KHARTOUM) - Human rights group Amnesty International has called on Sudanese authorities to stop the execution a women condemned to stoning for alleged adultery, and release her 'immediately and unconditionally'.

Intisar Sharif Abdallah was sentenced by Judge Sami Ibrahim Shabo at Ombada criminal court in Omdurman on 13 May on charges of adultery, under article 146 of Sudan's criminal code of 1991.

According to Amnesty International (AI), Intisar 'did not have access to a lawyer during her trial, and was convicted based on testimony she gave after being beaten by her brother.' Intisar, who has three children, is being detained with her newborn baby and is suffering from psychological distress and does not understand the nature of her sentence, as she has a limited knowledge of Arabic, an AI report stated. Her age is in dispute with some reports giving Intisar's age as either 16-17 years-old or 20 years-old. This is significant because if she is a minor corporal punishment is illegal under international law. Also, AI state that, executing someone whose trial has not met international standards is a violation of the right to life, and is therefore illegal, as is the execution of nursing mothers. The conviction is reported to have been based solely on a confession given after she was beaten by her brother, according to AI and other human rights groups. AI, urged the government in a statement 'to have the best interests of Intisar Sharif Abdallah's child as their primary consideration during the judicial process and until she is released'.

Strategic Initiatives for Women in the Horn of African (SIHA Network) released a statement on the case describing the judgment as 'problematic in multiple ways least of all for the application of one of the most brutal forms of corporeal punishment. In addition, the judicial process has been explicitly violated whereby Intisar had no legal representation in court, doubts exist relating to her age and her admission was made following a period of torture and beatings by her brother. Stoning remains a complex process even within fundamental Islamic Sharia sects and it is shocking that the decision was been made so rapidly after a single court session.'

The judgment, according to the SIHA Network, 'demonstrates the scale of discrimination against women and girls in Sudan and the biased judgments made against them for acts which require two parties – a man and woman. It is incredulous that the man with whom she has been accused is able to walk free showing explicitly the strong anti-woman sentiment and harsh management of family disputes that exists within both the Sudanese judicial system and in society.'SIHA has called on the Sudan Ministry of Justice and other relevant Sudanese government bodies to investigate Intisar's and overturn the judgment.

The women's rights group also called on the 'African Union, The Arab League the United Nations and all women/human rights organizations and the international community to intervene to stop this act of brutality.'

***This article was first published on this link: http://www.sudantribune.com/Human-rights-groups-condemn-woman,42709**

ing, they fear that they may have to support the woman from their own funds to cover funding gaps and they cannot afford to do so, they fear that they may have to evict a woman due to lack of funds which is unethical.

6/ It is a concern to the sector that now under the DDV there is no supportive interface, as there was previously, to help women through this process and no funding for women's organisations who are being relied on to help women.

7/ The ability of women's organisations to help and advise a woman or hold local benefits agencies to account is limited by several factors including:

- Reduction in number and availability of legal aid lawyers,
- Exclusion of certain areas from scope of legal aid,
- Lack of clarity about accountability and enforcement processes for poor practice at benefits agencies,
- Reduction in funding to women's organisations generally, and specifically for advocacy services and for related support costs like translation, interpretation and childcare.
- Reduction in funding and availability of ESOL classes.

8) Ten percent of calls under Sojourner were self-referrals but this scheme is not designed for self-referral.

9) Women are at risk of enforcement (removal) action if they change their mind and return to abuser after having initiated change of visa.

10) Pre-existing concerns remain such as the fact that the scheme only covers women on spousal visas rather than the entirety of women affected by NRPF rule.

11) A new system with new players should build in additional support or additional time frames and some fast tracking for this group.

12) Inconsistent responses from differently trained job centres mean that appropriate support is not always being offered and many of the bureaucratic requirements that should be waived are still being insisted upon in some cases.

To conclude: It is the view of the women's sector that no recourse cases have a disproportionately high level and scale of violence and inequality built into them. The challenges and obstacles such women face in attempting to access safety and justice are extreme. The women's sector welcomes the commitment to these cases and the mainstreaming of these women's rights and celebrates it as a victory for BME women's rights sectors' campaigning.

We are all too aware, however, that the climate in which we are operating is

increasingly hostile towards issues of equality, women's rights, poverty and immigration. The pressures on essential mechanisms for accessing safety and justice such as refuge provision, advocacy and legal aid are intense.

We are eager to hear partners' views as to how they feel this system is operating - both the positives and the negatives. If it is working well, we can capture the learning for best practice. If not, we need to identify and address problems.

Email us your experiences at: sojournermonitoring@eavesforwomen.org.uk

July 10, 2012

ing applications to housing benefit/income support etc.

- During these three months, the woman must then process both her application for public funds (income support/housing benefit) and her application for a variation in leave on the basis of DV. (8)

It is hoped that the confirmation of the woman's entitlement to public funds will be the necessary reassurance for a refuge to accept her, should they have any spaces of course. The refuge will know that the woman can access crisis loans in the short term and eventually, once the woman's benefits come through, their costs will be covered.

However, the application process for benefits is not fast tracked. The current situation is that job centres are supposed to turn around an application for income support in 12-16 days and housing benefit applications currently take up to 16 weeks. In both instances, they are allowed to take longer if the case is complex and/or if there is a backlog (both of these conditions are likely to obtain in the current recessionary context and in the case of DV no recourse cases which are very complex).

DWP specialist support measures: DWP have a team with some experience of DV issues overseeing this scheme. DWP argue that any potential funding gap should be covered by existing, and newly instituted measures, they have put in place.

For instance, people in immediate need - such as those fleeing domestic violence, are currently entitled to apply for a crisis loan. (9)

On 23rd April 2012, DWP also introduced the Job Seekers' Allowance (JSA) easement for new claimants who are still trying to sort out their lives following situations such as domestic violence. This easement is an exemption to the conditions that a claimant must meet to access JSA and recognises that it is not possible for people, newly fleeing DV, to meet these conditions immediately. The easement is initially usually for four weeks and renewable by a further nine weeks (13 weeks in total). Job centres should offer this to anyone they know to be a victim of domestic violence. Where someone has approached a job centre and is accessing public funds under the DDV concession then they should be offered the JSA easement. It is advisable, however, that service-users and their support workers actively ask for this in case it is not offered. An individual can ask to speak to a senior manager or "Advisor", in a private room if need be, and disclose that they have been victims of domestic violence in the last 26 weeks and need JSA easement while they establish themselves safely.

Guidance issued to benefits centres has highlighted that this scheme intends that this vulnerable group should not be impeded in accessing immediate safety due to the usual bureaucracies of the process. For example, they do not have to show a national insurance number before accessing support, they do not have to ensure, where relevant, that their partner has surrendered child benefit to them before accessing benefit, and they do not have to prove themselves under the habitual residence test. However inconsistent training, application and accountability could mean some are still turned away erroneously on these grounds.

Implementation to date and some concerns for the sector

1/ UKBA is monitoring the number of applications to see if there is any major change. To date, numbers have remained constant, if anything slightly increased. This provides some reassurance that cases are not being missed as was feared.

2/ UKBA continue to engage well with the sector and DWP have also provided staff with DV expertise to help embed the new proposal. Relationships between the sector and these government departments so far are strong. We anticipate, however, that we will also need to try to engage DCLG for housing issues.

3/ Training and guidance: DWP have issued guidance to all their staff and DWP and UKBA are making themselves available at DV events run by the sector. It is still too early to tell how embedded the training is UK wide and sector partners have heard both positive and negative reports suggesting inconsistency.

4/ Decisions have been rapid from UKBA. The time lapse between applying for and receiving benefit, however, is highly variable. There is also little evidence of proactively facilitating access to JSA easement or crisis loans. We also understand that crisis loan entitlement may be removed in the near future and that there is a policy of not publicising the JSA easement.

5/ There are some reports of refuges being reluctant to take on these cases as they are not confident that funds will be forthcom-

(8) It is important to note that in applying for a variation of leave the woman can no longer return to her previous spousal visa status so any decision to leave the abusive situation must be final.

(9) There are suggestions, however, that crisis loans will be removed in further coming benefit reforms.

No recourse to public funds rule:

from "Sojourner" pilot tofrom "Sojourner" pilot to permanent "Destitution Domestic Violence" (DDV) concession

By: Heather Harvey

The no recourse to public funds (NRPF) rule: As readers will be aware the NRPF rule means that if someone comes to the UK, even if legally, on a temporary or conditional visa then it is stamped in their documents that they have no recourse to public funds. Their "Sponsor" should be able to show that they can cover all their costs(1) or the individual themselves must show that they can be financially independent of the state. This was having the effect of trapping women in violent situations since refuges operate on the principle that either the person can cover the costs of their own stay (most unlikely) or she claims housing benefit and income support, the very public funds to which she is not entitled, which are paid to the refuge to cover the costs.

Some background: After much research(2), lobbying and activism and national and international pressure including from human rights experts (3)the then labour Government introduced a pilot project(4), known as "The Sojourner project". It provided 40 days temporary funding for women victims of DV on spousal visas with no recourse. The pilot was extended three times despite a new government and a climate of cuts. Theresa May demonstrated her support for the pilot and her commitment to a permanent proposal saying, "Some things are too important".

The permanent proposal (DDV): The permanent proposal to enable this group of women to access support began on 1st May 2012. It is too early, therefore, to pronounce upon how well or not it is functioning. It is intended that it should operate in a largely similar way but instead of being an exceptional group, it mainstreams this group of women's entitlements to benefits so it is now managed directly by United Kingdom Borders Agency (UKBA) and Department for Work and Pensions (DWP). It should be noted that this is something that the sector broadly welcomes(5). It is in line with human rights standards; that all women in the jurisdiction are equally entitled to access safety and justice when fleeing violence and that therefore their rights should be mainstreamed and acknowledged.

The New process:

- The victim completes a UKBA(6) online form, presumably with the help of women's organisations despite there being no funding or helpline for this (7), stating she is destitute and intends to seek leave outside the rules under the DV concession.
- UKBA will confirm eligibility and issue a vignette confirming she has three months permission to stay in the UK (this should be within one working day for email in most cases).
- The eligibility criteria are purely concerning whether or not she was on a valid spousal visa when she entered, even if she has overstayed.
- If so, UKBA will notify DWP to confirm her eligibility to be in the UK for three months and she receives confirmation from DWP that she is also eligible to apply for public funds on the same terms as any other citizen mak-

(1) In some cases women's groups like Southall Black Sisters have relied on this requirement in order to hold the sponsor accountable for the woman's costs when in refuge due to his/his family's violence.

(2) Amnesty international UK and Southall Black Sisters, *"No Recourse No Safety: The government's failure to protect women from violence"*, March 2008. Rights of Women, *"Measuring UP? UK compliance with international commitments on violence against women in England and Wales"* 2010.

(3) Rec 296 CEDAW/C/UK/CO/6 10/7/08 41st Session *"Concluding observations of the Committee on the elimination of discrimination against women (UK and Northern Ireland)"* Extract A/'63/38 P142

(4) Administrated by Eaves, a charity working against all forms of violence against women and delivering frontline support, advocacy, campaigning and research.

(5) Both the pilot and the permanent proposal, however, regrettably apply only to women on spousal visas.

(6) The direct relationship with UKBA is concerning as abusers commonly use a woman's immigration status to threaten and control her and a woman's previous experience of authorities in her home country are often negative so this could be a deterrent to applicants.

(7) Under Sojourner, the funding had included support for a team to handle calls and support women.

applications, as required by international and European law. But after April 2013 there will be no legal aid for any immigration application not involving a claim for international protection (14). The Government's justification for removing legal aid from immigration was that, unlike asylum, migration was a matter of an individual's free choice. Almost all the responses to the government's consultation on legal aid reform pointed out that those aspects of immigration which genuinely do arise from personal choice (such as a decision to work or study in the UK) would not normally be covered by legal aid anyway, because the applicants have to show that they can support themselves, and are generally not financially eligible for legal aid.

The people who will suffer when legal aid is withdrawn will be those migrants for whom the 'choices' available to them will be harsh indeed, 'choices' such as, whether to continue overstaying and living from hand to mouth in the UK with your family, or making a so-called 'voluntary departure' back to destitution and oppression in your country of origin or trying to stay in the UK knowing that you have rights recognised by the UK Supreme Court or the European Court of Justice, but being refused anyway by the UKBA. A major issue in immigration, which also arises in welfare benefits, (also to be taken out of scope of legal aid) is that the public body which makes the decisions (the UKBA in immigration cases and the DWP in welfare benefits cases) have poor standards of decision-making. In relation to immigration, the UKBA's poor decision making has been publicly criticised for more than a decade. Currently up to 30% of migrants who appeal win their appeals. Of course, once there is no legal aid, there will be no or little formal check on poor decision-making, and very little chance of migrants being allowed to remain, even when their case fits into major national and international Court decisions. During the passage of the Bill, many organisations supporting different groups of migrants, including foreign domestic workers, failed asylum-seekers, women fleeing domestic violence who do not fit the domestic violence rule, and many others, and representative organisations such as the Immigration Law Practitioners' Association (ILPA), made forceful representations showing the hardship and breaches of Convention rights that will be suffered by those migrants. But no notice was taken of this.

Rights of Women's legal aid campaign

Rights of Women were very concerned about the LASPO Bill and focused our campaign on the domestic violence gateways for granting legal aid and the restricted evidence required. The research demonstrated that unless other well-founded documentary evidence of domestic violence was accepted as evidence of domestic violence to access legal aid, women already known to be at risk of harm and in receipt of domestic violence services would not be able to access legal aid and therefore the gateways needed to be widened. In particular, we proposed that a non-exhaustive list of evidence of domestic violence should be incorporated into the domestic violence gateway in order for the gateway to have to have a realistic chance of obtaining legal aid for those who need it to protect themselves and their children from domestic violence. Rights of Women led a campaign with strong support from the Women's Institute to try to ensure that legal aid would be retained for family law cases where women were at risk of domestic violence and to reinstate the accepted definition of domestic violence, which includes non-physical violence. Amendments were tabled in the House of Lords by Baroness Scotland(15) and we succeeded in getting the accepted definition of domestic violence included in the Act.

The campaigning work and support from within the House of Lords also led to Kenneth Clarke 'climbing down' and committing to widening the evidential gateway criteria for women, including accepting evidence of admission to a refuge and medical evidence of domestic violence, as well as extending the time limits from 12 months to 24 months. Rights of Women also strongly supported the lobbying by ILPA and others which managed to ensure that legal aid was retained for those immigration cases involving an application under the domestic violence rule.

Keeping up the fight for justice…

We do not think these concessions went far enough and many survivors of domestic violence will remain unable to access legal aid and, thus, we are still pushing, that in accordance with our research, a non-exhaustive list of eligible evidence is necessary, including, seeking support from a specialist domestic violence organisation. If you would like to assist us and find out more about our legal aid campaign and other policy work please visit our website:

www.row.org.uk and follow us on facebook and twitter

(14)Apart for claims under the domestic violence rule).

(15)See Rights of Women's briefing to the House of Lords http://www.rightsofwomen.org.uk/pdfs/Policy/ROW_briefing_HOL_committee.pdf

pact on women's ability to protect themselves and their children. The Bill, which amounted to a serious attack on access to justice and equality, was guised as necessary cuts and part or the Government's austerity measures.

Rights of Women vehemently opposed the proposed changes because they were discriminatory and would serve to entrench inequality, because women and other vulnerable groups such as the disabled, poor and marginalised will be disproportionately affected. The proposals put women at greater risk of violence by making it harder for them to leave violent relationships and resolve issues relating to their children. Not to mention that the removal of civil legal aid would take away an important check on abuses of power and incompetence. Indeed, legal aid is necessary to ensure equality of arms and to enable individuals to challenge decisions taken by those in positions of power. The proposals and the Act breaches the Human Rights Act 1998 (HRA) as the ability to access legal advice and representation is a vital part of the right to a fair trial, which is fundamental to the rule of law and protected under the HRA in Article 6 of the European Convention on Human Rights (ECHR). When people are unable to access legal advice and representation it is likely to result in violations of other fundamental rights protected, such as the right not to be subject to inhuman and degrading treatment (Article 3, ECHR) and the right to respect for a private and family life (Article 8, ECHR).

Legal aid and domestic violence

The Government asserted from the outset that it would be retaining legal aid for survivors of domestic violence, but it was clear from the consultation document and proposals set out by the Government that this was not the case. The proposals included gateway criteria, where evidence could be produced to show that an applicant was a victim of domestic violence. In reality, the gateways were very narrow and only included evidence of steps to get protection through statutory processes and showed a complete lack of understanding of the lived experience of survivors of domestic violence. For example, the gateways included where there was a criminal conviction for a domestic violence offence or a protective injunction was in place, however, evidence that a woman had spent time in a woman's refuge would not be sufficient evidence of domestic violence. Al Nisa readers will be aware that for many women fleeing violence, their priority is safety rather than securing a conviction against their perpetrator. The gateways for accessing legal aid were further narrowed by a time limit of 12 months. Finally, and perhaps most disturbingly, the Government sought to role back time and use an outdated definition of domestic violence which focused only on physical violence, disregarding their own definition and that used by the police which defines domestic violence as:

> **"any incident of threatening behaviour, violence or abuse (psychological, physical, sexual, financial or emotional) between adults who are or have been intimate partners or family members, regardless of gender or sexuality."**

This definition is also used by the Crown Prosecution Service, the Ministry of Justice and the UK Border Agency (11).

Usefully, the Government did commit from the outset to providing legal aid for women to obtain domestic violence injunctions (non-molestation, occupation orders, restraining orders and forced marriage protection orders). Despite the fact that all survivors of domestic violence will be financially eligible to get legal aid to apply for an injunction, almost all women will have to pay financial contributions to their legal fees, which they may not be able to afford or access, for example, if their capital is tied up in the family home (12).

Rights of Women carried out research in conjunction with Welsh Women's Aid at the start of this year. Welsh Women's Aid surveyed 324 women who had experience domestic violence (13). Almost half (46%) of the respondents would not qualify for legal aid under the Government's proposed domestic violence gateways for accessing legal aid, and more than half (54%) would be restricted by the Government's proposed 12 month time-limit on things like injunctions. The research showed that all the victims could provide corroborating evidence that they had experienced domestic violence, as they were receiving support as a domestic violence victim from a specialist agency, but this would not meet the limited gateway criteria set out by the government.

Legal aid and immigration

Legal aid is being kept for asylum

(11) See the CPS' Policy for Prosecuting Cases of Domestic Violence (2010), the Ministry of Justice's A Guide to Civil Remedies and Criminal Sanctions (February 2003, updated March 2007; and the UKBA's Victims of Domestic Violence: Requirements for Settlement Applications and the IDI Chapter 8, Section 4, Victims of Domestic Violence.

(12) The discretionary waiver ensures that all victims of domestic violence are financially eligible regardless of their capital or income for legal aid to get an injunction for personal protection, however, a financial contribution will be due where the individual is assessed has having the requisite income and capital. This can mean that women applying for injunctions pay as much as they would to instruct a solicitor privately and on average all women will pay approximately £100-200 per month towards thei legal costs. Legal Services Commission Manual, Volume 3, Part C, Decision Making Guidance, Domestic Violence.

(13) http://www.rightsofwomen.org.uk/pdfs/Policy/Evidencing_dv_the_facts.pdf

have experienced no abuse and the contact issues have also been resolved."(3). As this quote demonstrates, access to publically funded legal help and representation is essential for women who cannot afford to pay for legal advice and representation; and who have a variety of essential needs, such as: getting protection from abusive ex-partners through the civil courts, resolving finances and children matters on ending violent and abusive relationships, accessing the welfare benefits and housing support that they need and are entitled to, protecting their children from violence and abuse, and establishing their immigration rights. Over the years, various UK Governments, both labour and conservative, have chipped away at legal aid. With ever decreasing income thresholds for financial eligibility, it has become harder and harder for those on a low income to qualify for legal aid (4). Furthermore, changes to the contracts given to solicitors firms, CABs and Law Centres who provide legal aid, have resulted in a steady decrease in the number of providers creating 'advice deserts' (5). Research published in 2005 indicated that the number of solicitors' firms and advice agencies undertaking publicly funded family law work had decreased by 25% over four years (6). The picture is even worse when it comes to immigration and asylum law as a number of high-quality providers, including those in the not-for-profit sector, have had to stop doing publicly funded work. In the last two years, for example, Refugee and Migrant Justice and Immigration Advisory Service have gone into administration and the award winning Devon Law Centre has closed.

At the moment a woman who is financially eligible (7) can access legal aid for family law matters including divorce/financial relief, child contact/residence, and domestic violence. The financial eligibility criteria is very strict, and, already most women are unable to access free legal help, resulting in them having to pay for solicitors privately or having no option but to represent themselves in complex legal proceedings. Rights of Women assist many women every year through our advice line services (8) and publications (9), however nothing can match having your own legal representation. Even those who are eligible for

legal aid are often required to pay a contribution to their legal fees, or in divorce cases they may be required to pay all or a large portion of the fees to the Legal Services Commission often putting them at a severe disadvantage to their husbands who are more likely to be working full time, as they do not have child care responsibilities. Likewise a woman with an insecure immigration status, who meets the very strict financial criteria, can get legal help to unpick the complex web of immigration rules. It is important to note the LASPO Act is likely to come into force in April 2013, therefore it is important that women who are currently eligible for legal aid are minded of this, as they may wish to take legal action now, rather than wait and risk not being able to access free legal advice and representation.

When the LASPO Bill was introduced in Parliament, it was described by the Coalition as offering far reaching reforms to the legal aid system. In reality, the Bill set out the Government's plans to systematically dismantle a system for legal aid, which has assisted people to assert their legal rights since the Legal Aid and Advice Act 1949. In particular, the Bill set out proposals to remove legal aid from scope for most civil cases including, family law, housing, welfare benefits and immigration (10). Nothing in the Act sought to address the real problems with the system and the im-

(3) From December 2010-Jan 2011 Rights of Women surveyed individual women, legal professionals and violence against women professionals to get their views of legal aid and the effect that Government's reforms would have on those who are vulnerable. The results of the surveys are available to download from our website www.rightsofwomen.org.uk.
(4) To see the current financial eligibility rules see www.legalservices.gov.uk/docs/civil_contracting/keycard46.pdf
(5) Advice deserts are areas of the country where are there are no lawyers in the area that actually carry out a certain type of work with a legal aid contract or at all, for which people need advice. For example, in areas of Wales where there are vast 'advice deserts' and most immigration advice is based in Cardiff. See www.citizens**advice**.org.uk/geography-of-**advice**.pdf
(6)Department of Constitutional Affairs, *A Fairer Deal for Legal Aid*, July 2005
(7) To see if you are eligible visit http://www.legalservices.gov.uk/civil/guidance/eligibility_calculator.asp
(8) Rights of Women advice line opening times: http://www.rightsofwomen.org.uk/adviceline.php
(9) Rights of Women have a range of legal handbooks on family law, sexual violence and immigration for a full list see http://www.rightsofwomen.org.uk/publications.php
(10) The Government's proposals in their original form included:
Changing the legal aid scheme so the legal aid will **no longer be available** to deal with certain types of legal problems including:
- private children law (including applications for contact and residence);
- financial relief (dividing assets on divorce),
- immigration law (including applications under the domestic violence rule or in relation to someone's private and family life);
- housing law and debt (other than when a person's home is at risk); and
- welfare benefits law.

Changing the rules on eligibility to make it **more difficult** to financially qualify for legal aid (including for those on welfare benefits) and to increase the level of financial contributions to legal fees that have to be made by those who are still eligible.
Reducing the amounts paid to lawyers (this will further reduce the number of providers doing legally aided work).
You can read the full consultation here www.justice.gov.uk/consultations/legal-aid-reform-151110.htm. Rights of Women also produced a guide to the proposals which is available here www.rightsofwomen.org.uk/policy.php

civil injunction known as a Forced Marriage Protection Order (FMPO). In 2010, 116 direct applications for FMPOs were made. The new Coalition Government viewed this as a rather small uptake by victims and in early 2012 carried out a consultation on whether forcing someone to marry should be made a specific criminal offence in its own right with a view to better protecting victims. SYR fed into the consultation process. In June 2012, the Government announced that it was to create a specific criminal offence of 'forcing someone into a . marriage'. SYR officials appeared and contributed to the mass-media debate (including appearances on Sky TV and Al-Hurra TV) on the morning of the announcement.

The way ahead – criminalisation of forced marriage

SYR has always been against creating a specific criminal offence of forced marriage. In our experience victims are reluctant to criminalise their close relatives and would not wish to go through with a prosecution whereby intimate details of their family life and relationships were presented in a such a public and adversarial forum as a criminal court. While it is impossible to quantify what difference criminalisation would make in practice, it is of note that criminalization in other jurisdictions has neither deterred the practice nor increased the reporting of it. In our view the Government should have allowed more time for the civil remedy to develop in the private and thus more appropriate forum of the family courts. Where criminal acts had taken place in the course of forcing someone into a marriage criminal prosecutions could, and should, be brought under existing criminal legislation which is already available to cover all possible permeations of criminal conduct.

While SYR was disappointed by the Government's decision to criminalise forced marriage, it will continue to work as best it can to support victims and to inform them of their rights.

SYR in the future

All of SYR's projects to date have been carried out with the generous help and support of volunteers who have given generously of their time and talents. Those involved in SYR wish to acknowledge the contribution of those individuals and thank them for their help. SYR has had some success in gaining funding but, due to the nature of the subject matter on which it campaigns, it struggles to find success in bids for charitable funding from mainstream sources. This, in turn, makes the work of our volunteers all the more crucial to our efforts.

For more information on SYR, to donate, or to view our docu-drama go to www.saveyourrights.org or email info@saveyourrights.org.

Life after Legal Aid: Keeping up the fight for justice

By Ruth Tweedale, Acting Senior Legal Officer (Family Law), Rights of Women.

The protection of women's rights is reliant upon their ability to access legal information, advice and representation. Legal aid, since its introduction as part of the post-war welfare reforms in 1949(1), has played a vital and lifesaving role for women across England and Wales. The Government is set to turn back the clock on justice with the Legal aid, Sentencing and Punishment of Offenders Act (LASPO)(2) which removes legal aid for most people in civil legal disputes including family law, immigration, welfare benefits and housing, with limited exceptions. Through tireless campaigning we have managed to take steps to protect some of the most vulnerable and ensure that legal aid is available to some of those who need it. Most importantly the fight is not yet over and we need your help. Readers of Al Nisa will be aware that the difference legal aid can make to a woman's safety cannot be underestimated, as one respondent to our legal aid survey told us:

"Legal aid enabled me to resolve legally and permanently the issues around violence and emotional abuse which had been plaguing myself and my son for years. Legal aid made it possible for me to stand up to my ex partner with the full weight of the law behind me. Since that time I

(1) Legal Aid and Advice Act 1949
(2) http://www.legislation.gov.uk/ukpga/2012/10/contents/enacted

'SAVE YOUR RIGHTS' – A UK-BASED CHARITY JOINING THE INTERNATIONAL CAMPAIGN AGAINST FORCED MARRIAGE

By Lynne Townley, Barrister-at-Law, Secretary and Trustee of 'Save Your Rights'

WHAT IS THE 'SAVE YOUR RIGHTS' AND WHAT DOES IT DO?

Save Your Rights (SYR) is a dynamic young charity which was established in the UK in 2008, gaining status as a registered charity in 2009. Thus far the work of SYR has focused on awareness raising on human rights issues, with a particular emphasis on forced marriage. SYR is governed by trustees of diverse ages, social, religious, and cultural backgrounds. Notwithstanding that SYR is a small charity with limited resources, its work so far has been ground-breaking and influential – both nationally and internationally. In 2008 and 2009 SYR staged conferences to discuss the issue of forced marriage and to bring the issue out into the public forum. In 2011, at an event hosted by Lord Ahmed in the House of Lords, SYR released a docu-drama film entitled 'Life in the UK' to raise awareness about forced marriage.

With the aid of a 'Big Lottery' grant, SYR compiled the film which included interviews with prominent religious leaders from all faiths, academics, activists, practitioners, and victims of forced marriage. The film also included a number of short drama sketches detailing various aspects of forced marriage and how the profound affect that it can have on the lives of victims. These sketches were written, acted, and filmed by SYR volunteers and each sketch was based on a true accounts submitted by victims. SYR also commissioned a song about forced marriage by AG-Dolla and Shaheen Badar, both internationally-acclaimed artists on the Asian music scene.

SYR continues to direct its main energies into working to raise awareness of forced marriage via the internet, social networking sites, and the wider media. SYR officials have appeared on and contributed to a wide range of mainstream media and political events to comment on issues surrounding forced marriage.

BACKGROUND TO THE WORK OF SYR TO END FORCED MARRIAGES

The concept of so-called 'honour-based violence', of which forced marriage is a form, first gained widespread recognition within the legal system in the UK, and subsequently the media, following the criminal prosecution of Abdullah Yones for the murder of his daughter, Heshu, in 2002. Abdullah Yones had come to the UK in 1993 from Iraqi Kurdistan. Heshu had flourished in the UK and was studying for her 'A' levels at the time of her death. What precipitated her murder was her relationship with a Lebanese Christian boyfriend. As a result, she had become a virtual prisoner in the family home and was eventually murdered in a frenzied stabbing attack by Abdullah. Abdullah pleaded guilty at the start of his trial for her murder and he subsequently raised the issue of his daughter's 'westernised' behavior in his mitigation. This was the first recorded case in the UK where the prosecution had presented its case on the basis that the offence was motivated by, and committed in an attempt to uphold, the perpetrator's perception of his family 'honour'.

Since 2002 there have been a number of prosecutions related to 'honour-based' violence and in 2008 the Association of Chief Police Officers in the UK launched a national strategy to tackle honour-based violence. The main prosecuting authority in England and Wales, the Crown Prosecution Service, has adopted a similar strategy. It has issued specialist legal guidance to all its prosecutors, which it bolstered by training 22 specialist prosecutors throughout the England and Wales to prosecute these crimes.

In recent years central government in the UK responded to the growing public concern over forced marriage by establishing the Forced Marriage Unit, a joint Home Office/Foreign and Commonwealth Office venture to assist victims of forced marriage both nationally and internationally. SYR is a member of the Forced Marriage Unit's NGO Roundtable discussion group, which meets quarterly to discuss issues of concern to non-government organisations working with the victims of forced marriage.

In 2007, the Labour Government then in power enacted the Forced Marriage (Civil Protection) Act which enables civil courts in the UK to prevent forced marriage and provide recourse for those already in an forced marriage by way of

Karma Nirvana Statement on Making Forced Marriage a crime

Jasvinder Sanghera

I sincerely welcome the Prime Ministers announcement that the Government is making forced marriage a criminal offence. Furthermore, I welcome the conviction in which David Cameron sends out the message; I hope other leaders will follow. I echo this conviction of how forced marriages are "little short of slavery" that it is necessary to make this a crime because it is an absolute abhorrent practice.

I personally have campaigned for changes in the law for over 15 years. This for me will always be a historic day as the Government have listened to the many voices who call the Karma Nirvana Helpline which currently receives over 500 calls a month.

We at Karma Nirvana have worked exceptionally hard to obtain the public's view. This includes from the streets of England, stopping members of the public to hear their views right through to galvanising support from our many partners which involved speaking at numerous events. The views came in their thousands as we delivered several post bags containing over 2,500 postcards to Number 10 where 98% of the British public had spoken in favour of a criminal offence. It really has been a joint effort and I thank all of you out there for sharing your views, tweeting, emailing and the media who have been consistent in enabling this debate to take place in the public domain. I don't wish to drop names but a very big thank you goes out to all the brave survivors who shared their stories and to our wonderful volunteers. A special thank you also goes out to Soroptimist International Bilston & District who sought support from their many members. It really is reassuring to know that there are many out there who may never be impacted by the issues but feel as strongly as we do that together we can take a stand against these evil crimes.

The Prime Minister made the point of how "for too long in this country we have thought well it's a cultural practice and we just have to run with it". We don't. It's a crime. This message is extremely important as Karma Nirvana's posters carry the message of how this is abuse not cultural. Criminalising forced marriages will send out a strong message focusing on how this issue is not cultural but a child and public protection issue. This change will empower professionals to respond to the issues in this way without fears of repercussions; one being the fear of being branded a racist. I was born here when I went missing from education and I expect to be afforded the same level of protection as any other person. It is a sad fact that in these case this is still often not a given.

Jasvinder has pioneered the campaign for changes in the law on the national stage. Recently the Prime Minister announced the criminalisation of forced marriages and regularly refers to Jasvinder's work as someone who turned his head on the issues of forced marriages. Jasvinder is working hard to raise the issues internationally that has led to many countries waking up to the issues. This has led to America launching the very first Helpline this year.

The Prime Minister is right to send out a signal that such appalling acts of exploitation are simply unacceptable in 21st-century Britain. If this country owns this abuse as an evil practice it will change a mind set for this to no longer be dealt with as cultural but a crime. The Prime Ministers determination to act against forced marriages is commendable. But for the new laws to be effective, all the agencies involved must be committed to enforcing them. The courage, energy and conviction we have all demonstrated in getting to this historic point must continue from a far wider range of people. For our part at Karma Nirvana we will continue to host our Roadshows across the UK raising awareness and I urge you out there to become part of the change. Contact us get our posters and get them out there. Invite us to talk to your groups as this intervention that will create a lasting change for future generations to come.

http://www.karmanirvana.org.uk/jasvinder-statement.html

Press Release

Forced Marriage should be criminalise as much as trafficking and other sexual exploitation of women and young girls

Kurdish and Middle Eastern Women Organisation (KMEWO) provides free, confidential and non-judgmental advice and support services to women victims/ survivors of violence and Traditional Harmful Practices including Honour Based Violence, Forced Marriage and FGM .

KMEWO fully support the principles of zero tolerance to any kind of violence towards women and children and accepts no justification for such violence under the pretext of; upholding traditional practices, culture or religion. We believe that all types of violence are human right's abuses and should be treated as criminal offences.

This paper is KMEWO's collective response to The Home Office's Consultation paper on Forced Marriages, published in 2011. The government is considering whether to make forcing someone to marry against his/her will a criminal offence. KMEWO supports criminalization of forced marriages, because it will send an uncompromising message to potential perpetrators and will give victims the confidence to resist any attempt by their families to arrange a marriage on their behalf against their freely expressed will. Furthermore we believe that criminalization of FM will only be affective if it is accompanied by having measures in place to support victims / applicants throughout the process, for example, by ensuring their safety, protecting them from threats from extended families, providing essential, practical and emotional support, safe accommodation and financial support. KMEWO believes that the Government has a duty to fully protect it is citizens from abuse and exploitation and that forced marriage should be made unacceptable as much as trafficking and other sexual exploitation of women and young girls, the only difference in the same way as trafficking and sexual exploitation. The only difference is that forced marriages are usually initiated by family members, whilst the other are often perpetrated by strangers and/or organised gangs. These are however both criminal acts and should be treated as such. KMEWO believes that FM is a form of human right's abuse, which is also child abuse when the victim is a minor. By criminalising this act a clear message will be sent out to potential perpetrators and the communities that forcing someone to marry another person is wrong and that such behaviour will not be tolerated in a civilised society.

We further believe that in making forced marriage a criminal offence the young person will be empowered to resist such arrangement and refused to go along with it, knowing that they have the protection of the law and that their safety is protected. We fully appreciate the difficulty a young person will have in standing to their parents and close family members and to report them to police knowing that they could face imprisonment. But this will be a lot easier than the existing situation where the young person may be required to seek civil protection, in the first instance, and secondly to report any subsequent breach of the protection order. In any case the existing law is not effective.

We fully agree with this section of the Home Office consultation paper, which reads; "Our first duty must always be to protect those at risk of forced marriage. Creating a specific offence of forced marriage could not only act as a deterrent to families who might otherwise resort to this form of abuse, but it could also give victims a stronger sense that what is happening to them is wrong because it is something that is against the law. This could make it easier for victims to challenge their parents and wider family".

20/03/2012

KMEWO

my cousin told me in secret that the trip was really about getting me married off to a friend of the family in Turkey. I was too scared to speak out at the airport, but my cousin gave me an old mobile phone of hers to take with me and I managed to get a sim card when I was shopping in Duty Free. When we arrived in Turkey, my fears became realised and it was clear that the plan had always been to get me married. I tried to reason with my mother but she struck me across the face and when I threatened to refuse, she said that she would kill herself and could I really cause so much pain to her and my grandmother. I was so lost and scared. I saw the man they wanted me to marry; he was 18 years older than me and made me feel uneasy. I text my cousin and she called the FMU. I managed to work out the address of where I was and a plan was devised for me to leave when my mother was out shopping. I fled to Ankara's British Embassy and was given emergency travel documents to get back home. My older cousin paid for these and the flight but the staff there ensured that I was safe – taking me to the airport and staying with me the whole time. The FMU in the UK arranged for me to be met as soon as I got off of the plane. They directed me help and support. I was just so happy to get back to the UK even though I was upset and scared at my family's reaction and the fact that it would not be safe to see them again.

When we receive a call from a victim or someone close to a victim, we ensure that they are aware from the onset that the call is confidential and we will not act without their say so. We will take down their details and talk through what options are available to them. We base the call on the one chance rule – it may be the only opportunity that we have to get information from them which could led to us assisting them so it is imperative that we take as much down as possible, in case the call gets cut off. If they are still in the UK, we can provide support and a means to leave the family address, engage in multi-agency work with police and social services to ensure that a victim is protected – should there be a risk of honour based violence and offer them civil remedies – such as obtaining a Forced Marriage Protection Order. This measure was enacted the Forced Marriage (Civil Protection) Act 2007 which provides a specific civil remedy to prevent forced marriage and to assist victims where a marriage has already taken place. Between commencement of the 2007 Act in November 2008 and June 2011, 414 orders have been recorded.

A FMPO is an order which may contain any number of provisions as the court deems necessary to protect an individual who is at risk of forced marriage or who has already been forced into a marriage.

- This could include provisions not to threaten, harass or use force
- To stop a person being taken out the Country
- To forced the return a person to the UK
- To surrender a person's passport
- Not to enter into any arrangements for the engagement or marriage of the Person to Be Protected (the victim), whether civil or religious, in the UK or abroad.

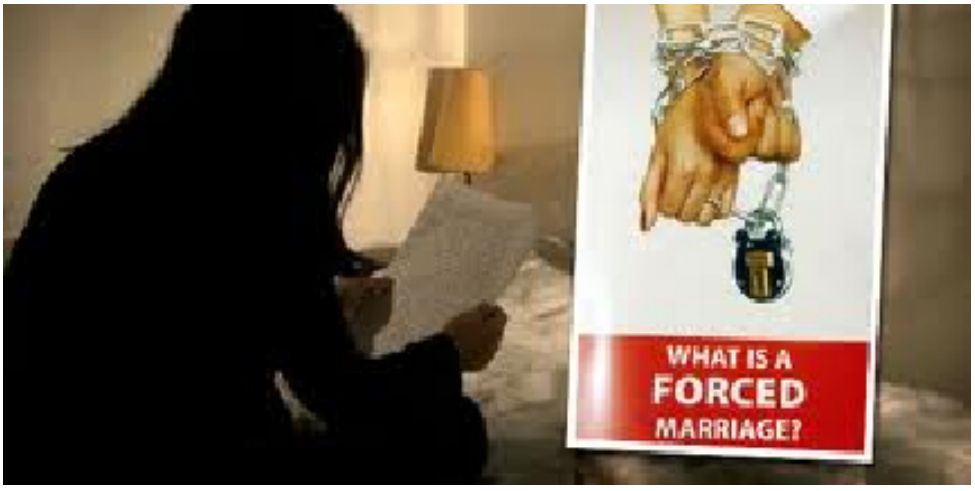

We can assist anyone in the UK and should the victim be taken abroad we can assist British and Dual Nationals. Victims that have been taken overseas can, in specific cases, be rescued and returned to the UK – with instances like these it is important to gather as much information in order to assess the risks that are involved; again, the use of an FMPO can be very effective in such cases. Upon a victim's return to the UK, we sign post victims to refuges and Non Governmental Organisations that are best placed to support and help them move forward in a safe environment.

The Prime Minister announced on the 8th of June 2012, following a consultation on the issue, that forcing someone into marriage will become a criminal offence as will the breaching of Forced Marriage Protection Orders – the current civil remedy. Whilst it will not come into force until 2013/14, it should be noted that victims will still have the option to choose either the criminal route or the established civil measures, ensuring that all actions, where possible, are victim led. Irrespective of these changes, the Forced Marriage Unit will continue to assist and support all victims and potential victims of forced marriage, ensuring that this act continues to decrease.

Forced Marriage Unit: Right to Choose Campaign:

http://www.fco.gov.uk/en/news/latest-news/?view=News&id=787139282

Youtube playlist with all 3 videos:http://www.youtube.com/playlist?list=PL31AFBCDD3F40EF3E

Follow us on facebook FMU facebook page

Forced Marriage

*By Sophie Wright caseworker in the Forced Marriage Unit **
Email: sophie.wright@fco.gsi.gov.uk

Forced marriage is an appalling and indefensible practice that is recognised in the UK and elsewhere as a form of violence against women and men, domestic abuse, a serious abuse of human rights and, where a minor is involved, child abuse. The Universal Declaration of Human Rights, Article 16 states clearly that 'Marriage shall be entered into only with the free and full consent of the intending spouses.' It is important to highlight the issue of consent. The traditional method of arranging a marriage must be clearly separated from the issue of forced marriage – the former always allows for the two parties involved making the final decision; if this is not the case, it then becomes a forced marriage.

Perpetrators usually comprise one or both parents or wider family members. It is rarely one individual acting alone. Due to its nature many victims do not realise that they are the victims of a human rights abuse; many will never ask for help or will be prevented by their family (often the perpetrators) from doing so. This makes it difficult to know the full extent of the problem. The degree to which victims can and are coerced into marriages that they do not want can vary considerably. It can range from making the victim feel guilty and under pressure by stressing it is a dying relative's last wish to the most extreme acts of violence and abuse – kidnap, rape, assault, disfigurement and ultimately murder. The families involved may come from a variety of cultural and religious backgrounds. At the FMU we do not record the ethnicity of those asking for help, rather we note the country they are at risk of being taken to; as such, the statistics for 2011 were:

Pakistan 56%, from UK 9.3%, Bangladesh 7.8%, India 6.2% and Afghanistan 1.5%. The range of other Countries in last year's stats included Libya, Turkey, Uganda, China and Ireland to name but a few. The difference in the ages is also vast – our eldest victim was 89, the youngest was 5. 29% of all the calls we received in 2011 were to do with minors. It is also important to note that 22% of the calls were from male victims – an increase from 2010. The above data makes it clear that there is no specific group that suffers from this awful act more than another – it is not religious, it is not specifically cultural, its' about power and control.

The Government's Forced Marriage Unit (FMU) – a joint Home Office and Foreign & Commonwealth Office Unit provides direct assistance to victims as well as undertaking a full programme of outreach activity to practitioners and communities to ensure that people working with victims are fully informed of how to approach such cases. Overseas, the FMU also provides consular assistance to victims who are British and dual national prior to or after marriage to secure their return to the UK.

In addition to providing direct support to victims, the FMU is launching its' summer campaign – Right to Choose, which will be a short film highlighting a number of key messages for potential victims who may be taken abroad in the school summer holidays. The idea is that they 'know before they go' – raising their awareness about the risks of forced marriage. The overarching purpose of the film is to reduce the number of British Nationals being forced into marriage. The main features of the campaign are linked to the work we generally do when faced with a call from a potential victim.

In 2011, the FMU provided advice or support in almost 1500 cases, but we know that this does not reflect the full scale of the abuse, and many more cases are not reported. Research carried out by the then Department for Children, Schools and Families in 2009 estimated that a national prevalence of reported cases of forced marriage in England was between 5000 and 8000. Whilst a large proportion of the calls that we received came from victims or their friends, agencies like social services, schools, medical professionals and the police have all made direct contact. We work hard with other agencies to make them aware of the indicators of forced marriages and how to bring victims to our attention.

Case Study: Kalia's Story.

'I was told that my grandmother was sick and that I needed to accompany my mother abroad to see and care for her. Just before I left,

* Foreign and Commonwealth Office, K.47 King Charles Street London SW1A 2AH

Introduction

sawsansalim@yahoo.com

Sawsan Salim
Director, Kurdish and Middle Eastern Women's Organisation

I would like to thank the many contributors of this 17th. Issue of the Al-Nisa magazine which is heavily centred on forced marriages. It is very sad indeed that rather than diminishing the occurrence of forced marriages appears to be unabated and many young girls seems destined to have childhood taken away and their future severely incapacitated. The one saving grace is that the Government appears finally to acknowledge the seriousness of the problem and have indicated their readiness to act.

In June of this year both the Prime Minister and the Home Secretary said that "forcing someone to marry will be a criminal offence in England and Wales" This is indeed a very useful first step but it must be accompanied by a total commitment by the police and the Courts to enforced the law and to protect young children from the misguided actions of their parents and extended family members. However, notwithstanding these encouraging statements by the Government we will not in any way relax our determination to continue the struggle on behalf of abused women and girls.

The article by Maria Hagberg covers a few interesting dichotomies and contradictions which underpin the policies and practices by which women are viewed and treated. She highlighted the general patriarchal structure of many societies where violence is used to oppress women and is defended as a so-called peacemaker process or as conflict resolution. In Sweden and elsewhere, she said women asylum seekers are afforded little or no protection, hence a tendency, regrettably, for women asylum seekers to become prostitute in order to enjoy a degree of safety.

Maria also highlight another inconsistency where victims of war crimes, rape, abuse and harassment can usually be granted asylum in the Country but not for crimes which are deemed to be linked to honour, e.g. sex crimes. There is no material difference between one crime and another and women and girls should be protected against all forms of abuse, irrespective of its nature.

Once again we are asking all readers this magazine to pass it on to other women within the Kurdish and Middle Eastern community so that the messages on honour based violence and other forms of human rights abuses can reach everyone. Various studies have shown that forced marriages and other forms of abuse against women and girls continue abated and it will be defeated only if we all take a stand in saying that enough is enough – violence against women is unacceptable and it must stop.

In addition to our struggle against abuses women and girls we also run various projects to help Kurdish, Middle Eastern and North African women rebuild the self-confidence, improve their English, develop employability skills and to integrate within the mainstream communities. Starting in October we will be running the following free courses with the provision of crèche. If anyone would like to join any of these classes, become a volunteer or help the Organisation in any other way please contact me;

Sawsan Salim
Kurdish and Middle Eastern Women's Organisation
Caxton House
129 St John's Way
London N19 3RQ
Tel. 020 7262 1027 /020 7708 0057
Mob. 07748 851 125
E/M: sawsansalim@yahoo.com
Web: www.kmewo.org

EQUALITY

KMEWO

Kurdish and Middle Eastern Women's Organisation in Britain

ریکخراوی ژنانی کورد وڕۆژهەلاتی ناوەڕاست لەبەریتانیا

Al-Nisa 17

August 2012

Contents:

Introduction 2
Sawsan Salim, Director, KMEWO

Forced Marriage 3
Sophie Wright

Press Release 5
Forced Marriage should be criminalise as much as trafficking and other sexual exploitation of women and young girls

Karma Nirvana Statement on Making Forced Marriage a crime 6
Jasvinder Sanghera

'SAVE YOUR RIGHTS' – A UK-BASED CHARITY JOINING THE INTERNATIONAL CAMPAIGN AGAINST FORCED MARRIAGE 7
Lynne Townley, Barrister

Life after Legal Aid: Keeping up the fight for justice 8
Ruth Tweedale

No recourse to public funds rule: 12
Heather Harvey

Gender-Based Violence and Honour Crimes 16
Maria Hagberg

Honour Crimes in Turkey 20
Zekiye Kartal

Nine jailed for 'female genital mutilation' 22
Sapa-AFP

Editors:
Hanan Babikir

Translation by:
Hanan Babikir

Proof Reading:
Amel Mukhtar

Designed by:
Xasraw Saya

Address:
KMEWO
Kurdish & Middle Eastern Women's Organisation
Caxton House
129 St John's Way
London N19 3RQ

Tel: 020 7263 1027
020 7708 0057
M: 077 4885 1125.

Fax: 020 7561 9594

Email:
info@kmewo.org

Website:
www.kmewo.org

advice quality standard

LLOYDS TSB FOUNDATIONS · LOTTERY FUNDED · The Henry Smith Charity · LOTTERY FUNDED · Esmée Fairbairn · ISLINGTON

Al-Nisa 17

Issued by Kurdish and Middle Eastern Women's Organisation

August/ 2012

Forced Marriage
Sophie Wright

Press Release
Forced Marriage should be criminalise as much as trafficking and other sexual exploitation of women and young girls

Karma Nirvana Statement on Making Forced Marriage a crime
Jasvinder Sanghera

'SAVE YOUR RIGHTS' – A UK-BASED CHARITY JOINING THE INTERNATIONAL CAMPAIGN AGAINST FORCED MARRIAGE
Lynne Townley, Barrister

Life after Legal Aid: Keeping up the fight for justice
Ruth Tweedale

No recourse to public funds rule:
Heather Harvey

Gender-Based Violence and Honour Crimes
Maria Hagberg

Honour Crimes in Turkey
Zekiye Kartal

Nine jailed for 'female genital mutilation'
Sapa-AFP

This document was created with Win2PDF available at http://www.win2pdf.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.